جامعة عباس لغرور- خنشلة-
كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإنسانية
قسم العلوم الإنسانية

**شعبة: تاريخ**

**تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية**

**الرقم التسلسلي: .....**

# ابن العنابي وبن الكبايلي ومواقفهما من قضايا العروبة

**(1830م-1843م)**

**(1245هـ -1258 هـ)**

**مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في شعبة التاريخ تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية**

إعداد الطالبتين:

- **هاجر مرغاد**
- **نابتي آمال**

إشراف الأستاذة:

**مليكة قليل**

**أعضاء لجنة المناقشة:**

| الاسم واللقب | الرتبة | الصفة |
|---|---|---|
| خالصة شراحيل | أستاذ محاضر -أ- | رئيسا |
| مليكة قليل | أستاذ محاضر -ب- | مشرفا ومقررا |
| عبد المنعم هامل | أستاذ محاضر -أ- | مناقشا |

الموسم الجامعي: 2024/2023

الموافق لـ 1444هـ/1445هـ

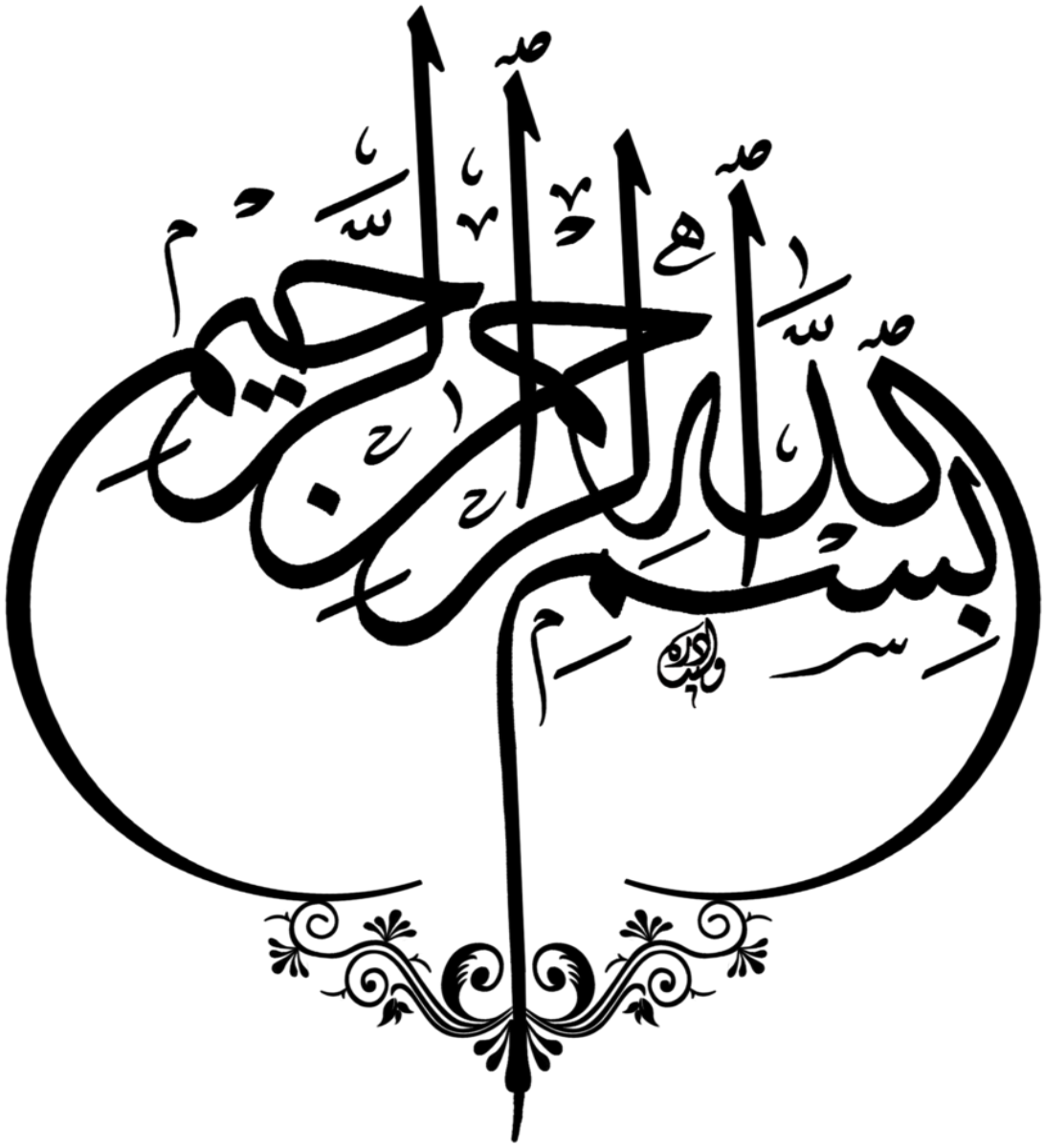
بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

نحمدك يا من أوضحت لنا سبيل الهداية وأنرت لنا درب العلم وأنعمت علينا بنعمة العقل والدين، اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام التي قاسمها معنا أناس يهواهم القلب.

نتقدم بالشكر الخاص الى **الأستاذة المشرفة "قليل مليكة"** التي لم تبخل علينا من رصيد معرفي ومن نصائح وتوجيهات قيمة وكذا الدعم المعنوي كانت ملتزمة معنا ومنحتنا القوة على رفع التحدي لإنجاز العمل في آجاله المحددة فجزاها الله خير وأدامها للعلم ذخرا كما نشكر **الأستاذ "صالح كليل"** الذي أفادنا بملاحظاته القيمة والسديدة جعله الله منارة للبحث والباحثين كما نشكر **أمينة متحف المجاهد الجهوي "زروال سعيدة"** التي وفرت لنا أجواء الراحة والتسهيلات حتى في أوقات خارج عملها.

كما نتوجه بالشكر والتقدير سلفا **للأساتذة أعضاء اللجنة** وما سيتفضلون به علينا من ملاحظات هادفة ومرشدة كما لا يفوتنا ان نشكر كل أساتذة قسم التاريخ بجامعة خنشلة وكل أولائك الذين امدوا لنا يد العون من قريب أو بعيد خلال مسارنا الجامعي ولله الحمد والشكر أولا وأخيرا فإن وفقنا فبعونه وإن قصرنا فهو من أنفسنا وسبحان من لا يسهى ولا ينسى والحمد لله هو ولي في الدنيا والآخرة وعليه توكلت وإليه أنيب.

# الإهداء

إلى من حملتني وهن على وهن إلى من رعتني بعطفها وحنانها وعجز اللسان عن وصف جميلها "**أمي الحبيبة**"

إلى من ترعرعت في عزه وتشرفت بحمل اسمه إلى من قدم لي الأمان "**أبي الغالي**"

إلى سندي في هذه الحياة **زوجي الحبيب "عادل جبالي"**

إلى من استعين بهم على نوائب الدهر **إخوتي "زينة، سهام، فريد، صالح، أسماء، عماد، رمزي وعلي"**

إلى **أبنائي وقرة عيني "ضياء الدين، معاذ، إيمان"**

إلى **جد وجدة أولادي**

إلى **عمتي** شفاها الله **"فاطمة"** وإلى **خالي الغالي "نور الدين"**

إلى **أبناء إخوتي وأخواتي "آية، عناق، رتاج، الهام، اماني، عبد الباسط، عبد الغفور، غفران، لؤي، يوسف، عبد الحي، ذاكر، يزن، رسيم، آلاء، بلال، ليث، مريم البتول، أسينات، جني، مانيسا"**

إلى **أخوات زوجي "نادية، جبارة وابتسام"** وأخصهم زوجة أخي المستقبلية **"رزيقة"**

إلى **زوجات إخوتي "ابتسام، خلود، ريان، ابتسام"**

إلى **صديقة ورفيقة دربي الوفية** الداعمة التي شاركتني هذا العمل **"هاجر مرغاد"**.

وإهداء خاص إلى **صديقاتي الغاليات "لطيفة بغة وتوام صورية"**.

الطالبة:

**آمال نابتي**

# الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين

حمدا للذي زَمَّ السحاب وأجراها وأعقد الجبال وذراها وأمات الأرض وأحياها وخلق النفس وسواها، أحمده على تعداد الإنعام، على نعمة القرآن والإسلام، جعل القرآن الكريم ريًا لعطش العلماء مُحَاجًا لطرق الصلحاء ودواء ليس بعده داء ثم أصلي وأسلم على سيدنا خير الأنام وبعده أبدأ الإهداء والشكر والعرفان

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار وبهاء الطليعة إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار والذي أدعوا من الله عز وجل أن يمد عمره ويرزقه الخير المدرار

إلى سر الوجود ونبع الحنان وخليلة الأيام إلى من لا تمل ولا تكل من العطاء في سائر الأوقات والأيام إلى من وضعتني على طريق الحياة إلى من أهدتني القمر بنور وجهها ومنحتني العزيمة من رباطة جأشها **"أمي الغالية".**

إلى الذين يخاطبهم القلب قبل اللسان عوني سندي وضلعي الثابت إلى **أولادي** الذين لم أنجبهم أخوتي الأعزاء «**نضيرة، عزيز، لقمان، شروق وآخر العنقود ريان**"

وإلى براعم وبهجة العائلة " **رتاج، محمد تاج الدين، عائض، أُبَيّ وعبد الرحمن**"

إلى زميلتي ورفيقة دربي التي شاركتني في هذا العمل **"نابتي آمال"**

إلى من قدم إلي الدعم من قريب أو بعيد

لكم كل الشكر والعرفان

على رأسهم **السيد مدير بنك التنمية المحلية BDL "منصوري جابر"** وإلى **السيد "عكروم تاج الدين"**

تقبلوا مني كل التقدير والاحترام

الطالبة:

**هاجر مرغاد**

# مقدمة

## المقدمة:

احتلت فرنسا الجزائر عام 1830م وبعد توقيع الداي حسين والجنرال "دي بورمون" بمعاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1830م والتي تضمنت الاستحواذ على مدينة الجزائر وبسط النفوذ على القصبة مع استسلام داي الجزائر مقابل احترام ضمانات حول الأملاك والدين والتقاليد المحلية الجزائرية من طرف قوات الاحتلال، فعلى الرغم من الوعود التي قدمتها فرنسا إلا أنها قامت بسلب ونهب الأراضي الزراعية وحاولت طمس الهوية الوطنية، لكن الشعب الجزائري وقف في وجه السلطات الاستعمارية وسياسته منذ البدايات الأولى للاحتلال، ونظم المقاومة بكل أشكالها سواء بالقلم أو باللسان أو بالسيف، وفي تلك الأثناء ظهرت شخصيات وطنية بارزة مشبعة بالثقافة العربية الإسلامية ومن أبرزها المفتي الحنفي ابن العنابي والمفتي المالكي بن الكبابطي، فهاتين الشخصيتين وقفتا في وجه السياسة الاستعمارية الرامية إلى تفكيك البنية الثقافية للمجتمع الجزائري وطمس هويته ومقوماته الشخصية ومعالمه الحضارية.

من هنا يندرج موضوع بحثنا الموسوم بعنوان ابن العنابي وبن الكبابطي وموقفهما من قضايا الهوية الوطنية (1830-1843م).

## أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لموضوع ابن العنابي وبن الكبابطي وموقفهما من قضايا الهوية الوطنية (1830-1843م)، كان نتيجة تضافر عدة دوافع أهمها:

### الأسباب الذاتية:

- الترغيب الذي وجدناه من الأساتذة الأفاضل لأجل معالجة المواضيع التي هي على هذه الشاكلة وفي النهاية تخدم الباحث آنيا وبعديا كما تقدم لنا معلومات وتقوي رصيدنا المعرفي.
- من أجل إشباع فضولنا في الاطلاع والتوسع في البحث وإدراك الأسرار ومعرفة الحقائق، كما أننا رأينا أن قضايا الهوية الوطنية جديرة بالدراسة قصد إبراز إستراتيجية السياسة الاستعمارية في محاربتها.
- رغبتنا الملحة في معرفة موقف كل من المفتي الحنفي ابن العنابي والمفتي المالكي بن الكبابطي من قضايا الهوية الوطنية خاصة فيما تعلق بمصادرة الأوقاف ودورها في الوقوف في وجه الاستعمار الفرنسي.
- بالإضافة إلى معرفة رد الفعل الفرنسي تجاه موقف ابن العنابي وبن الكبابطي
- محاولة إثراء رصيدنا المعرفي في مجال التاريخ الثقافي للجزائر بصفة عامة.

### الأسباب الموضوعية:

- إن الهدف من اختيارنا لهذا الموضوع هو التعريف بشخصية كل من ابن العنابي وبن الكبابطي لأن أغلب الدراسات لم توليهما الاهتمام والعناية الكافية وإنما تناولته بشكل عام.

– محاولة تقديم بحث علمي لإثراء المكتبة العلمية ببحوث تتناول دراسات تاريخية.
– محاولة معرفة أهداف المشروع الاستعماري الفرنسي من خلال السيطرة على مقومات المجتمع الجزائري ومحاولة إذابتها تدريجيا.

**الإشكالية:**

تبحث الدراسة في آليات الإدارة الاستعمارية المطبقة في الجزائر منذ مطلع الاحتلال، وكيف كانت تستهدف ضرب ركائز الهوية الوطنية ممثلة في الدين الإسلامي واللغة العربية، وتحديدًا فيما بين (1830 و1843م)، مع إبراز المواقف الوطنية المعادية لسياسة الهدم الثقافي والديني التي أبداها كل من المفتيين المالكي مصطفى بن الكبابطي ومحمد ابن العنابي والتي كلفتهما النفي والإبعاد، واستحداث وسائل ومدارس جديدة منافية للروح الحضارية العربية الإسلامية.

**التساؤلات الفرعية:**

- ماهي الأوضاع العامة للمؤسسات الدينية الجزائرية قبيل الاحتلال الفرنسي؟
- ماهي أهم الاستراتيجيات والسياسات الاستعمارية في محاربة مقومات الهوية الوطنية؟
- من هما ابن العنابي وبن الكبابطي وموقفهما من قضايا الهوية الوطنية؟
- وماهي أهم ردود الأفعال الاستعمارية تجاه هاتين الشخصيتين؟

**حدود الدراسة:**

تُعَالج إشكالية الدراسة متغيرات أساسية متمثلة في:
تهديد ركائز الهوية الوطنية (الدين واللغة) والمواقف المناهضة لذلك وما ترتب عنها من إبعاد (نفي) وتطبيق آليات استعمارية (فرنسية) مخالفة للمقدسات العربية الإسلامية، وذلك فيما بين 1830م التي تمثل بداية الغزو ثم الاحتلال الفرنسي للجزائر، وانتهاء سنة 1843م التي تصادف سنة نفي المفتيين، وكيف كان للإقامة في الإسكندرية دور في استمرارية الرابطة الروحية والثقافية والدينية مع الجزائر المستعمرة وبما أن الموضوع (الدراسة) يقتضي الفترة المحددة فقد تناول المجال الزمني إلى غاية 1850م.

**المناهج الموظفة:**

اعتمدنا المنهج التاريخي الوصفي لتحديد الأساليب الاستعمارية المطبقة مع بداية الاحتلال ضد ركائز الهوية ولاسيما فيما يتعلق بهدم المؤسسات الدينية ومصادرة أملاك الأوقاف والحبوس، والمنهج الاستدلالي لبيان الواقع البائس الذي آلت إليه أوضاع الجزائريين اقتصاديا واجتماعيا ثم ثقافيا، نتيجة تلك السياسة الرامية إلى التنصير والفرنسة والتغريب.
وأفادنا المنهج التحليلي في ربط العلاقة بين حجم ما فقده الجزائريون من أملاك وقفية واقتصادية، وما آلوا إليه بعد 1843م في ظل اتساع دائرة السيادة الفرنسية، وسيطرتها على الواقع الديني والثقافي للمسلمين.

أما المنهج الإحصائي فقد ساعنا في وضع تصور عن حجم وعدد المؤسسات الدينية وتحديدًا المساجد والزوايا التي تضررت عشية الاحتلال، وحصيلة الطلبة المنتسبين إلى المدارس الشرعية عند بداية تأسيسها سنة 1850 م.

وأخيرًا كان المنهج المقارن ضروريًا لمعرفة المواقف الحاسمة التي أبداها مفتي المالكية ومفتي الحنفية من الإجراءات القمعية الفرنسية، وكيف دافع كلاهما عن مكونات الحضارية للهوية الوطنية رغم اختلاف المذاهب الدينية، والتي شكلت بذلك وحدة الأمة الجزائرية.

## وصف الخطة:

وبناء على ما تحصلنا عليه من معلومات في هذه الدراسة أنجزنا خطة تتكون من:

**مقدمة:** استعرضنا فيها أسباب اختيارنا للموضوع، والإشكالية والتساؤلات الفرعية والمنهج المتبع، بالإضافة إلى وصف الخطة والمصادر والمراجع المقدمة وأخيرا الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا العمل.

**فصل تمهيدي:** خصصناه لدراسة مكونات الهوية الوطنية (الدين، اللغة، التاريخ المشترك، الثقافة المشتركة...)، ثم تطرقنا إلى أوضاع المؤسسات الدينية قبيل الاحتلال الفرنسي.

**أما الفصل الاول:** جاء تحت عنوان إستراتيجية السياسة الاستعمارية في محاربة مقومات الهوية الوطنية تناولنا فيه سياسة التنصير من خلال مصادرة الأوقاف وهدم المؤسسات الدينية وكذا سياسة الفرنسة والتجهيل وإدماج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي.

**أما الفصل الثاني:** المعنون بترجمة لشخصية كل من ابن العنابي وبن الكبابطي تناولنا فيه مولدهما ونشاتهما وتدريسهما والوظائف والمسؤوليات التي تقلدها الشخصيتان.

**أما الفصل الثالث:** الذي يحمل عنوان موقفهما من قضايا الهوية الوطنية تطرقنا فيه إلى موقف ابن العنابي من مصادرة الأوقاف وموقف بن الكبابطي وقضية اللغة وموقف بن الكبابطي من إدماج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي.

**أما الفصل الرابع والاخير:** الذي جاء تحت عنوان رد فعل السلطات الاستعمارية تطرقنا فيه إلى النفي والإبعاد وتأسيس المدارس الشرعية.

وأتممنا هذه الدراسة بخاتمة والتي ذكرنا فيها النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا وقد عززنا بحثنا هذا بملاحق تخدم الموضوع.

**المصادر والمراجع المعتمدة:**

من أهم المصادر والمراجع المعتمدة لإنجاز الدراسة يمكن أن نذكر:

- ابن المنضور لسان العرب وكذا مقال رابح تركي التربية والشخصية الجزائرية، قاسم نايت بلقاسم مولود آنية وأصالة الذي اعتمدنا عليها بشكل أساسي لتحديد مكونات الهوية الوطنية (الدين، اللغة، التاريخ والمصير المشترك...).
- كما كان مرجع أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ومقالات كل من علي غنابرية بعنوان إستراتيجية السياسة الفرنسية في محاربة المقومات الثقافية وهدم المؤسسات الثقافية والدينية في الجزائر (1830م- 1870م)، وصالح حيمر: مضمون ونتائج قراري 08 سبتمبر و07 ديسمبر 1830م، اتجاه الأوقاف في الجزائر، وكذا حميدي أبو بكر الصديق: مسير الأوقاف في ظل الاحتلال الفرنسي أثناء القرن التاسع عشر، ومن المراجع الأساسية التي استقينا منها جملة المراسيم والقوانين الفرنسية التي طبقت في الفترة الممتدة فيما بين 1830 و1850م بهدف مصادرة أملاك الأوقاف والمؤسسات الثقافية والدينية بهدف تمليكها للإدارة الفرنسية وتمكين المعمرين من الاستفادة منها والانتفاع بها.
- كما يعد مصدر: إمعان البيان في مسألة الإجارة على تعليم القرآن لصاحبه ابن العنابي ومرجع عادل نويهض: معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ومقال أسماء شلغوم القاضي ومفتي المالكية مصطفي بن كبابطي وكذا كتاب أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، مهمة لدراستنا، إذ مكنتنا من الإحاطة بشخصيتي المفتيين المالكي والحنفي، من خلال معرفة نسبهما ومولدهما وتكوينهما العلمي ووظائفهما، ثم مواقفهما من السياسة الفرنسية المطبقة ضد الدين الإسلامي واللغة العربية على اعتبار أنها مكونات حضارية مقدسة عند الجزائريين.
- ويمكننا أن نذكر أيضا المرجع المرسوم بـ: المدارس الرسمية الثلاثة في الجزائر التوجه، الأهداف والتطور (1850م -1851م)، لأحمد صاري، وكذا مقال بعنوان " إدارة وتنظيم المدارس الشرعية (1850م-1876م) لعبد الوهاب حيمر"، وكذا مقالتي الزبيري بن بردي وآخرون بعنوان نفي الاحتلال الفرنسي لمحمد بن محمود العنابي وعائشة الحسيني بمقال تحت عنوان الإدارة الفرنسية وموقفها من قضايا الدين والمجتمع بعد احتلال الجزائر، الذي وظفناه لإنجاز ما تعلق برد الفعل الفرنسي بعد عمليات النفي التي طالت المفتيين ولاسما ما تعلق بالإدماج التدريجي للقضاء الإسلامي واستحداث المدارس الشرعية منذ 1850م لتكوين رجال الدين الرسميين خدمة للمصالح الفرنسية.

## صعوبات الدراسة:

فقد اعترضنا صعوبات ككل الباحثين في مثل هذه الموضوعات التاريخية الشائكة التي تتطلب البحث:

- قلة المادة العلمية للموضوع خاصة ما تعلق منه بشخصية بن الكبابطي وشح المصادر التي تناولت ترجمة لشخصيته وأهم مواقف ابن العنابي من قضايا الهوية.
- قلة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بشكل مباشر.
- طبيعة الموضوع، إذ أنه انحصر في مدة زمنية صادفت حكمين عثماني وفرنسي.
- كذلك من بين الصعوبات والعراقيل التي شهدتها دراستنا لهذا الموضوع تعدد المسؤوليات الخاصة في مجال التدريس التي تزامنت مع فترة الامتحانات الرسمية (الباكالوريا والتعليم المتوسط)، وكذا إنجاز المذكرة في الآجال المحددة.

ومن هنا نرجو أن نكون قد وفقنا في دراستنا لهذا الموضوع ورغم اجتهادنا لإخراجه في أبهى حلة وأحسن صورة إلا أننا على يقين أنه يعتريه النقص لأن الكمال لله والعصمة للأنبياء وعزائنا في ذلك القول المشهور من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد ولم يصب فله أجر واحد.

# الفصل التمهيدي

## مكونات الهوية الوطنية الجزائرية والوضع الثقافي للجزائر قبيل الاحتلال

تشكل الهوية عنوانا للذات واعترافا بالوجود وبصمة تميز المجتمع عن غيره من المجموعات البشرية ولهذا اكتسى موضوع الهوية أهمية بالغة لارتباطها المباشر بدراسة سلوك الإنسان وبذاته الاجتماعي[1]، وقد تناول الكثيرون من الكتاب والباحثين هذا الموضوع بمقاربات مختلفة سياسية، اجتماعية، فكرية وحتى نفسية، ويعود مصدر هذا الاهتمام إلى ما عاشته الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية من سياسات لمحو وطمس كل أشكال الهوية والشخصية الوطنية الجزائرية وجعل الجزائر جزأ لا يتجزأ من الكيان الاستعماري، إلا أن التمسك الإيجابي للهوية الوطنية والادراك السليم لعناصرها حال دون ذلك [2].

كما تكتسي الهوية أهمية في الصراع الفكري بين الاستعمار والمستعمر، بل أن الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر اتسمت بصورة الدفاع للهوية، نظرا لعدم اعتراف الاستعمار بوجود هوية الشعب الجزائري، وهو ما يؤكد عليه أحمد منور بقوله: "الاستعمار الفرنسي هو الطرف الوحيد الذي أنكر هوية الشعب الجزائري، وجعل من مبررات غزوه للبلد أن الجزائريين لا يشكلون أمة واحدة ولا شعبا متجاذبا، وإنما هم – كما حاول أن يصورهم – عبارة عن أعراف مختلفة وقبائل متفرقة ومتناحرة"[3].

وعليه غدا موضوع الهوية من أهم الإشكاليات التي واجهها الفكر المعاصر كونه يتحدد من بناء على دلالات لغوية، فتوجب علينا قبل كل شيء التحديد اللغوي للمصطلح[4].

**التعريف اللغوي:** بالرجوع إلى لسان العرب لابن منظور، فإننا نجد أن لفظ الهوية مشتق من لفظ هوى، يهوي، هوة، ومفرد الهوية تصغير لهوة، وهي الفوهة العميقة أو البئر البعيد الهوة [5].

- هوية الإنسان: حقيقة المطلقة وصفاته الجوهرية.
- الهوية الوطنية: معالمها وخصائصها المميزة وأصالتها.
- الهوية (في الفلسفة): حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه عن غيره.

[1] محمد الأمين عطلي، **الهوية الوطنية الجزائرية: المرجعيات، الأبعاد، التحديات**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد5، العدد 12 ديسمبر 2017، ص24.
[2] أحمد زقاوة، **الهوية الوطنية المدركة لدى عينة من طلاب الجامعة**، مجلة التنمية البشرية، المركز الجامعي، غليزان، العدد 11 نوفمبر 2018، ص78.
[3] أحمد منور، **الأدب الجزائري باللسان الفرنسي، نشأته وتطوره**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص19.
[4] محمد الأمين عطلي، **المرجع نفسه**، ص25.
[5] ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد 6، دار المعارف، القاهرة، 2016، ص35.

**التعريف الاصطلاحي:**

**أ/** الجرجاني: يعرفها بقوله: " الهوية هي الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق[1].

**ب/** إبراهيم بيومي مذكور: يقول في تعريفه للهوية بأنها: "حقيقة الشيء من حيث تميزه، وتسمى أيضا وحدة الذات"[2].

**ج/** حسن حنفي: الهوية في نظره خاصة بالإنسان والمجتمع، ويجعل منها موضوع إنساني خالص، وإن الانسان بغياب هويته يصبح يشعر بالاغتراب، ونجده يربط الهوية بالحرية وهذا ما يؤكده بقوله: " الهوية تعبر عن الحرية، الحرية الذاتية والهوية إمكانية قد توجد ولا توجد، وإن وجدت فالوجود الذاتي، وإن غابت فالاغتراب"[3].

كما يطلق مفهوم الهوية على نسق من المعايير التي يعرف بها الفرد وينسب ذلك على هوية الجماعة والمجتمع والثقافة، كما أنه من المفاهيم المركزية التي تسجل حضورها الدائم في مجالات علمية متعددة خاصة في مجال العلوم الانسانية[4]، لعل من أهمها (اللغة المشتركة، التاريخ المشترك، الوطن المشترك والثقافة القومية المشتركة)[5]، وأكد العلماء أن للمجتمع القومي مقومات تختلف من أمة إلى أخرى وذلك تبعا لاختلاف الظروف الزمانية والمكانية التي تتحكم فيها، هذا بصفة عامة أما على الصعيد الخاص فإن الهوية الوطنية أو الشخصية الجزائرية بدأت في الظهور بين الجزائريين في مطلع القرن 20، وذلك كما امتزجت من أوضاع ناتجة عن الاستعمار وما صاحبه من محاولات لطمس مقومات الهوية الوطنية والمتمثلة في وحدة اللغة، الثقافة[6]، ووحدة الاعتقاد كما كانت سببا في تشكل نوع من اللحمة الوطنية وفي ما يلي حصر لعناصر مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية والمتمثلة في:

**1- اللغة المشتركة:**

اللغة هي وسيلة اتصال بين البشر وأساس التفاهم بينهم، بل هي من أبرز المظاهر الحضارية لدى البشرية فهي البيان المعبر عما بالوجدان، كما أن اللغة هي وسيلة للتعبير عن الأفكار والعواطف والرغبات بواسطة الأصوات الكلامية المؤلفة من كلمات أو إشارات[7]، واللسان هو الصورة الخارجية للعقل الذي يعتبر منبع الأفكار[8]، فاللغة القومية المشتركة تعتبر من أوثق الروابط القومية بين أفراد الشعب[9].

---

[1] محمد الجرجاني، **معجم التعريفات**، دار الفضيلة، القاهرة، 2010، ص216.
[2] إبراهيم مذكور، **المعجم الفلسفي**، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1983، ص208.
[3] حسن حنفي، **الهوية**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2012، ص11.
[4] أليكس ميكشللي، **الهوية**، تر: علي وطفة، الطبعة العربية الأولى، دمشق، 1993، ص7.
[5] رابح تركي، **التربية والشخصية الجزائرية**، مجلة الأصالة، عدد 04، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، جانفي 1972، ص29.
[6] جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، رويبة، الجزائر، 1994، ص297.
[7] محمد القاسم فلافي، **اللغة وعلاقتها بالتواصل اللساني**، مجلة المخبر لأبحاث في اللغة والأدب الجزائري، المجلد17، العدد 01، 2021، ص41.
[8] قاسم نايت بلقاسم مولود، **آنية وأصالة**، ط2، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، 2007، ص19.
[9] رابح تركي، **المرجع السابق**، ص29.

إن اشتراك أفراد الأمة في لغة قومية واحدة موحدة يحقق بينهم نوعا من التلاحم والانسجام، كما تساهم في نشر ثقافة تلك الأمة وتمثلها بين الأمم الأخرى، مما يعني أن اللغة الرسمية تشكل مقوما من مقومات الهوية الوطنية، فعندما أدرك الجزائريون مدلول الإسلام اعتنقوا مبادئه وتعلموا لغته، وما لبثت اللغة العربية حتى انتشرت فيما بينهم وأصبحت لغة وطنية[1] ولسان الأمة الجزائرية كلها، في حين أن اللغة الأمازيغية استعملت استعمالا شفهيا محليا وفي بعض المناطق فقط، ولهذا نجد المواثيق والمراسيم الوطنية الجزائرية قد قدست اللغة العربية وجعلتها من بين أولويات قضايا الهوية الجزائرية، وسبب كل هذا الاهتمام هو أن الأمة التي تتمسك بلغتها القومية وتعمل على الحفاظ عليها إنما بهذا العمل تتمسك بأهم مقوم من مقومات هويتها وبذلك تحافظ على بقائها بين الأمم.[2]

### 2- الدين والبعد الإسلامي:

يشكل الدين المكون الأساسي لشخصية وهوية الأمم، فهو ظاهرة تاريخية صاحبت الإنسان منذ ظهوره على وجه الأرض وباعتبار الدين الإسلامي آخر الديانات السماوية والناسخ لها، وعلى أساس أنه رسالة الله إلى خلقه عبر العرب، فقد اتخذت الأمة الإسلامية منه شعارًا لدساتيرها ومواثيقها والجزائر إحدى هاته الأمم التي جعلته أهم مقوم للشخصية الوطنية، كما نص عليه دستور الدولة وصانته قوانينها[3]، فالجزائر اعتنقت الدين الإسلامي منذ النصف الثاني من القرن الأول الهجري ومنذ هذا التاريخ أصبح يمثل أحد مقومات الهوية الوطنية الأساسية فمن المستحيل تخيل الشخصية الجزائرية مجردة من الإسلام[4]، فإن الإسلام منهج حياة كفيل بتوجيه الأمة وإعادة الاعتبار إليها إقليميا ودوليا خاصة بعد السياسات التي انتهجتها السلطات الاستعمارية في القضاء على كل معالم الهوية الإسلامية في الجزائر[5]، كما يدرس الدين الإسلامي في مختلف الأطوار التعليمية في الجزائر باعتباره المكون الرئيسي للهوية الوطنية وعلى أساسه تُسير الحياة الاجتماعية[6]، فلولا الإسلام لما بقيت في وقتنا الحالي غير الجزائر في الماضي، فهو رمز الصمود الذي تغذي منه الجزائريون في وجه سائر محاولات الإبادة والطمس التي أرادها المستعمر الفرنسي[7]، فهو يعتبر القاسم المشترك بين الجزائريين ويعتبر العامل الرئيسي الذي ظل يمثل غذاء التجدد الروحي ومنبع المقاومة والصمود والحفاظ على البقاء والسعي إلى الرقي[8].

---

1 عبد المالك مرتاض، **أصالة الشخصية الجزائرية**، مجلة الأصالة، عدد 8، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، ماي-جوان 1972، ص220.
2 رابح تركي، **المرجع نفسه**، ص30-90.
3 محمد الأمين عطلي، **المرجع السابق**، ص23.
4 عبد المالك مرتاض، **المرجع السابق**، ص 225.
5 الجمعي قبوج وخليفة بوزيرة، **الإسلام السياسي في الجزائر من الفكر إلى الممارسة في ظل التغيرات الداخلية والخارجية**، جامعة الجزائر 02، 2020، ص 252.
6 ليلى بوكحيل، **مبدأ الإسلام دين الدولة وفق الدستور الجزائري الأطر والحدود**، كلية الحقوق جامعة باجي المختار، عنابة، مجلد 26 عدد: 4، سنة 2022 ص 548.
7 رابح تركي، **المرجع السابق**، ص 94.
8 اسماعيل تاحي، قاسم نايت بلقاسم مولود، **نضاله السياسي ونظرته للهوية الوطنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير- قسم تاريخ والآثار**، قسنطينة، 2006، ص 144.

ولقد لعبت جمعية العلماء المسلمين تحت لواء عبد الحميد بن باديس ومحمد البشير الإبراهيمي دورًا هاما وفعالا في الحفاظ على تعاليم الدين الإسلامي في الجزائر وحمايته من خطر الاضمحلال والطمس والتحريف وكذا التخريف، فقد ركزت عليه ودافعت عليه واتخذته دستورًا لها وخير ما يُقال في هذا المقام ما قاله عبد الجميد بن باديس: "شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتمي من قال حاد عن أصله أو قال مات فقد كذب"، كما جاء في القانون الداخلي لها في المادة 66 "الأمة الجزائرية أمة إسلامية غريقة بإسلامها فالإسلام هو دينها الذي تتفاخر به وميراثها الخالد"[1].

### 3- الوطن المشترك (الرقعة الجغرافية):

لقد استعمل مفهوم الوطن كمدلول مرتبط بمدى تمسك الفرد بالأرض والرقعة الجغرافية المعلومة الحدود التي يعيش فيها وعُرف بالمنزل الذي يقيم فيه الإنسان بالأرض التي اتخذها محلاً له، وتؤكد موسوعة العلوم السياسية أن ألفاظ وطن/ مواطن/ وطنية تتكون من عناصر مادية وأخرى معنوية، فالعناصر المادية تتمثل في الأرض والسكن ومحل الإقامة، أما العناصر المعنوية في الاستقرار وتهيئة المشاعر وإضمار النوايا المشتركة وهذه هي العناصر التي تربط أفراد المجتمع الواحد برباط التضامن الاجتماعي، فالوطن هو ذلك التفاعل بين الشعب والأرض[2] والوطن بشكل عام وقطعة الأرض التي تعمرها الأمة بشكل خاص، وهو المسكن ومنه جاء مصطلح المواطنة وهي علاقة بين الفرد ودولته وما تتضمنه من حقوق وواجبات[3]، وهذا المحدد يعتبر من مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية فهو الذي يجمع بين أبناء المجتمع الواحد[4].

### 4- التاريخ المشترك:

يعتبر التاريخ من أهم مكونات وأسس الهوية الوطنية، فهو سرد ووصف أعمال السلف للخلف، فهو ذاكرة الشعوب التي تحفظها من النسيان والزوال من خلال التمجيد والعرفان لبطولات الأجداد وتضحياتهم وأخذ العبرة والاعتبار منهم[5]، حيث يقول الفيلسوف الألماني "فيخته" في هذا المجال: "التاريخ يُحب كالإنجيل يلقن للصغار ويدرس للكبار بنفس التقدير والإجلال"[6]، فالتاريخ مشترك إنساني عام، فمن الغرائز البشرية الفخر بالتاريخ والأسلاف، ورسم صور الأبطال التاريخيين، ونحت التماثيل والجداريات التي تمثل إنجازاتهم، ومن لم يكن له تاريخ اضطر إلى أن يستلهم تاريخا لتعتبر نفسه امتدادا لجذور قديمة، واهتمت الأمم والشعوب بكتابة تاريخها وتصحيحه خاصة وأن المستعمر حرص على تغيير تواريخ البلدان المستعمرة وإجبار الشعوب على التنكر لهذا التاريخ بل صارت تحمي

1 محمد البشير الإبراهيمي، **آثار البشير الإبراهيمي**، ج1، تقديم أحمد طالب الإبراهيمي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص 84.
2 مراد بوعباش، **مفهوم الوطن والوطنية في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية**، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، ص 293/292.
3 علي محمد الصلابي، **المواطنة والوطن في الدولة الحديثة المسلمة**، ط1، 2013، ص 18.
4 إسماعيل تاحي، **المرجع السابق**، ص 150.
5 عبد المالك مرتاض، **المرجع السابق**، ص 216.
6 قاسم نايت قاسم مولود، **المرجع السابق**، ص 365-366.

التزوير للتاريخ بالقوة أحيانا لتظهر مجازر على أنها بطولات أو لتفرض الهيمنة المطلقة لكيان ما[1]، ويعد التاريخ الوثاق المتين الذي يجمع بين أفراد الأمة والمجتمع الواحد ويُألف بين قلوبهم، فهو الذي من خلالها تكون شخصية الأمة بارزة وواضحة للعلن وتميزها عن باقي الأمة وهو دليل استمرارية وجودها وسيرورتها عبر التاريخ[2]، والتاريخ في الجزائر كان له دورًا هاما وبارزا في حفظ الهوية من الطمس وتعميق أصالتها وتثبيت أركانها، وهذا ما أدى إلى وقوفها في وجه المستعمر فعُسر وستعصي عليه إذابتها وزوالها ومحوها[3]، ويرى مولود قاسم نايت بلقاسم كمثال من بين مؤرخي الجزائر الذين كتبوا عن البعد التاريخي قائلا: "إن المقوم التاريخي يمثل جزء كبيرا من هويتنا، وهو من أسباب ترشيد المجتمع وتنوير فئاته"[4]، ولعل ما سبب في هوان الأمم وأوضاع الضياع التي تعرضت لها هي غفلتها وعدم اهتمامها بتاريخها، وكما يقول أبو قاسم سعد الله في هذا الشأن: "لا شك أن دراسة التاريخ تساعد على تثبيت الذات وحفظ الهوية وبعث الفخر والاعتزاز، لأن تاريخ كل شعب ما هو في الحقيقة إلا حجمه في التاريخ الإنساني"[5].

### 5- الثقافية المشتركة:

**مفهوم الثقافة:** يعرفها مالك بن نبي: "الثقافة هي تلك الكتلة نفسها بما تتضمنه من عادات متجانسة وعبقريات متقاربة، وتقاليد متكاملة وأذواق متناسبة وعواطف متشابهة، وبعبارة جامعة هي كل ما يعطي للحضارة سمتها الخاصة" [6] وفي تعريف آخر لها: "ذلك النسيج الكلي المتمثل في الأفكار والاتجاهات والعادات ومنظومة القيم وطريقة التفكير والعمل وأساليب الإدارة وآداب السلوك التي تحكم جماعة من الأفراد وكذلك اللغة ونمط العيش"[7].

ومن عناصر الثقافة العادات والتقاليد التي هي مجموعة من الظواهر التي ألف واستأنس المجتمع رؤيتها وممارستها وتختلف باختلاف الشعوب والأمم، فهي من المحددات والركائز والأسس التي تميز الشعوب فتحترم كاحترام المبادئ الدينية، والثقافية المشتركة بما تحتوي من عناصر الشخصية الجزائرية وحفظها من الزوال والاندثار والاندماج في هوية غربية غريبة[8].

وتتمحور الثقافة العربية الإسلامية الجزائرية في الأسس التالية:

- أن هناك ثقافة عربية تشكل اللغة العربية إطارها العام، وتعد العربية ذات تاريخ عريق متأصل في الجزائر.
- التراث الفكري لهذه الثقافة تراث خصب وغني احتكت ونهلت منه كمختلف الحضارات المجاورة.

---

1 راغب السرجاني، **الحضارة سبق وريادة وتجديد**، مكتبة بغداد 2010 ص01.
2 جمال قنان، **المرجع السابق**، ص 291-292.
3 عبد المالك مرتاض، **المرجع السابق**، ص 217-218.
4 اسماعيل تاحي، مولود قاسم نايت بلقاسم، **نضاله السياسي ونظرته للهوية الوطنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ تخصص الحركة الوطنية - قسم تاريخ والآثار**، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007، ص 144.
5 مولود عويمر، **مسألة التاريخ عند الدكتور أبو القاسم سعد الله**، جامعة الجزائر 2، 19 ماي 2019، ص 04.
6 مالك بن نبي، **شروط النهضة، عبد الصبور شاهين، وعمر كامل مسقاوي**، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1986، ص 82.
7 رحيمة شرقي، **الهوية الثقافية وتحديات العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصري مرباح ورقلة، الجزائر 2013، ص 21.
8 عبد المالك مرتاض، **المرجع السابق**، ص 215.

- كما أن للثقافة العربية آدابها وفنونها وحروفها وآثارها التي طبعتها بطابعها الخاص[1].
- ويقول عبد الحميد بن باديس في موضوع الهوية: "ليس تكوين الأمة يتوقف على اتحاد دمها، ولكن يتوقف على اتحاد قلوبها وأرواحها وعقولها اتحادا يظهر في وحدة اللسان وآدابها واشتراك الآلام والآمال"[2] ومن الركائز الأساسية التي بنيت عليها هوية ومقومات الشخصية الجزائرية والتي تدافع عنها أشد الدفاع والمتمحورة حول:

❖ دينها الإسلام: دين حضارة وأخلاق وسلوك ومُقدس ومحفوظ لدى الأمة الجزائرية.

❖ اللغة العربية: كلغة وثقافة وتاريخ وانتماء وتحصيل حاصل من اعتناقها الإسلام.

❖ عادات وتقاليد: مستمدة ومبنية على المحورين السابقين: الإسلام والعروبة فهي عادات تسيرها الثقافة العربية الإسلامية.

❖ الجزائر: كوطن عربي اسلامي تحكمه الأسس والقواعد والأبعاد الإقليمية والدولية[3].

[1] رابح تركي، **المرجع السابق**، ص 92-93.
[2] محمد الميلي، **عبد الحميد بن باديس وعروبة الجزائر** – د. ط وزارة الثقافة الجزائر 2007، ص 48.
[3] رابح تركي، **الشيخ بن باديس والشخصية الجزائرية** – مجلة الأصالة – عدد 2، وزارة التعليم العالي والشؤون الدينية، الجزائر، ماي 1971، ص 71.

## أوضاع المؤسسات الدينية قُبيل الاحتلال:

قُبيل الاحتلال والغزو الفرنسي للجزائر كانت هذه الأخيرة تتمتع بفسيفساء علمية ثقافية يُميزها الانتشار الواسع للمؤسسات الدينية بمختلف مجالاتها وتعدد أنواعها، والتي كانت لها الأثر الواضح في رسم تعاليم مجتمع مثقف مُحارب رافض للجهل والأمية وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر أهم هذه المؤسسات:

### أولا: المساجد

**تعريفه لغة:** مفعل بالكسر اسم مكان السجود وقال الفتح فيه جائز والمَسْجَد بالفتح جبهة الرجل حيث يصيبه السجود وقال أبو حفص الصقلي في كتابه تثقيف اللسان ويُقال مَسجد بفتح الميم[1] والمِسْجَد بكسر الميم الخُمرة وهي الحصير الصغير[2].

**اصطلاحا:** والمسجد في الاصطلاح الشرعي المكان الذي أعد للصلاة فيه على الدوام، لحديث جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم (... وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورا، فأيُما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل)[3]، والمسجد منارة الإسلام ونورها فهي تعد منبر لإعلاء كلمة الإسلام وشاهد على استمراريته ورابط أساسي بين المسلمين، وتحضي المساجد باهتمام بليغ ورعاية خاصة لدى المسلمين كافة ولدى الجزائريين بصفة خاصة، لقوله تعالى: "في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يُسبح له فيها بالغدو والآصال"[4].

فلقد كانت العناية بالمساجد ظاهرة بارزة في المجتمع الجزائري حيث اعتنى الجزائريون ببناء المساجد كاعتنائهم بالدين، فلا تكاد تجد قرية أو حي في المدينة دون مسجد، فقد كان المسجد ملتقى العبادة ومجمع الأعيان ومنشط الحياة العلمية والاجتماعية وهو قلب القرية في الريف وروح الحي في المدينة[5]، ولعبت المساجد دورًا هاما في تنشيط الحركة الفكرية في الجزائر خلال العهد العثماني، حيث كانت تؤدي وظيفة التعليم والعبادة والقضاء، ويبدو أن هذا الدور قد أزعج الاحتلال الفرنسي منذ بداية الغزو سنة 1830م[6]، ولقد اهتم الجزائريون ببناء المساجد، وتحبيس الأوقاف عليها ولم يهتموا بشيء آخر من حيث العمران، وكان اهتمام تشييد المساجد وتأمين الموارد لحمايتها والاتفاق على إقامة الشعائر الدينية فيها.

ولقد أعجب الأوروبيون بهندسة بناء المساجد في المدن الجزائرية وبجمال تصاميمها المرمرية وزخرفتها بالفسيفساء والنقوش العربية وفرشها بالزرابي الجميلة ذات الحرير المطرز، وهذا ما جعل الفرنسيون يختارون أجمل وأتقن

---

[1] محمد عبد الله الزركشي، **تحقيق أبو الوفا مصطفى المراغي**، إعلام المساجد بأحكام المساجد، القاهرة، ط1، 1996، ص 26.
[2] أبو الحسن العسكري، **كتاب التصحيف والتحريف**، ج1، القاهرة، 1808، ص 167.
[3] سعد بن علي بن وهف القحطاني، **مساجد في ضوء الكتاب والسنة**، سلسلة صلاة المؤمن 1421 هـ، ص 06.
[4] سورة النور الآية 37.
[5] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1898، ص 245.
[6] سعيد بوزرينة، محمد موشموش، **المساجد أثناء الاحتلال الفرنسي لمدينة الجزائر بين الهدم والطمس والتحويل**، مجلة الإنسان والمجال، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، جوان 2021، ص 119.

المساجد ويحولونها إلى كنائس، ولعل أبلغ دليل ذلك ما صرح به الجنرال "روفيقو" الذي قال: "يلزمني أجمل مسجد في المدينة لنجعل منه معبدا لإله المسحيين"[1].

ولقد ذكرت الإحصائيات الفرنسية سنة 1830م أن الجزائر كانت تضم 176 مبنى دينيا (منها 13 مسجدا كبيرا و109 مسجدا صغيرا و32 ضريحا و12 زاوية)، وتناقص عددها سنة 1862م ليبلغ 47 مبنى منها (9 مساجد كبيرة و19 مسجدا صغيرا و32 ضريح و5 زوايا)[2] .

ومن بين أهم المساجد في الجزائر قبيل الاحتلال (مسجد كتشاوة، جامع علي بتشين، جامع السيدة، الجامع الكبير، مسجد عبد الرحيم، جامع باب الدزيرة، مسجد علي باشا، مسجد سيدي السعدي، جامع الجديد، جامع البراني، جامع الداي)[3].

**ثانيا: الزوايا**

**تعريف الزاوية:** لعل لفظ "الزاوية" مأخوذ من الانزواء بقصد العكوف[4] على العبادة أو على تلقين العلم بعيدا عن دنيا الناس ومشاغلهم اليومية والزوايا من حيث اللغة هي جمع زاوية مأخوذة من الفعل زوى وذلك أن المتصوفين والمرابطين فضلوا الانعزال عن ضجيج العمران قصد حصولهم على السكون والهدوء اللذان يناسبان أجواء العبادة[5].

**أما اصطلاحا:** هي عبارة عن مؤسسات تربوية وتعليمية مختصة بتربية وتعليم طلبة العلوم الدينية والدنيوية وتربيتهم على مكارم الأخلاق كما تعتبر مقرا للمُرابط أثناء حياته وبعد مماته، والتي يكون قد أسسها بنفسه[6].

وقد ذكر أبو قاسم سعد الله أن مفهوم الزاوية لا يمكن حصره بالجانب الديني فقط، بل يتعدى ذلك، فهي ملاجئ للمسافرين ومكان لإطعام الفقراء وعابري السبيل ومراكز للتعليم[7].

وفي إحصاء يعود إلى عام 1851م، أن عدد الزوايا المنتشرة في الأرياف بلغ 593 زاوية، يدرس بها حوالي 8347 متعلما في الفقه والنحو والتاريخ الإسلامي والآداب[8].

ومن أهم هذه الزوايا:

1 أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر التعافي**، ج1، المرجع السابق، ص 27.
2 محمد زرهي، **وضعية المؤسسات الدينية خلال الفترة الاستعمارية 1830/1870**، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية 12، ع1، يناير 2019، ص 361.
3 سعيد بوزرينة، محمد موشموش، **المساجد أثناء الاحتلال الفرنسي لمدينة الجزائر بين الهدم والطمس والتحويل**، المرجع السابق، ص 123-138.
4 عبد العزيز الشهبي، **الزوايا والصوفية والعزاية والاحتلال الفرنسي في الجزائر**، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2018، ص 13.
5 آسيا بلحسين رحوي، **وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي دراسة نفسية تربوية**، مخبر تطوير الممارسات النفسية ع7 جامعة معمري بتيزي وزو، ديسمبر2011، ص 73.
6 يوسف بن حيدة، **مؤسسة الزوايا في التواصل الصوفي ببلاد المغرب خلال الفترة العثمانية**، جامعة أم البواقي، مجلة آفاق فكرية، جانفي 2014، ص 75.
7 أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، دار الغرب، الجزائر، 2007، ص 53.
8 أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي** ج 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1898، ص 173.

زاوية الشيخ عبد الرحمان البلولي (جرجرة)، زاوية الهامل (جبال أولاد نايل إلى جنوب مدينة بوسعادة)، زاوية سيدي أحمد بن دريس (تيزي وزو)، زاوية الشيخ الحفناوي (قالمة) وغيرها•.

**ثالثا: الكتاتيب**

**تعريفها لغة:** الكتاتيب جمع مفرده كُتَّاب بضم الكاف وتشديد التاء موضوع تعليم الكتابة، وقد يستعمل أحيانا ابن سحنون والقابسي كلمة "مكتب" عوضا عن لفظة كتَّاب.

والكتاب عبارة عن حجرة أو حجرتين مجاورة للمسجد، أو بعيدة عنه أو غرفة في المنزل، وقد يُبنى الكتاب خصيصا لتعليم القرآن، ينبيه صاحبه احتباسا لله وطلبا للأجر[1].

فالكتاب بمثابة التعليم الابتدائي يتلقى فيه الصبي تعاليم الدين الإسلامي وكذا مبادئ القراءة والكتابة يطلق عليه اسم "الشريعة" في البادية و "المسيد" في المدن والجامع، وكان له انتشارًا واسعا بين أحياء المدن[2].

أما في الجنوب الجزائري والمناطق الصحراوية فالكتاب عبارة عن خدمة مصنوعة من وبر الجمال تقام فيها الصلوات الخمس إلى جانب التعليم، وبذلك يعد الكتاب مؤسسة تعليمية تربوية دينية لا تتطلب إمكانات مادية مكلفة بل يكفي أن يحتوي على حصيرة مصنوعة من الحلفاء ومجموعة من الألواح الخشبية وبعض المصاحف[3].

فكان الكُتَّاب يركز على قراءة القرآن وكتابته ولفظه واستظهار على ألواح الخشب ولم تكن هناك طريقة تدريس غير الاستظهار، فكان التلاميذ الذين يلحقون بالكتاب صغار تتراوح اعمارهم بين 06 و10 سنوات، وما يميزها هو كثرة الإقبال عليها لمالها من مكانة اجتماعية واحترام وتقدير من طرف الشعب الجزائري بحيث كان لها دور فعال متمثل في التعليم الديني للأطفال الصغار والحرص على حفظ القرآن ورسم الوظيفة الأخلاقية للمجتمع[4]، فالكتاتيب ساهمت وبشكل كبير في محاربة الأمية والجهل في كثير من المناطق حتى كتابات الفرنسيين أنفسهم أكدت أن عدد المتعلمين في الجزائر عشية الاحتلال كان يفوق المتعلمين في فرنسا فقد كتب بيلسي يقول: "إن التعليم الأول منتشر بينهم بقدر انتشاره عند نافعي معظم القرى والبلديات مدارس للقراءة والكتابة"[5].

وبهذا يمكننا القول أن الاحتلال الفرنسي تسبب في تراجع التعليم في بلادنا مقارنة بالفترات التي سبقت نتج عنه جيل أمي يجهل القراءة والكتابة وتعاليم دينه الإسلامي[6].

---

**• الملحق رقم (01)**

[1] عبد الرحمان بن أحمد التيجاني، **الكتاتيب القرآنية بندرومة من 1900 إلى 1977**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 17.

[2] عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 29.

[3] آسيا بلحسين رحوي، **وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي**، المرجع نفسه، ص 73.

[4] آسيا بلحسين رحوي، **المرجع نفسه**، ص 73.

[5] عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 27-29.

[6] شارل روبير أجيرون، **المسلمون الجزائريون وفرنسا 1919/1871** تر: محمد حاج مسعود أبكلي، ج1، دار الرائد للكتاب 2007، ص 584.

**رابعا: المدارس**

تعتبر المدارس مؤسسات هياكل دينية تربوية ثقافية وظيفتها تعليم مختلف المعارف والعلوم الدينية وغير الدينية[1]، فالجزائر خلال العهد العثماني عرفت انتشارا واسع للمدارس، ويُذكر أن مدينة الجزائر كانت تتوفر على ثلاث مدارس للمذهب المالكي، وكان من أهداف المدرسة في ربوع الوطن الجزائري تحفيظ القرآن الكريم إلى جانب تعليم مبادئ القراءة والكتابة وبعض العلوم الأخرى كالحديث والنحو واللغة والفقه والتوحيد واستكمال هذه الدراسات بعلم الحساب وقراءة المؤلفات الطبية[2] أي أنها كانت تقدم تعليما في المستوى الثانوي وتتميز عن الزوايا بطابعها التربوي الذي استبعد جوانب الزهد والتصوف، فكان التعليم في الجزائر على ثلاث مستويات الابتدائية والثانوية والعالي.

فبالنسبة إلى التعليم الابتدائي يقتصر على الطفل بين السادسة والعاشرة من عمره وهذا يشمل القرية أو الحي، أما المدن والقرى الكبرى فقد كان هناك مدارس تدعى "المسيد" غالبا ما تكون ملحقة بالوقف حيث كان كل جامع تقريبا يضم مدرسة للتعليم أيضا، ومدة التعليم الابتدائي حوالي 04 سنوات يتعلم الطفل خلالها مبادى القراءة والكتابة ويحفظ القرآن وأركان الإسلام وشعائر الدين[3]، فالمدارس كان مصيرها الهدم أو تحويلها إلى مؤسسات تابعة للإدارة الفرنسية حيث يقول رجل أوروبي أنه لم يبقى من حوالي مئة مدرسة سوى النصف[4].

ومن أهم المدارس التي كانت تنشط غداة الاحتلال: مدرسة تابعة لجامع ساباط الحوت (جامع البطماء) تم تهديمها سنة 1854م ومدرسة جامع خير الدين قرب مدخل الحيتية، مدرسة جامع سيتي مريم، مدرسة جامع الشيخ الثعالبي، مدرسة جامع السيدة[5].

**خامسا: الأوقاف**

**تعريفه:** الوقف في اللغة الحبس، ويقال وَقَفَ يَقِفُ وَقْفًا، أي حبس شيئا لمنفعة شخص أو في سبيل الله.

**وفي الشرع:** "حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة"، أي حبس المال وصرف منافعه في سبيل الله[6].

---

[1] عبد الحميد عومري: **الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر 1914/1880**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة، جامعة جيلالي لياس سيدي بلعباس، 2017، ص 35.

[2] زهية دباب، وردة برويس: **السياسة التعليمية في الجزائر في العهد العثماني قراءة سيوسيو تاريخية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 08 جوان 2021، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 01، ص 178.

[3] أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، المرجع السابق، ص 163.

[4] أبو القاسم سعد الله، **المرجع نفسه**، ص 40.

[5] أبو القاسم سعد الله، **المرجع نفسه**، ص 41.

[6] أسعيد عليوان، **أوقاف الجزائر في العهد العثماني ومساهمتها الاجتماعية والثقافية**، مجلة الأحياء، العدد 11، قسنطينة، 2007، ص 02.

ويعرف أبو قاسم سعد الله: الوقف أو الحبس نظام إسلامي معروف وله أهمية اجتماعية واقتصادية وعلمية كبيرة في المجتمع واستحدثه المسلمون لتوفير المال والسكن وغيرها من المساعدات للعلماء والطلبة والفقراء والعزباء والأسرى وصيانة المؤسسات التي أنشأت لهذه الأغراض كالماء والطرق والمساجد والزوايا[1].

حيث عرفت الأوقاف في الجزائر خلال فترة العهد العثماني تطورًا كبيرا لم تعهده من قبل فانتشر نظام الوقف وتوسع وتكاثر خلال هذه الفترة عبر مختلف أنحاء البلاد وعرفت كتنظيم خاص لتصبح مؤسسة الوقف مؤسسة قائمة بذاتها لها أبعادها الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية، فتزايدت الأوقاف حتى أصبحت تشكل نسبة كبيرة من الممتلكات الزراعية الحضرية[2].

وقد عرفت الجزائر نوعان من الأوقاف:

- **الأوقاف العامة:**

هو الذي يقصد به الواقف التصدق على وجوه البر سواء كان على أشخاص معينين كالفقراء والمساكين والعجزة أو كان على جهة من جهات البر العام كالمساجد والمستشفيات والمدارس وغيرها مما يعكس نفعه على المجتمع[3].

- **الأوقاف الخاصة:**

هو الوقف الذي يكون ابتداء على نفس الواقف أو ذريته أو شخص معين، ثم من بعدهم على إحدى جهات البر فهو يستهدف المصلحة الخاصة[4] والتي تتمثل في: أوقاف الشيخ الثعالبي، أوقاف الجامع الكبير، أوقاف مختلف الزوايا والقباب والجبانات وكل منها على حدا[5].

وانطلاقا مما سبق نجد أن الجزائريين اتخذوا من الأوقاف أحد الأسس التي تقوم عليها حياتهم الثقافية والدينية والاجتماعية ومن أهم الموارد المادية لمختلف أنشطتهم الدينية والدنيوية والتي كانت كذلك عنوانا للهوية والشخصية الحضارية الإسلامية للمجتمع الجزائري، ولأهمية هذه المؤسسات عمل الاستعمار الفرنسي على زعزعتها وتسييرها بما تخدم مصالح الإدارة الفرنسية.

---

1 أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، المرجع السابق، ص25.

2 صالح محمد طالب، **دور الوقف في الحركة الثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وموقف الاحتلال الفرنسي منه**، مجلة العبر للدراسات التاريخية، المجلد 3، العدد2 سبتمبر 2020، ص 241.

3 خديجة خالدي، **دور المؤسسات الوقفية في تحقيق التكافل الاجتماعي**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، 2006، ص 289.

4 أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، المرجع نفسه، ص 153.

5 خديجة خالدي، **المرجع نفسه**، ص 289.

# الفصل الأول

## إستراتيجية السياسة الاستعمارية في محاربة الهوية الوطنية

**المبحث 1**: سياسة التنصير والتمسيح

**المبحث 2**: سياسة الفرنسة والتجهيل

**المبحث 3**: سياسة إدماج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي

# الفصل الأول: استراتيجية السياسية الاستعمارية في محاربة الهوية الوطنية

## المبحث الاول: سياسة التنصير والتمسيح:

التنصير هو عملية تحويل المسلمين إلى الديانة المسيحية أما كلمة التبشير المتعارف عليها فهي موجهة أو منسوبة إلى الأقوام الوثنية التي لا تمتلك دينا سماويا[1]، أما التنصير حسب "محمد عمارة" فهو الدعوة إلى النصرانية بين أبناء الديانات الأخرى أو في أوساط الوثنيين ويطلق عليها هذه الدعوة التبشير باعتبارها دعوة إلى الإنجيل وهذه الأخيرة تعني باليونانية البشارة لكن الأصح في التعبير عن هذه الدعوة إلى النصرانية هو مصطلح التنصير[2]، أما "أحمد وادي" فيرى أن التنصير هو الدعوة إلى تغيير الديانة الإسلامية في الجزائر والقضاء عليها بشتى الطرق والأساليب حتى يتمكن لها إدماج المجتمع الجزائري بفرنسا وإحلال الدين المسيحي محل الدين الاسلامي[3].

لقد عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية منذ احتلالها للجزائر عام 1830م على إدماج الجزائر أرضا وشعبا، كما ضاعفت الادارة الفرنسية وكثفت جهودها من أجل إحكام قبضتها على البلاد فانتهجت مجموعة من الاجراءات لتحقيق مشاريعها الاستعمارية[4]، حيث يرى كثير من الفرنسيين وعلى رأسهم رجال الدين ومنهم مسؤولون رسميون أن الإسلام جعل من الجزائر بلدا لا روح له وأن المسيحية هي حلقة وصل تربط بين الجزائر وفرنسا ويؤدي تفشيها في الجزائر إلى قتل الروح الإسلامية في قلوب الجزائريين ويقضي على اللغة العربية وينقص ويخفف مقاومة الاحتلال[5]، كما حرص المبشرون في الجزائر على تمسيح الوسط قبل تمسيح الروح من خلال القضاء الكلي أو الجزئي على المظاهر الإسلامية والشعائر الدينية في المجتمع الجزائري[6]، وتعتبر أول ضربة ضربها الاستعمار الفرنسي في القطر الجزائري بعد هدم أسس الدولة الجزائرية هي تلك الضربة التي فعلها بالأوقاف[7]، وباعتبارها الراعي والممون الرئيسي للنشاطات الدينية وهذا ما دفع أحد الكتاب الفرنسيين إلى القول "بأن الأوقاف تتعارض والسياسة الاستعمارية"[8].

---

[1] عبد القادر خليفي، **سياسة التنصير في الجزائر**، مجلة المصادر العدد 09، جامعة وهران، 2004، ص 01.
[2] محمد عمارة، **معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام**، ط2 نهضة مصر، 2004 م ص 60.
[3] احمد وادي، **السياسة الاستعمارية وانعكاساتها**، مجلة الناقد للدراسات السياسية العدد 2، جامعة الجزائر، 03 أفريل 2018، ص 300.
[4] يمينة بن رحال. **اهتمامات جريدة وادي ميزاب اليقظانية بقضية التبشير وسياسة التنصير في الجزائر**، مجلة المعيار، المجلد 27 –عدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2013، ص 01.
[5] محمد الطاهر واعلي، **التعليم التبشيري في الجزائر (1830-1909)**، منشورات دحلب، الجزائر، 1997، ص ص 34-40.
[6] علي غنابزية واخرون، **"استراتيجية السياسة الفرنسية في محاربة المقومات الثقافية وهدم المؤسسات الثقافية والدينية في الجزائر (1830-1870)"** مجلة الاحياء المجلد 21 العدد 29 أكتوبر 2001 ص 672.
[7] احمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، د.س، ص 147.
[8] عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1 دار الرياحة للنشر والتوزيع، 2002، ص 124.

**أولا: مصادرة الأوقاف**

تعتبر الأوقاف من أهم مظاهر الحضارة الإسلامية فهي أساس يعبر عن إرادة الخير في الإنسان المسلم وعن شعوره وإحساسه العميق بالتضامن والترابط[1]، حيث أنها لم تكن موصدة للعلم وحده، وإنما كانت لوجه الله تعالى وكذا للسائل والمحروم[2]، ويستعمل الوقف لأغراض كثيرة منها العناية بالعلم والعلماء والطلبة والفقراء والعجزة واليتامى وأبناء السبيل وكذا العناية بالمساجد والمدارس والزوايا والأضرحة، كما يعد مصدر العيش والحياة للزوايا والأضرحة والمساجد والمدارس والكتاتيب ومعينة للعلماء والطلبة والواقفون في الجزائر لا حصر لهم بجنس أو طبقة[3].

كانت الأوقاف مقسمة إلى فرعين أوقاف عامة وأوقاف خاصة أما الأوقاف العامة فهي أوقاف بيت المال، أوقاف الطرقات، أوقاف العيون (المياه)، أوقاف الأندلس وأوقاف الأشراف وأوقاف مكة والمدينة وسبل الخيرات أما الخاصة فهي أوقاف الشيخ الثعالبي والجامع الكبير وأوقاف مختلف المساجد والزوايا[4].

لكن بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سارعت فرنسا إلى الاستيلاء على مختلف أملاك الأوقاف على الرغم من أنها تعهدت في معاهدة الاستسلام باحترام الممتلكات الإسلامية إلا أنها نكثت بعهودها وقامت بإصدار مختلف القرارات ضد الأوقاف[5].

لم يمضي شهران على احتلال مدينة الجزائر[6] بيد قوات الجيش الفرنسي حتى أصدرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية أول قرار يثبت بأنها قد ضربت بنود معاهدة الاستسلام عرض الحائط وهو القرار الصادر في 08 سبتمبر 1830م، والذي ينص على إنشاء قطاع أملاك الدولة تحت تسمية الدومين، وضم الأراضي التي كانت بيد السلطة التركية إلى هذا القطاع[7]، وإثبات ملكية العقارات والتصريح بها وإلا تتم مصادرتها وكل أملاك الباي والأتراك الذين خرجوا من البلاد وتكون تحت تصرف الإدارة الفرنسية، وبهذه القرارات تكون قد ضمنت كما معتبرا من الأملاك الوقفية سلطتها سواء التابعة لمكة والمدينة والأوقاف التركية وغيرها[8]، وعلى هذا الأساس أصبح تعلم اللغة العربية والدين الإسلامي أشبه بحرب منذ صدور قرار 8 سبتمبر 1830م، كما أمر قائد الحملة الفرنسية بالاستيلاء على أجمل جامع في المدينة وهو جامع "كتشاوة"•، وتحويله إلى كاتدرائية مسيحية وراسل القسيس الذي رافق حملة الغزو قائلا: "إنكم جئتم معنا إلى هنا لتفتحوا من جديد أبواب المسيحية في إفريقيا"[9]، ولكن بعد فترة وجيزة أصدرت قرار 07

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ط1، عالم المعرفة الجزائر ،2009، ص 227.

[2] علي غنابزية وآخرون، **المرجع السابق**، ص 679.

[3] أبو القاسم سعد الله، **المرجع نفسه**، ص ص 230 .231. 232.

[4] علي غنابزية وآخرون، **المرجع نفسه**، ص 679.

[5] صالح حيمر، هشام مزوجي، **مضمون ونتائج قراري 8 سبتمبر و7 ديسمبر 1830 إتجاه الأوقاف في الجزائر**، مجلة افاق علمية، المجلد 14، العدد 03، مخبر الدراسات الإنسانية جامعة تبسة (الجزائر)، 2022، ص 483.

[6] حميدي أبو بكر الصديق، **مصير الأوقاف في ظل الاحتلال الفرنسي اثناء القرن التاسع عشر**، مجلة المعارف والبحوث والدراسات التاريخية، عدد 20 جامعة لمسيلة، ص 142.

[7] صالح حيمر وهشام مزوجي، **المرجع السابق**، ص 484.

[8] حميدي بوبكر الصديق، **المرجع نفسه**، ص 143.

• **الملحق رقم 02**

[9] عبد الرحمن بن بوزيان، **"التنصير في الحواضر الجزائرية الكبرى 1830- 1954 واستراتيجيات المجابهة حاضرة تلمسان أنموذجا"**، التنصير في الجزائر، الواقع التاريخي وأساليب المجابهة الحضارية، أشغال الملتقى الوطني الثاني المنعقد بالمدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة- الجزائر أيام 12-13 ماي 2015، جمع وتقديم سعيدي مزيان، دار أمجد للطباعة، 2015، ص 158.

ديسمبر 1830م[1]، الذي مكن السلطات الاستعمارية حسب "دوفو" من حركة السير والتصرف في الأوقاف الاسلامية بعد أن أصبحت تحت تصرف مصلحة أملاك الدولة الفرنسية ويعتبر "دوفو" هذا القرار مكملا للقرار الأول الذي ينص على ضم الأملاك الدينية مهما كان نوعها ووضعها في يد مصلحة أملاك الدولة الفرنسية، ويشمل هذا القرار مختلف مؤسسات الأوقاف كأوقاف مكة والمدينة وأوقاف المساجد وأوقاف الأندلس وأوقاف سبل الخيرات[2]، إضافة إلى قرار 01 تشرين الأول 1844م والتي وسعت فيه المعاملات العقارية وجعلها مطابقة للقانون الفرنسي بالإضافة إلى مصادرة الأوقاف الزراعية ونهبها للأملاك العامة وبذلك حرمت الجزائريين من أموالهم وجعلهم يعيشون حياتهم بواقع بائس ومزري[3].

والواقع أن الكثير من الشهادات المعاصرة تؤكد ذلك وتشير إلى سوء أوضاع المسلمين الاجتماعية والثقافية ولا سيما في قسنطينة ومدينة الجزائر التي رددها كثيرا أئمة المساجد ومفتيا المالكية والحنفية وتحديدا منذ 1843م "... حين غادر المفتي السابق وإثنين من أقاربه الذين كانوا يدرسون علم اللاهوت والأدب والفقه إلى الإسكندرية وتركوا هذه الفروع التعليمية من دون معلم معين"[4].

وفي هذا الشأن تحدث أيضا "شارل بروسلار" عن مصير جامع سيدي بوجمعة في تلمسان، مؤكدا على أوقافه الهامة التي تمت مصادرتها لفائدة الفرنسيين وضمها إلى أملاك الدولة الفرنسية عشية الاحتلال وتمليك أوقافه للكولون، وزيادة على ذلك تم الاستيلاء على الأراضي التابعة للجامع الكبير.[5]

**ثانيا: هدم المساجد**

تعرضت المؤسسات الدينية الإسلامية إلى ما تعرضت إليه من تدمير وهدم رغم الوعود التي قدمها قادة الحملة[6]، حيث أمر رئيس الوزراء "فيزو" الاستزادة من الاستحواذ على المساجد في الجزائر[7]، فكان أول مسجد وقع عليه الهدم بالكامل هو جامع السيدة[8] وكان ذلك سنة 1830م[9]، بدافع الحقد والبغض حيث كان يحيط بالجنرال "كلوزيل" عدد من اليهود الذين عرفوا نقطة ضعفه وهي الطمع في الثروة فأوهموه بأن المسجد يحتوي على كنوز "الداي" وهكذا أمر "كلوزيل" بغلق أبواب المسجد وأدخل إليه مجموعة من العمال للبحث عن الكنز لكن ضاع أمله ثم شرع حينها في تدميره وهدمه[10].

---

[1] خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830.1871**، منشورات دار دحلب، الجزائر، 2007، ص 24.
[2] صالح حيمر وهشام مزوجي، **المرجع السابق**، ص 486.
[3] معطية نوفل، **سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر 1830- 1844**، الجانب الديني أنموذجا جامعة تشرين للآداب والعلوم الإنسانية، المجلة 43، عدد 05، 2024، الجزائر، ص 174.
[4] إيفون تيران، **المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة، المدارس والممارسات الطبية والدين 1830- 1880**، تر: عبد الكريم أوزغلة مراجعة وإشراف مصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 124.
[5] عبد الرحمن بن بوزيان، **المرجع السابق**، ص 48.
[6] علي غنابزية واخرون، **المرجع السابق**، ص 677.
[7] حباسي شاوشي، **من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830- 1962**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 14.
[8] علي غنابزية وآخرون، **المرجع نفسه**، ص 677.
[9] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج4، د.س، ص 10.
[10] خوخة حمدان بن عثمان، **المرأة، تق- تع- تح- محمد العربي الزبيري**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 2006، ص279.

**ثالثا: هدم مسجد كتشاوة**

يعتبر مسجد "كتشاوة" من أحسن وأفضل المساجد وأوسعها موقعا وارتفاعا وأحدثها بناءا في الجزائر[1]، حيث تم تحويل هذا المسجد في عهد الدوق "دورفيقو"[2] إلى كاتدرائية أطلق عليها كاتدرائية سيدة الجزائر، واختير يوم 24 كانون الأول المصادف لذكرى مولد المسيح يوما لتشييد المسجد وبهذه المناسبة قدم ملك فرنسا أفخر أنواع الأقمشة والستائر لكساء الكاتدرائية الجديدة[3]، وحين نشط الأسقف "دبوش" ترك منجزات كبيرة ما بين 1839-1846م لا يمكن إنجازها لولا المساعدات التي كانت تأتيه من هنا وهناك[4]، واستطاع أن يحقق مكاسب معتبرة للكنيسة في الجزائر فأصبح لها مع نهاية مهمته (07 أساقفة – 04 في الجزائر و02 في عنابة و01 في وهران)، وعدت تضم 60 كنيسة ومعبدا من ضمنها جامع البليدة ومسجد المشور بتلمسان سنة1845م اللذين حولا الى كنيستين و 16 مؤسسة دينية يخدمها 91 قسا و140 موظفا وبها حلقة دينية تعقد في مقر قنصل فرنسا القديم[5].

كما عملت سلطات الاحتلال على إنشاء تنظيمات ومؤسسات تساعدها في تحقيق أهدافها منها[6] تأسيس أسقفية الجزائر08 اوت 1838م[7]، وقد جعلها مقرا للإقامة وحلقات التعليم ولم يقتصر هؤلاء على الرجال بل كانت فيهم النساء أيضا وقد تم دورهم في الاتصال بالمرأة المسلمة ودخول البيوت والتعرف على عادات وتقاليد الجزائريين[8]، كما عمل "لويس بافي" 1846-1866م على تدعيم مكاسب المؤسسة الكنسية بالجزائر، فنظم أسقفي قسنطينة ووهران ونشط حلقات الدراسة الدينية في "سانت آجين" ورسم كنيسة الحصن الإسباني بوهران سانتا كروز وشيد كنيسة السيدة الإفريقية ووسع كنيسة "سان فيليب" فأصبحت كنيسة الجزائر تضم 83 فرعا مؤسسة قائمة بذاتها ينشطها 104 رجل دين لهم نشاط ديني ملحوظ ونفوذ قوي لدى الإدارة الفرنسية بالجزائر[9]، وحسب "يحيى بوعزيز" فإنه لم يبقى بالعاصمة وحدها سوى أربع مساجد من بين 160 مسجد وزاوية حولت كلها إلى كنائس ومراكز للشرطة وإسطبلات لخيول الحرس المتجول[10].

حيث ذهب "محمد رزيق" أن المساجد كان عددها عام 1830م في مدينة الجزائر 13 مسجدا جامعا، 109 مسجدا صغيرا بمجموع 176 بناية، 32 مصلى، 12 زاوية ليصبح عددها عام 1862م ما يلي: 9 مساجد كبيرة و19 مسجدا صغيرا بمجموع 48 بناية و15 مصلى و05 زوايا[11].

---

[1].Devoul Albert: les edifosmeligieux de l'ancien Algerin mevue Africaine vol 06.1862 P375

[2] خديجة بقاش، **المرجع السابق**، ص 33

[3] معطية نوفل، **المرجع السابق**، ص ص 172-173.

[4] علي غنابزية وآخرون، **المرجع السابق**، ص672.

[5] ناصر الدين سعيدوني، **في الهوية والانتماء الحضاري**، البصائر للنشر والتوزيع، 2013 الجزائر، ص 243.

[6] جمال الدين علوان، **السياسة الدينية الفرنسية في الجزائر ودور الكتائيب في التصدي لها 1830-1954**، المجلد04، العدد 01، جانفي 2013 ص 243.

[7] مزيان سعيدي، **النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر وأساليب المواجهة الجزائرية له 1867-1892**، ط3، الجزء1، دار سيدي الخير للكتاب، 2022، ص 18.

[8] جمال الدين علوان، **المرجع نفسه**، ص 243.

[9] ناصر الدين سعيدوني، **المرجع نفسه**، ص 243.

[10] يحيي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص 67.

[11] محمد رزيق: **الجرائم الفرنسية شهادات واعترافات أكبر قادة ضباط فرنسا وخبرائها العاملين في الجزائر خلال الفترة 1830-1871**، دار طليطلة للنشر والتوزيع، ج2، 2012، ص 199.

لا يمكننا إحصاء كل المساجد وأماكن العبادة أو المقامات التي قام الاحتلال الفرنسي بتدنيسها إلا أنه يمكننا أن نذكر بعضها:

- المسجد الذي شيده حسين باشا حوله الجيش الفرنسي مرقدا لجنوده.
- مسجد بن فارس الذي حوله الجيش إلى كنيسة كبيرة لليهود من 1840-1962 •.
- مسجد سوق الكتان الواقع بشارع باب الحديد بأسفل القصبة.
- مسجد سوق اللوح الواقع بشارع يوبا الذي ألحق بالإدارة العامة للأراضي ليتم تهديمه عام 1836.
- مسجد عين الحمراء الواقع بشارع فيليب تم إلحاقه عام 1830 حيث حول المكان للإقامة العسكرية[1].
- مسجد الشماعين : أشغل في البداية من المصالح الاقتصادية لجيش الاحتلال وهدم عام 1861.
- مسجد سباط الحوت حول إلى مخزن للحبوب ثم إلى ثكنة عسكرية ثم أمم عام1845.
- مسجد باب الجزيرة حول عام 1830 إلى ثكنة عسكرية ثم هدم عام 1834.
- مسجد جامع كوشة بن السمان تحول إلى مخزن لأدوات التعذيب وعليه لم يبقى للمسلمين حتى سنة 1862م سوى أربعة مساجد كبيرة وخمسة عشر مصلى وخمس زوايا[2].

أما في عنابة فقد تم تحويل جامع خنق النطاح إلى مستشفى عسكري سنة 1831 وفي عنابة حول جامع أبو مروان إلى أغراض عسكرية وقد كانت تلمسان مخربة وكان في قسنطينة سبعون بيتا للصلاة ولكن الفرنسيين تصرفوا في ذلك تصرف المالك المستهتر في ملكه[3] حيث بلغت عدد الكنائس 327 كنيسة للمسيحيين و45 معبدا لليهود في مقابل 166 مسجدا فقط للمسلمين[4].

**رابع: هدم الزوايا**

عملت سلطات الاحتلال الفرنسي على غلق الزوايا وتدمير أغلبيتها وتحويل بعضها إلى ثكنات عسكرية كما سلطت كل أنواع التعذيب على مشايخ الزوايا حتى وصل الأمر إلى إعدام بعضهم إضافة إلى طمس وتشويه سمعتها ثم القضاء عليها بكل الطرق[5] وفرضت على أتباعهم مراقبة شديدة ونفت الكثير منهم داخل وخارج الوطن[6] ومن الزوايا المتأثرة بالهدم أو الحيازة أو البيع من قبل المصالح الأخرى بمدينة الجزائر نذكر زاوية القشاش هدمت وزاوية

---

**• الملحق رقم 03.**

[1] محمود باشا محمد، **الاستيلاء على ايالة الجزائر او ذريعة المروحة، ط2، تر عزيز نعمان**، دار الامل للطباعة والنشر والتوزيع، 2012، ص ص 84-85-86.

[2] محمد قن واخرون: **من معالم التحول الديني في مدينة الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1850**، ص 141-142، المجلد3، العدد2، ديسمبر 2019، ص ص 141-142.

[3] عبد النور خيثر، **منطلقات واسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، المطبعة الرسمية، بئر مراد رايس 2007، ص 73.

[4] رابح تركي، **الشيخ عبد الحميد بن بادسي رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر**، ط5، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع الجزائر 2001، ص 70.

[5] الطيب جاب الله، **دور الطرق الصوفية والزوايا في المجتمع الجزائري، مجلة المعارف**، العدد 14، جامعة لبويرة، أكتوبر 2013، ص ص 141-142.

[6] يحيى بوعزيز، **أوضاع المؤسسات الدخيلة للجزائر خلال القرنين 19 و20**، مجلة الثقافة، العدد63، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981، ص 25.

سيدي الجودي بيعت لأحد الأوروبيين وزاوية شخنون التي حولت إلى ثكنة ثم مستشفى عسكري وزاوية الصباغين والمقايسة التي هدمت أما بجاية فقد هدم فيها زاوية سيدي التواتي و زاوية لالة فاطمة التي حولت إلى مبيت للحرس[1]، وفي مدينة قسنطينة جاء في تقرير قائد مقاطعتها عن حالة الأوقاف الإسلامية بها سنة 1866م أنه من مجموع 95 مسجدا و زاوية كانت كلها تابعة للمسلمين لم يبقى للمسلمين منها في هذه السنة سوى 32 مسجدا وزاوية وباقي 63 مؤسسة فهي تحولت إلى خدمة المصالح العسكرية[2] الاستعمارية من ثكنات، سجون، مستشفيات ومخازن أو خدمة المصالح التنصيرية من أديرة أو كنائس ومعابد وملاجئ ودور أيتام ورياض الأطفال أو أهديت أو ملكت بسبب إنشاء الطريق الوطني أو دون سبب[3] أن التصرفات التي قام بها الجيش الفرنسي ببركة رجال الدين قد ناقضت الاتفاق المبرم مع "الداي حسين" وأثارت ردود أفعال بعض المسؤولين الفرنسيين أنفسهم الذين تأثروا بما شاهدوه من تلك التصرفات ومن هؤلاء الوكيل المدني "بيشون" وخليفته "جانتي دي بيسي"[4].

**خامسا: هدم المدارس والكتاتيب**

شرعت الإدارة الاستعمارية في القضاء على المدارس والكتاتيب التي كانت قائمة بمختلف أنحاء البلاد[5]، حيث نظرت سلطات الاحتلال لهذه المدارس كأسلوب ووسيلة لمواجهة سياسة التجهيل لذلك قامت فرنسا بمراقبة المدارس والتضييق على معلم القرآن حيث اصبح لا يقوم بأداء مهامه التعليمية إلا بترخيص من الادارة الفرنسية[6]، حيث أن هذا الترخيص لم يكن مبنيا على أساس مكارم الاخلاق والفضيلة التي يجب أن يتحلى بها كل معلم وإنما هو ترخيص لا يتم منحه إلا بعد تقييم المعلم على أساس مدى تقديمه خدمات لصالح المستعمر ومدى إخلاصه له، ولهذا أصبح التعليم القرآني في الكتاتيب يتراجع وأصبح عدد الشيوخ المرضي عنهم قلة نادرة[7]، وكانت من أهداف فرنسا السياسية الموجهة ضد المدارس القرآنية هي إبعاد أطفال المدارس عن محيطهم الثقافي وكذلك القضاء على تلقين الأطفال القرآن الكريم وهذا ما عبر عنه حتى الأوساط الفرنسية نفسها.

حيث أن المدارس لم تسلم من الهدم وبعض هذه المدارس كانت مشهورة بالعلم مثل مدرسة القشاش كان مصيرها مصير الجامع التابع لها ولنذكر فقط نماذج من هذه المدارس التي هدمت أو بيعت أو أعطيت إلى مصالح آخر فمدرسة الجامع الكبير حولها الفرنسيون إلى حمام فرنسي، كما هدمت مدرسة الأندلس ومدرسة جامع السيدة ومريم ومدرسة جامع السلطان ومدرسة جامع خير الدين ومدرسة جامع سيدي عبد الرحمان الثعالبي[8].

---

[1] علي غنابزية وآخرون، **المرجع السابق**، ص 679.

[2] فوزية لوصيف، **الزوايا في الجزائر بين ارث التاريخ الاستعماري وصورة الإصلاح والتجديد**، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ص 400.

[3] فوزية لوصيف، **المرجع نفسه**، ص 400.

[4] عبد النورخيثر، **المرجع السابق**، ص 74.

[5] سعيد بوخاوش، **الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر**، دار تفتيلت للنشر، الجزائر، 2014، ص 54.

[6] الجيلالي صاري وآخرون، **المقاومة السياسية 1900-1954 الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 230.

[7] محمد الصالح الصديق، **الجزائر بلد التحدي والصمود**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2009، ص 85.

[8] علي غنابزية وآخرون، **المرجع السابق**، ص 678.

ففي قسنطينة تراجع عدد مدارسها من 90 مدرسة ابتدائي عام1257هـ/1836م إلى نحو 30 مدرسة حسبما ذكر الجنرال "بيدو" في مذكراته وصار يومها 350 تلميذا فقط سنة 1850م بدلا من 1300 إلى 1400 تلميذا كانوا يؤتون تلك المدارس قبل الاحتلال، فيما انخفض عدد طلاب التعليم العالي خلال ذات الفترة من 700 إلى 60 طالبا فقط وأخطر من ذلك ما حل بعنابة التي كان بها قبل وصول الفرنسيين 39 مدرسة و37 مسجد وزاويتان عام 1832م، لم يبقى منها بعد الاحتلال سوى 3 مدارس و15 مسجدا بل يذهب أحد التقارير الاستعمارية إلى أنه في سنة 1849م لم تبقى مدرسة ثانوية تقريبا على وجه التراب الجزائري والشباب الراغب في التحصيل عليه أن يشد الرحال إلى تونس أو طرابلس أو حتى مصر[1].

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، 1830-1989، الجزء 01، دار المعرفة، 2006، ص ص 150-160.

**المبحث الثاني: سياسة الفرنسة والتجهيل:**

يمكن القول أن اللغة العربية هي التي كانت سائدة في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي، وأن التعليم الذي كان منتشرا آنذاك هو التعليم الاسلامي الذي يقوم على الدراسات الدينية واللغوية والأدبية ونستكشف ذلك من خلال ما كتبه المؤرخون أثناء حديثهم عن التعليم في الجزائر ونستدل على هذا الانتشار ما كتبه "موريس بولادر" في كتابه "تعليم الأهالي في الجزائر" حيث يقول كان في الجزائر في القرنيين الرابع عشر والخامس عشر مراكز ثقافية باهرة وكانت المدارس كثيرة وفيها أساتذة متمكنون[1]، وعندما جهز الفرنسيون الحملة العسكرية على الجزائر سنة 1830م أفهموا بقية الأوروبيين أنهم ذاهبون للقضاء على القرصنة الهمجية التي هي نقيض التحضر والتمدن وقد وعد الجنرال "دي بورمون" الشعب الجزائري بالقضاء على النظام الدكتاتوري التركي واستبداله بنظام ديموقراطي عادل سمح للناس بالدخول إلى عالم أكثر عدلا وتفتح وتحضر ولقد إدعى الفرنسيون أن استعمالهم للتعليم هو من أجل إخراج الأهالي من ظلمات الجهل والبربرية إلى نور العلم والمدنية[2]، ولغة السيادة[3].

**أولا: التضييق على اللغة العربية**

لقد شن الاستعمار حربا ضاربة على الثقافة العربية الاسلامية وعلى رأسها اللغة العربية بالتضييق عليها من كل النواحي.

القضاء على الهيئة الدينية بمفهومها الواسع من خلال إظهار العلماء والمفتين بصورة مشينة أمام العوام[4] اضافة إلى غلق المؤسسات التعليمية وتشجيع التعليم المختلط وفسح مجال الحرية للغة العربية ودعمها بكل الإمكانيات المادية والمعنوية وإدماجها بكل المغريات حتى يكونوا السنة تتحدث بالفرنسية على حساب لغتهم الأصلية إضافة إلى وضع المساجد تحت الرقابة لأنها مصدر العربية[5].

ولقد كانت سياسة الفرنسية الهادفة للقضاء على اللغة العربية تحاول فرض رؤية أخرى وتفكير مغاير تماما لعروبة الجزائر فالثقافة الفرنسية في الحقيقة الاستعمارية كانت ترمي لتحقيق مشروعة فرنسة الجزائر واستئصال مجتمعنا من مقوماته الأساسية[6] وباعتبار اللغة العربية إحدى رموز الهوية ثم إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية وبالتالي لا يجوز تعليمها في المدارس الحكومية الشعبية إلا على أساس اعتبارها لغة اجنبية وذلك بالقضاء على مراكز الثقافة والمدارس الرسمية والمعاهد والزوايا التي كانت تعلم فيها اللغة العربية[7].

---

[1] حسين شلوف، **التعدد اللغوي في التخطيط التربوي الجزائري الواقع والافاق**، أعمال الملتقى الوطني حول التخطيط اللغوي 3-4-5 ديسمبر، ج 2، ص 46.

[2] رشيد مياد، **السياسية التعليمية الفرنسية في الجزائرية ورد فعل الجزائريين تجاهها 1830-1954**، مجلة دراسات وابحاث المجلة العربية، المجلد14، العدد1، جانفي 2022، ص 856.

[3] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث واراء في تاريخ الجزائر** ج5 عالم المعرفة ص 140.

[4] سعيد بوخاوش، **من مظاهر سياسة الفرنسية ومحاربة اللغة العربية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي** مجلة اللغة العربية وادبها العدد 2 ذو القعدة 1434ه الموافق ل سبتمبر 2013 جامعة البليدة 02 ص 19.

[5] علي غنابزية وآخرون، **المرجع السابق** ص 675.

[6] سعيد بوخاوش، **المرجع نفسه**، ص 19.

[7] علي غنابزية وآخرون، **المرجع السابق**، ص 675.

**ثانيا: الاهتمام باللهجات على حساب اللغة العربية**

لقد عمل المحتل الفرنسي على دعم وتثمين اللهجات العربية وتشويهها حتى تتحول إلى لهجات هجينة وتشوش على الفصحى وقد وجد فيها سبيلا إلى تهوين الدين فغدت اللغة العربية لغة التدريس وبها حررت المحتويات المعروفة ذات الثقافة الشعبية[1] فأحدث رجال الإدارة الفرنسية بالجزائر شهادات باللسان العامي الدارج (العربية الدارجة) اعتبروها مماثلة أو بديلة عن اللغة العربية الفصحى حتى تقضي على اللغة العربية ويخلو الجو للغة الفرنسية في التداول والاستعمال وحتى تربط إجراءاتها بالواقع وتشجيع الطلبة على الانتساب للمدارس التي تعلم اللهجات أصبحت تشترط هذه الاجراءات في الوظيف العمومي وعند الترقية في السلك الاداري[2] وقد استغل المحتل اللهجات لتحييد العربية الفصحى إدراكا منه هذه اللهجات خالية من أي مخزون تراثي عميق أو وزن علمي ذي شأن كبير أو حمولة دينية ذات مرجعية صحيحة وموثقة ومن الناحية البيداغوجية رأى فيها وسيلة تشوش على الطفل إذ العامية أول ما يتلقاه[3].

حيث كان مشروع تعليم اللغة الفرنسية إلى العرب يقود إلى طرح السؤال التالي: هل ينبغي تعليم الأطفال أم الراشدين؟ فكان القرار تعليم الأطفال والرجال، فالمدرسة مخصصة للأطفال في حين أن الحصص المسائية تكون للراشدين والموظفين العرب والصبايحية[4] ويمكن أن نستعين بشهادة 'دوطوكفيل' نفسه الذي زار الجزائر في الأربعينات من القرن التاسع عشر حيث يقول أنه عندما دخل المعهد : وجدت فيه 150 تلميذا منهم 30 يتمتعون بالنظام الداخلي نظير دفع 600 فرنك الخارجيون لا يدفعون شيئا فالتعليم إذن مقتصر على أبناء المستوطنين وهو تعليم أوروبي خالص وقوله أن اللغة العربية إجبارية فلم يكن لها إلا وقت محدود في الأسبوع ومن جهة أخرى فإن اللغة المقصودة هي اللغة الدارجة لأن الفرنسيين أرادوا أن يوجدوا هوة بين اللغة الفصيحة والدارجة حتى يسهل إبعاد الناس عن القرآن[5]وبعد فشل الاستعمار في استبدال اللغة العربية بالفرنسية لجأ إلى نفس الخطة التي استعملها مع الدين الاسلامي فقسم اللغة العربية الى ثلاث اقسام اللغة العربية الفصحى وهي لغة ميتة مثل اللاتينية واللغة المعاصرة لغة الصحف واللغة العامة[6].

ولقد أشار إلى الواقع المزري الذي آلت إليه العربية محمد فريد بك الزعيم المصري الذي زار الجزائر في مطلع القرن العشرين فكتب في جريدة اللواء واصفا الواقع المأساوي "...أصبحت اللغة الفرنسية هي لغة التخاطب في العواصم مثل وهران، الجزائر، قسنطينة وعنابة[7]، ويأتي قرار1836م ليعطي الصلاحية للحاكم العام للإدارة العامة

[1] فريد حاجي، **الاستعمار الفرنسي والاهتمام باللهجات العامية العربية خلال القرنين 19 و20**، جامعة الجزائر2، د.س، ص 385.
[2] سعيد بوخاوش، **المرجع السابق**، ص ص 25 –26.
[3] فريد حاجي، **المرجع نفسه**، ص 385.
[4] صالح فركوس، **تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ الى نهاية الاحتلال البيزنطي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 390.
[5] سعيد بوخارش، **المرجع السابق**، ص ص 26 –27.
[6] يوسف مناصرية، **دراسات وابحاث في المقاومة الوطنية والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1962**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 320.
[7] إسماعيل بوزيدي، **تعليم اللغة العربية ابان الاحتلال الفرنسي في الجزائر بين سياسات الامحاء والتغريب وإرادة التمكين والتعريب**، المجلد 14 العدد خاص 2022 ص 95.

للتعليم بإنشاء المدارس منذ بداية الاحتلال، ظهرت ضرورة انتشار اللغة الفرنسية في أوساط الأهالي المسلمين وكانت أحسن وسيلة لذلك الانتشار هو إنشاء المدارس بهدف تطوير المعارف في اللغة الفرنسية بين السكان المسلمين جاءت المادة 300 لمرسوم 1883م ترصد مكافئة مالية قدرها 300 فرنك للأهالي الذين يثبتون مستوى معين في الفرنسية[1]، وقد عمل الاستعمار على تحقيق سياسة الفرنسة والقضاء على الشخصية الجزائرية وجعلت من التعليم وسيلة لتحقيق هذا الهدف من خلال التركيز على فرنسة الفتاة الجزائرية تمهيدا لفرنسة الأسرة الذي يؤدي إلى فرنسة الشعب[2] وكذا تحطيم وتدمير البناء العقائدي[3].

لما عزل المارشال "فالة" وولي مكانه الجنرال "بيجو"[4] حاول فرض اللغة الفرنسية على الصبيان المسلمين في المدارس القرآنية بحيث يأتي أحد المعلمين الفرنسيين إلى المدرسة ويعلم اللغة الفرنسية والرياضيات للصبيان مدة ساعة[5].

والواقع أن سياسة الفرنسة الشاملة التي صار عليها الاحتلال لم تقتصر على ميدان التعليم ولكنها شملت كل مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والإدارية محاولة منها لصبغ البلاد بصبغة فرنسية خالصة حتى تنقطع جميع الروابط التي تربط الجزائر ماضيا وحاضرا ومستقبلا حتى تنشأ الأجيال الجزائرية الصاعدة في ظل السياسة المرسومة مقطوعة عن جذورها الاصلية[6].

**ثالثا: إيهام الناس بأن اللغة الفصيحة صعبة**

كي تنتشر العربية العامية لابد من وجود سياسة ترمي لذلك فلم يكن ممكنا للمحتل إحلال لغة بثقافتها الاجتماعية ذات الأصول العلمانية للوصول إلى قومية شعب وطباعة هوية من جديد[7]، ولقد حاول منظرو الاستعمار أن يجعلوا من الفصيحة لغة ميتة مثلها مثل اللاتينية فقد قالوا بأن العربية الفصحى لا توجد إلا في الخطب المسجدية والدروس والأذكار وبالتالي فهي لغة طقوس حسبهم تستعمل في الدين مثل اللاتينية القديمة وحاولوا أن يطورو اللهجات المحلية تطويرا تطبيقيا[8]، والواقع أن السياسة الفرنسية كانت تسعى إلى محو الهوية العربية الإسلامية للجزائريين انطلاقا من القضاء على مقوماتها الواحدة بعد الأخرى عن طريق تطبيق الأساليب الآتية: قوانين التجنيس

---

1 محمد رأفة، **وضعية تعليمية اللغة العربية ابان الاحتلال الفرنسي من خلال كتاب التعليم للأهالي في الجزائر لموريس بولار 1910م**، مجلة الشعب، مجلد 04، العدد 04، ديسمبر 2018، ص 478.

2 انيسة بركات، **محاضرات ودراسات تاريخية وادبية حول الجزائر** طبعة خاصة بوزارة المجاهدين 2008 ص 81.

3 الغالي غربي، **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والابعاد** ص 214، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، دار هومة للنشر، الجزائر، 2007، ص 214.

4 الأمير محمد بن عبد القادر الجزائري – **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر**، ج1، ط1، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 455.

5 أبو القاسم سعد الله، **أبحاث واراء في تاريخ الجزائر**، ج 2، عالم المعرفة، الجزائر،2015، ص 13.

6 عبد النور خيثر، **المرجع السابق**، ص 68.

7 خيرة المهدي هجالة، **سياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1962**، مجلة الاحياء، العدد 29، أكتوبر 2021، ص 757.

8 سعيد بوخاوش، **المرجع السابق**، ص ص 25 –26.

وعمليات التبشير والتنصير ومحاربة التعليم العربي ويظهر خطر سياسة الفرنسية في عدم التكافؤ بين طرفي الصراع بين طرف غالب متفوق بإمكانيات مادية جبارة وبأساليب علمية مبتكرة وغير معهودة[1].

**رابعا: سياسة التجهيل والمغايرة الثقافية**

لقد اتبع الفرنسيون للقضاء على اللغة العربية سياسة التجهيل التي دامت سبعين سنة وكانوا يدعون أن الجزائريين لا يقبلون على المدارس خوفا من التنصير ويزعمون تارة أخرى أن المال قليل، ولعل من أبرز الأسباب لسياسة التجهيل المعتمدة هي معاقبة الجزائريين على مقاومتهم المسلحة[2]، فالاستعمار قد حطم في أول الأمر كل الكتاتيب القرآنية والمساجد لم يعوض ذلك بشيء آخر لأنه يعلم أن الأمة إن علمت قاومت الاستعمار ولم ترضخ لقيوده وسعت السعي الحثيث للتخلص منه، فالحكومة الاستعمارية لم تكن منشغلة إلا بإفناء العنصر الجزائري وأصبح الناس يتعلمون سرا في ديارهم كأنهم يرتكبون جريمة[3].

وهذه بعض الإحصاءات التي قدمها المؤرخ الفرنسي روبير أرون في سنة 1948م من بين الجزائريين نجد 15% فقط من الرجال و6% من النساء يستطيعون أن يتكلموا قليلا من الفرنسية ونجد من بينهم 6 % من الرجال و2% من النساء يستطيعون أن يكتبوها[4].

عملت الإدارة الاستعمارية على تجهيل الأهالي فهدمت معظم المدارس وأغلقت الكثير وراقبت الباقي وقاومت التحاق الأطفال الجزائريين بمؤسسات التعليم الفرنسية[5]، من خلال إحداث مدارس ابتدائية ومتوسطة تستوعب أبناء الجزائريين الذين انحازوا إلى الفرنسيين مثل أبناء رجال الدين الذين قبلوا الوظائف وأبناء القيادة والآغاوات الذين تولوا للفرنسيين وأبناء الجنود والمرتزقة الذين تطوعوا في الجيش الفرنسي[6]، إذ حكم المرء من المستوى الذي وصل إليه المجتمع الجزائري في العلم في آخر القرن الماضي فإنه بالإمكان القول أن رسالة فرنسا في الجزائر كانت هي التجهيل وليس التعلم رغم الإعلان على خلاف ذلك وكان ذلك يحدث في الوقت الذي يتمتع فيه أبناء فرنسا بكل فرص التعليم من الابتدائي إلى العالي بطريقة منتظمة ومنظمة.[7]

ففي المجال اللغوي جاء التركيز على التأليف المدرسي الموجه للأوروبيين الذين كانوا يتعلمون اللغة العربية أو الدارجة كما صدرت عدة قواميس في هذا المجال في الفترة نفسها ثم توالى هذا النوع من التأليف لحاجات الإدارة الاستعمارية حيث نشر عام 1843م قاموس عربي فرنسي، فرنسي عربي لصاحبه "رولان دي بوسي" تحت عنوان "LINDOME SLAGER" ومعجم باللغة البربرية للمترجم دي لا يورث[8].

---

[1] عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2013 ص 65.
[2] سعيد بوخاوش، **المرجع السابق**، ص 28.
[3] أحمد توفيق المدني، **المرجع السابق**، ص 140.
[4] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، الجزء 02، دار الغرب الإسلامي، 1992، ص 63.
[5] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**، المجلد 1-2، بيروت لبنان، 2005، ص 383.
[6] يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 55.
[7] أبو القاسم سعد الله، **المرجع نفسه**، ص 384.
[8] جمال الدين بابا، **الاستشراق الفرنسي والتكلم باللهجة الجزائرية - قراءة تحليلية**، ص 01.

## المبحث الثالث: سياسة إدماج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي

من الثابت الذي لاشك فيه أن مؤسسة القضاء الاسلامي من أهم المؤسسات التي انتظم بها المجتمع الجزائري واحتكم إليها عبر مختلف عهوده الاسلامية وأصبح مع مرور الوقت أساسا يترجم هوية المجتمع الجزائري ومع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر نظر خبراء ومنظرو الادارة الاستعمارية إلى مؤسسة القضاء الاسلامي بعين التوجس والخطورة، حيث توصلوا إلى التأكيد على أن استمرار هذه المؤسسة ونشاطها يعد استمرارا لمظهر أساسي من مظاهر الكيان الجزائري المسلم[1]، وقد ننظر إلى الموضوع اليوم على أنه مسألة دين ودولة أو مسألة قضائية فقط ولكن الحقيقة أن الموضوع خرج عن ذلك فقد تعلق بالهوية الجزائرية نفسها ممثلة في المحاكم الاسلامية واللغة العربية والأحكام الصادرة عن القضاء[2]، رغم أن فرنسا تعهدت عند احتلالها للجزائر سنة 1830م باحترام الدين الاسلامي وتقاليد وعادات الجزائريين[3].

ومن أجل ابادة السيادة الجزائرية والقضاء عليها جنح الاستعمار الفرنسي إلى محاربة القضاء الاسلامي محاولا تقويض جهازه الذي يعد مفخرة قبل الاحتلال الفرنسي، ولما تعذر على الاستعمار أن يقضي بجرة قلم على القضاء الاسلامي بالجزائر الذي يعتبر أحد الاركان الثلاثة للسيادة راح يضايق نفوذه ويحاول التنقيص من قيمته بإصدار القرارات والقوانين والأوامر التي لا تعد ولا تحصى[4].

ما كان قبل الاحتلال مستقلا إلى حد كبير فكان الداي والباي يعين قضاة المدن وكانت القبائل تعين قضاتها في الأرياف وكان هناك مجلس شرعي أعلى ينظر في أحكام القضاة في المسائل الصعبة التي تستوجب الاستئناف والمنازعات وتحضر المجلس الذي يعقد دورة كل أسبوع كبار العلماء والداي أو من يمثله وأحكام هذا المجلس نافذة لا رجوع فيها كما أن تكاليف التقاضي كانت زهيدة ومادام القضاء مرتبط بالسيادة فإن الفرنسيين قد شرعوا في التدخل في شؤونه منذ بداية الاحتلال[5].

كان القضاة في الماضي يتكونون في نفس المدرسة التي يتكون منها العلماء والفقهاء فهم من رجال الدين بالمفهوم الواسع للكلمة وهم أيضا من العلماء المفسرين للأحكام والفقهاء المصدرين لها وكان كبار العلماء النزهاء يفرون من منصب القضاء إذا عرض عليهم ويعتذرون عليه بأنواع الاعتذارات لخطورته في نظرهم عند الله وعند الناس[6].

كان الجزائريون يريدون البقاء تحت القضاء الإسلامي، وكانت السلطات الاستعمارية تقلص من صلاحيات القضاة[7] ولم يبقى من القضاء الاسلامي سوى صورة مشوهة بشعة[8]، وتعتبر سنة 1834م سنة القرار النهائي في الاحتفاظ

---

[1] علي قشاشي، **مؤسسة القضاء الإسلامي خلال الفترة الاستعمارية، أضواء على أساليب التفكيك والتصفية**، مجلة الونشريس للدراسات التاريخية، العدد 2، المجلد 1، الجزائر، 2022، ص 1.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**، المجلد1-2، المرجع السابق، ص 360.

[3] علي تابليت، **بحوث في تاريخ الجزائر المقاومة والثورة التحريرية**، ج 2، منشورات تالية، الجزائر، 2014، ص 164.

[4] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، المرجع السابق، ص 88.

[5] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**، المرجع السابق، ص 361.

[6] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954**، ج4، المرجع السابق، ص 421.

[7] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين 1830- 1954**، تر: المعراجي، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 2008، ص 233.

[8] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المجلد 8، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 116.

بالجزائر فقد تصرفوا في طرد القضاة وتعيين اخرين منذ 1830م[1] أصدر القائد العام قرار يوم 09 سبتمبر 1830م أسس بموجبه مجلس قضائي ثم صدرت سلسلة من القرارات في تواريخ 1830/12/07 و1831/06/09 و1832/02/16 و1832/03/01[2] وفي 1833/03/09 و1833/03/16، إلى درجة أنها بلغت خلال الفترة الأولى من الاحتلال 1830-1834م حوالي 245 قرار حاولت السلطات الفرنسية بواسطتها تنظيم الأجهزة القانونية في المدن، كما أصدر كذلك القائد العام قرارا يوم 22 اكتوبر 1830م[3] بإنشاء مجلس العدالة المكون من أعضاء لجنة الحكومة المكلفين بالعدالة بالإضافة إلى قاضيين فرنسيين يختص بكل القضايا المدنية والتجارية كما نص القرار على بقاء اختصاص المحاكم القنصلية للنظر في كل القضايا التي تخص مواطنيهم فقط وبقاء اختصاص المحاكم الشرعية المحلية بالجزائر التي تخص الجزائريين وفق ما كان معمول به قبل الاحتلال[4]، كما نص القرار أن القضايا المدنية والجزائية بين اليهود ترفع أمام محكمة مشكلة من ثلاث أخبار وفي حالة المنازعة بين يهودي ومسلم يعود الاختصاص للقضاء المحلي[5]، وبصدور الأمر في 10 اوت 1834 الذي يقضي بالاحتفاظ بالمحاكم الاسلامية مع تعيين القضاة من قبل الحكومة الفرنسية[6].

بصدور الأمرية المؤرخة في 22 جويلية 1834 والتي ألحقت الجزائر بفرنسا تأسست ثلاث محاكم في كل من الجزائر ووهران وعنابة بالإضافة الى المحكمة الملكية والمحكمة التجارية مع عدم الغاء المحاكم الاسلامية والمحكمة الخاصة باليهود وهو الأمر الذي أدخل القضاء الاسلامي الجزائري في مرحلة ازدواجية متناقضة بين القضاء الاسلامي وقانون المحاكم الفرنسية[7].

وفي 1841 بدأت المحاولات لدمج القضاء الاسلامي في القضاء الفرنسي فتأسست هيئات القضاء الفرنسي كقاضي الصلح والمحاكم الابتدائية والمحاكم الاستئنائية والمحاكم العسكرية ونزعت الجنايات من القضاء الاسلامي وصارت من صلاحيات المحاكم الفرنسية بل وصارت المحاكم الفرنسية الاستئنائية تملك حق النظر في الاحكام المدنية المتعلقة الاحوال الشخصية[8]، وضعف نفوذ القضاء الاسلامي وانحصر اختصاص القضاة في دائرة ضيقة النطاق لا تتجاوز الدعاوي المتعلقة بالأحوال الجزئية الشخصية والإرث وجردوا من الحق الذي يخول لهم النظر في الدعاوي الجنائية والمدنية والتجارية كما أنتزع منهم حق النظر في العروض والعقارات[9].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**، المرجع السابق، ص 362.

[2] القضاء إبان الثورة التحريرية، أعمال الملتقى الوطني المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، 16-17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 30.

[3] نادية طرشون وآخرون، **الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 181.

[4] أعمال الملتقى الوطني، **القضاء إبان الثورة التحريرية**، المرجع السابق، ص 29.

[5] نادية طرشون وآخرون، **المرجع السابق**، ص 181.

[6] محمد رزيق، **الجرائم الفرنسية، شهادات واعترافات أكبر قادة وضباط فرنسا وخبرائها العاملين في الجزائر خلال الفترة 1830-1871**، المرجع السابق، ص 285.

[7] نادية طرشون، **المرجع السابق**، ص 181.

[8] عثمان سعدي، **الجزائر في التاريخ**، ط 1، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 629.

[9] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، المرجع السابق، ص 89.

أما الجديد الذي جاء به صدور الأمر الملكي 22 فيفري 1841م و26 سبتمبر 1842م هو حرمان القضاة المسلمين من حق إصدار أحكام القضاة المسلمين أمام محكمة الجزائر وقد كان الغرض من ذلك هو السير في طريق إدماج القضاء الاسلامي في القضاء الفرنسي[1]، وهذه الخطوة كانت تعني في نظر القضاة المسلمين تغييرا كبيرا يمس قلب الشريعة فقد انتزع منهم النظر في الدية وفرض الحكم بالسجن وهو غير معروف في الأرياف لأن السجن يحرم رب العائلة من حقه في المعاش والتكفل بأسرته[2]، فقد أصبح في استطاعة المحاكم الفرنسية النظر في القضايا التي تخص المسلمين أيضا وأن تصدر هي الاحكام بشأنها فكان ذلك بداية التعسف في تطبيق الغير الاسلامي على المسلمين[3] ،وبموجب أمر 16 أفريل 1843م، أصبح قانون الاجراءات الفرنسي يطيق في الهيئات القضائية بالجزائر مع بعض التعديلات وفتح الاستئناف ضد الأحكام التمهيدية وأصبحت الاجراءات الأولية للصلح اجبارية[4].

وقد استغرب أحد التقارير المكتوب في حدود سنة 1843م كيف صدرت أحكام البراءة بالجملة ولم تسجل أي قضية في المجلس القضائي فمن بين 1209 من القضايا المدنية حل القاضي المالكي في مدينة الجزائر منها 991 قضية عن طريق التراضي ومن بين 1865 قضية مدنية عرضت على القاضي الحنفي حكم في 08 منها فقط بالتراضي أما وهران فالقاضي حكم في 52 قضية جنائية ومن بين 107 قضايا مدنية حكم في 32 منها بالتراضي، وفي عنابة أصدر القاضي 26 حكما جنائيا و169 حكما مدنيا منه 168 بالتراضي وفي سكيكدة أصدر القاضي 05 أحكام جنائية و93 حكما مدنيا و741 حكما بالتراضي[5]، وخلال نفس الفترة أنشأت محكمة الدرجة الأولى بالبليدة بموجب أمر 30 نوفمبر 1844م وانشات محاكم الصلح في الجزائر بموجب نفس الأمر 09 سبتمبر 1847م وقسنطينة 09 ديسمبر 1842م ومستغانم في 16 نوفمبر 1843م.

**أولا: الاستقرار على ازدواجية العدالة اعتبارا من 1848**

لتتواصل تشريعات إدارة الاحتلال الفرنسي فيما تعتبره إصلاحات لمؤسسة القضاء الاسلامي وأصدرت مجموعة من القرارات من ضمنها قرار 20 أوت 1848م الذي ميز بين عدالة فرنسية مرتبطة بوزير العدل وعدالة إسلامية موضوعة تحت سلطة وزير الحرب[6]، وقد شكل هذا القرار منطلق وبداية للتنظيم الخاص من قبل الادارة الاستعمارية المكلفة بتطبيق العدالة المدنية على المسلمين هذا التنظيم الجديد أصبح ساري المفعول عام 1854م[7].

وتم السعي حثيثا نحو مطابقة الهيئات القضائية الفرنسية بنضيرتها بفرنسا ذلك على مراحل يمكن اجمالها فيما يلي:

[1] محمد رزيق، **المرجع السابق**، ص 258.
[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**، المرجع السابق، ص 363.
[3] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، **المرجع السابق**، ص 429.
[4] أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، **المرجع السابق**، ص 34.
[5] عبد الرحمن الجيلالي، **المرجع السابق**، ص 430.
[6] أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، **المرجع السابق**، ص 35.
[7] قشاشي علي، **المرجع السابق**، ص 66.

بموجب مرسوم 19 أوت 1854م أنشأت محكمة الصلح[1] ذات الاختصاص الواسع وكذا المحاكم الجنائية محلفين وبموجب مرسوم 15 ديسمبر 1858م أنشأت غرفة الاتهام بمحكمة الاستئناف الجزائري[2] كما أن الفرنسيين لم يبلغوا المجالس القضائية القديمة إلا بعد 1848م ولكنهم أزالوا منها اختصاص النظر في المسائل الشائكة التي عجز عن حلها القضاة لذلك ضعفت المجالس ولم يعد يحترمها الناس[3].

[1] صالح كليل، **النظام القضائي الاستعماري في الجزائر بين الإدماج والردع 1830-1888**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 13، جانفي 2020، ص 268.
[2] عبد الرحمن الجيلالي، **المرجع السابق**، ص 35.
[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية 1830-1900**، **المرجع السابق**، ص 363.

# الفصل الثاني

## ترجمة للشخصيتين ابن العنابي وبن الكبابطي

**المبحث 1**: مولدهما ونشأتهما

**المبحث 2**: تدريسهما

**المبحث 3**: الوظائف والمسؤوليات التي تقلدها الشخصيتان

# الفصل الثاني: ترجمة للشخصيتين ابن العنابي وبن الكبابطي

## المبحث الأول: مولدهما ونشأتهما

### أولا: ابن العنابي

- **اسمه:** محمد بن محمود بن محمد بن حسين بن محمد، بن عيسى
- **كنيته:** أبو عبد الله
- **نسبه:** ابن العنابي نسبه إلى مدينة عنابة وهي مدينة بالشرق الجزائري أصل أسرة العنابي من تركيا حاليا نزحت عائلته إلى الجزائر واستقرت أولا بعنابة فنسب إليها، ثم انتقل أحد أجداده إلى الجزائر فنسب إليها كذلك.
- **مذهبه:** حنفي المذهب كجل أتراك الجزائر.

ولد العنابي سنة1189هـ/1775م بالجزائر[1] ونشأ في أسرة عريقة في العلم والوجاهة ولها اعتبارها الديني والفكري وبقيت تتوارث المناصب الفقهية في الجزائر العثمانية مدة من الزمن وفيما يلي بعض أفراد أسرته:

– جده الأعلى (حسين بن محمد العنابي): مفتي الأحناف في الجزائر سنة 1735م مفسر واسع المعرفة في العلوم الشرعية ومن فقهاء الحنفية[2].

– جده الأدنى (محمد بن حسين): قاضي ومن فقهاء الحنيفية بالجزائر وُلي القضاء بها ثم رحل إلى المشرق.

– مصطفى بن رمضان من كبار فقهاء الحنفية انتقل من عنابة إلى الجزائر.[3]

– والده محمود بن محمد من علماء العصر في الجزائر إلا أنه لم يتصدر الفتوى أو القضاء ولم يذكر اسمه مقرونا بوظيفة رسمية وتوفي في مصر بأرض السويعي عند مصرفه من الحج[4].

– انتقل ابن العنابي إلى مدينة الجزائر وأخذ ابن شقرون التلمساني وهو من أوائل المجددين ودعاة الإصلاح الاجتماعي والسياسي في العالم الإسلامي قاضي، باحث، من فقهاء الحنفية [5]، أخذ العلم من شيوخ مدينة الجزائر وتولى فيها القضاء[6]، نظرا لإمكاناته الفكرية والأدبية التي أهلته للاحترام والتقدير فقد تثقف ثقافة واسعة المفهوم في عصره وكان من أوائل الذين تلقى عندهم العلم في وطنه جده ثم والده كما تمكن ابن العنابي من العلوم الشرعية

---

[1] أبي عبد الله محمد بن محمود بن محمد الحنفي الجزائري، **امعان البيان في مسألة الإجازة على تعليم القرآن**، دار الكتاب العلمية، 1971، ص 5-6.
[2] ابو القاسم سعد الله، المفتي الجزائري- المصري وكتابه **السعي المحمود في نظام الجنود**، مجلة الأصالة الجزائرية ع31، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، مارس، 1976م، ص40.
[3] عادل نويهض، **أعلام الجزائر من صدر الاسلام حتى العصر الحاضر**، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت لبنان، 1980م ص245.
[4] ابو القاسم سعد الله، المفتي الجزائري المصري، **مرجع نفسه**، ص 40.
[5] عادل نويهض، **مرجع سابق**، ص381.
[6] معجم مشاهير المغاربة، **اعداد فرقة البحث العلمي**، جامعة الجزائر، تقرير ناصر الدين سعيدوني، دار النشر مؤسسة صونيام، ط2، 2013م، ص 393.

فتلقى علومه على عدد من كبار الأساتذة يومئذ كما أمدته تقاليد أسرته بتراث فكري غزير إفادة كبيرة دون شك[1]. فيعد المنشأ الأسري من الأمور الأساسية التي تساعد في تكوين الفرد وتحصيله العلمي وتلقينه مبادئ الحياة وهذا ما اتضح في شخصية ابن العنابي الذي سار على خطى ونسق أجداده وأباءه من العلماء.

وذكر حمدان خوجة في كتابه المرآة في وصف لابن العنابي قائلا:" كان ابن العنابي رجلا نزيها وفاضلا ذنبه الوحيد أنه كان يكتب دائما للجنرال "كلوزيل" يلومه على تصرفاته..."[2].

**ثانيا: بن الكبابطي:**

ولد مصطفى بن محمد بن عبد الرحمن الشهير ببن الكبابطي في مدينة الجزائر في شهر شوال من سنة 1189هـ أواخر القرن الثامن عشر ميلادي، وهو ينحدر من عائلة تعود إلى أصول أندلسية هاجرت من غرناطة بثروة هائلة إلى الجزائر، ذلك أن مهاجري الأندلس كانوا يتمتعون بمكانة خاصة في المجتمع الجزائري[3]، ويعد بن الكبابطي من الشخصيات التي يمكن اعتبارها رمز المقاومة الفكرية، تلقى الكبابطي تعليمه الأول بالزوايا والمدارس القرآنية قبل أن يلتحق بحلقات الدرس بالمساجد والجوامع[4]، وذكر عادل نويهض في كتابه معجم أعلام الجزائر أن مصطفى الكبابطي" كان شاعرا رقيق له اشتغال بالسياسة من فقهاء المالكية وُلي الإفتاء بمدينة الجزائر في بداية الاحتلال الفرنسي (1259هـ)[5].

نشأ الكبابطي في مدينة الجزائر وبها درس وتعلم حيث نهل من دروس المساجد والجوامع التي كان يقصدها الطلاب بعد تخرجهم وكذلك الزوايا والمدارس القرآنية ومن شيوخه الذين تتلمذ عليهم: شيخ المشايخ أبو الحسن علي بن عبد القادر المعروف بابن المفتي المالكية في مدينة الجزائر مدة طويلة[6]، وقد عمل كمدرس في مساجد الجزائر ثم ارتقى في التدريس إلى الجامع الأعظم[7].

---

[1] عمر بن قينة، صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث، )أعلام، وقضايا، ومواقف) ديوان المطبوعات الجامعية، معهد الأدب العربي، جامعة الجزائر، 1999، ص 18.

[2] حمدان بن عثمان خوجة، **المرأة، المرجع السابق**، ص 227.

[3] عبد المجيد بن نعيمة وآخرون، **المرجع السابق**، ص 490.

[4] أسماء شلغوم، القاضي ومفتي المالكية مصطفى بن الكبابطي، وموقفه من **بعض قضايا عصره 1775-1860** مجلة البحوث العلمية المجلد 06 العدد 2، جامعة الجلفة، 2022، ص 538.

[5] عادل نويهض، **معجم أعلام الجزائر، المرجع السابق**، ص 18.

[6] عبد المجيد بن نعيمة وآخرون، **المرجع نفسه**، ص 490.

[7] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج4، دار الغرب الاسلامي، لبنان ط4، 2005م، ص14.

## المبحث الثاني: ثقافتهما وتعليمهما: (تدريسهما)

### أولا: ابن العنابي:

نهل ابن العنابي ثقافته من كبار شيوخ العلم والفقه فكانت أسرته أول منبر له في حياته العلمية، وتثقف ابن العنابي ثقافة واسعة بمفهوم عصره أي أنها ثقافة تقليدية فهو حافظ وناقل أكثر منه مفكرا ومجتهدا فقد قال أنه قرأ بعض صحيح البخاري على جده فقد كان عميق الثقافة سواء منها تلك التي تمت بصلة إلى العلوم الدين وعلوم الدنيا ولعل الذي رشح ابن العنابي للوظائف الرسمية في الدولة هو مكانته ومنزلته العلمية[1]

فقد قال عبد الحميد بك فيه" كان رحمه الله تعالى إماما فاضلا عارفا بالعبادات والأحكام، في المذاهب الأربعة على اختلاف أقوالها والراجح منها والضعيف فيها وعالما في باقي المنقول والمعقول والسياسات العمومية والخصوصية الخارجية والداخلية وله إنشاءات وشعر..."• ، ثم توجه ابن العنابي إلى طرق باب الاجتهاد الذي ظل مغلقا لقرون نتيجة التأخر الفكري الذي كان عليه العلم الإسلامي مقارنة مع العالم الأوروبي فحاول معالجة قضية تخلف الجيوش الإسلامية أمام زحف الجيوش الأوروبية[2].

ونظرا لاختلال موازين القوى بين تطور وقوة سياسية وعسكرية شهدها العالم الأوروبي وتدهور وتراجع العالم الاسلامي فكان أهم ما ركز عليه ابن العنابي هو إقامة نظام يمكن الأمة الإسلامية من استعادة أمجادها وقوتها ذلك بإصلاح الجيش وإقامة نظام عسكري حديث يتلاءم وروح العصر[3]، واستنادا لقول الله تعالى في كتابه الكريم "وأعدُّوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم"[4]، حث ابن العنابي على الاقتداء وتعلم ما اخترعه الغرب من صنائع ونظم عسكرية واقتصادية كمواجهة الخطر الأوروبي الذي يترصد العالم الإسلامي.

فيعتبر ابن العنابي من المفكرين المصلحين في العصر الحديث حيث كانت له رؤية واضحة المعالم حول مشروع الإصلاح والحداثة والانفتاح ومواكبة التطور الذي يعيشه العالم خلال تلك الفترة وذلك للنهوض بالعالم الإسلامي والخروج به من واقعه المتردي فقد عاش فترة تعد أحرج فترات التاريخية لا في الجزائر وحسب إنما في الدولة العثمانية والعالم العربي الإسلامي كافة وهو ما مهد الطريق لابن العنابي لطرح أفكاره التي تناولها كتابه والتي تقوم على أساس الأخذ من الأخر بما يعود بالنفع على المسلمين مالم يخالف نصوص الشريعة.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **رائد التجديد الاسلامي محمد بن العنابي**، المرجع السابق، ص28-29

• **الملحق رقم 04**

[2] علي أجقو، المفتي الحنفي الجزائري، ابن العنابي واسهاماته في مجال الثقافة السياسية والاصلاح والمقاومة، **تجسيد الابحاث والدراسات متعددة التخصصات**- جامعة باتنة- مجلد 1، عدد 1، 2021م، ص 21.

[3] فريد حاجي، محمد بن محمود **وموقفه من حضارة الغرب في القرن 19**، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، ص369.

[4] سورة الأنفال، الأية:60.

فظهرت أفكاره الإصلاحية جليا في الميدانين السياسي والعسكري خاصة لما يمتلكه من رصيد معرفي ضخم ورثه من أباءه ومن مكتبته التي أضاف إليها مقتنيات عدة التي أتلفها الاستعمار أثناء إجباره على مغادرة الجزائر سنة 1830م[1].

- **مؤلفاته:**

علوم القرآن:

- العقد الفريد في التجويد.
- التوفيق والتسديد في شرح الفريد في التجويد.

علوم الحديث:

- المقتطف من الحديث اقتطفه من صحيح ابن حيان.
- مسائل منتقاة من كتب الحديث.
- المنتخب من فوائد المنتقي لزوائد البيهقي للبويصري.
- سند ابن العنابي الجزائري بأوائل الكتب الستة.
- مجموعة من الإجازات والإثبات.

الفقه:

- شرح الدرّ المختار.
- إمعان البيان في مسألة الاجازة على تعليم القرآن.
- ثماني عشر رسالة في وقف العقار.
- رسالة في أداء زكاة الفطر
- الفتاوى.
- أجوبة على آداب مجلس قراءة القرآن.

التوحيد:

- شرح معنى البركوي في التوحيد.
- خاتمة في التوحيد.
- مسألة في التوحيد.

متفرقات:

- التحقيقات الاعجازية بشرح نظم العلاقات المجازية.
- رسالة خاصة بالمرآة.

[1] أبو القاسم سعد الله، **رائد التجديد الاسلامي محمد ابن العنابي**، المرجع السابق، ص 32-33.

- السعي المحمود في نظام الجنود.
- صيانة الرياسة ببيان القضاء والسياسة[1].

**ثانيا: بن الكبابطي:**

درس الكبابطي في جامعة القرويين[2] على يد الشيخ محمد الزرواري الفاسي، وعلى الشيخ محمد الرضوي البخاري الرَّحالة المعروف، بعد تخرج الكبابطي من الدراسة سنة 1227 هـ/1813م مارس مهنة التدريس في العديد من مساجد العاصمة حتى سنة 1240هـ/1824م حيث تولى التدريس في الجامع الكبير، وكان يجمع بين تدريس العلوم العقلية من نحو ومنطق وغيرها من العلوم النقلية كالحديث والفقه والتفسير وما شابه ذلك، كما اشتهر بين معاصريه برواية الكتب الصحاح سيما البخاري منها[3]، وقد انتهى من تعليمه سنه 1227هـ/1812م بعد أن حصل من شيوخه على علوم "المعقول والمنقول"[4].

اشتهر بن الكبابطي بين معاصريه برواية حديث الصحاح لا سيما البخاري، إذ تخرج على يده العديد من التلاميذ الجزائريين الذي كان يدرسهم الفقه الحديث والنحو والمنطق وبعض المتون، وعليه فقد جمع الكبابطي بين العلوم العقلية والنقلية، وقد حضر الكبابطي درس ختمه لعقيدة السنوسي[5] ونون به، أما في الإسكندرية روى عنه أغلب العلماء صحيح البخاري ومسلم[6].

كما كان بن الكبابطي أديبا وشاعرًا حيث نظم في الشكوى والغزل والرثاء والتوسل والوصف، إذ قلد الشعراء القدامى في أغراضهم وصورهم وتراكيبهم[7].

---

1 أبو عبد الله محمد ببن محمود بن محمد الحنفي الجزائري، **امعان البيان في مسألة الاجارة على تعليم القرآن**، المرجع السابق، ص ص 12-13.

2 **جامعة القرويين** هي جامعة تقع في مدينة فاس بالمغرب وتعتبر وفقا لليونسكو وبناء على تصنيفات كتاب فينيس للأرقام القياسية كأقدم مؤسسة تعليم عالي.

3 عبد المجيد نعيمة وآخرون، **المرجع السابق**، ص 491.

4 أبو قاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج2، **المرجع السابق**، ص25.

5 محمد بن علي السنوسي بن العربي، **يعرف بالسنوسي الكبير ولد سنة 1787 في مستغانم**، الجزائر وتوفي سنة 1859 في جنوب ليبيا **مؤسس الطريقة السنوسية والأسرة المالكة السابقة في ليبيا.**

6 أسماء شلغوم القاضي والمفتي المالكي مصطفى الكبابطي، **المرجع السابق**، ص 539.

7 أسماء شلغوم القاضي والمفتي المالكي مصطفى الكبابطي، **المرجع نفسه**، ص 539.

## المبحث الثالث: الوظائف والمسؤوليات التي تقلدها الشخصيتان:

### أولا: ابن العنابي:

تنوعت الوظائف الرسمية التي تولاها ابن العنابي في الجزائر فكان أول من وُلي وظيفة القضاء على المذهب الحنفي هو ابن العنابي حيث عينه الداء أحمد باشا 1805م –1808م، وذلك لثلاث سنوات على التوالي وهو ابن 18 سنة من عمره ثم عزل نفسه لأمر مخالف للشرع ألزمه بفعله والي الجزائر وهذا ما يدل على ورع الشيخ وقوته في الحق[1].

كما تولى ابن العنابي مجال الفتوى بالجزائر وذلك بعد أن أرسل "حسين باشا" والي الجزائر بطلبه إلى الجزائر بعدما كان في رحلته إلى تونس، وبعد عودته قلده الداي منصب الإفتاء على مذهب الحنفية[2] وهو ما يوضح مكانة ابن العنابي في عصره التي قسمت دوره إلى مجال علمي من جهة وسياسي من جهة أخرى، فالدور الديني لعبه وهو يزاول مهامه ووظيفته في الإفتاء وتصدره للتدريس ومنح إجازات لتلاميذه، أما الدور السياسي فيتمثل بصلته بدايات الجزائر والمهمات السياسية التي وكلت إليه[3]، مثلا عين بسفارة المغرب الأقصى سنة1816م، فكانت سفارته ناجحة إذ استقبله السلطان المغربي وجهزه ببعض المراكب و أعطاه أموالا وأمره بتسليمها للجيش كما عين بسفارة إسطنبول سنة 1817م[4].

كما تولى نقابة الأشراف وبقي في هذه الوظيفة حتى سنة 1236هـ[5].

- **وفاته:**

توفي المفتي الجزائري ابن العنابي رحمه الله تعالى مغتربا عن وطنه في صمت في منزله في عزلة تامة لا يتصل به أحد إلا المقربين منه من أبناء بلده متفرغا للتأليف والرد على الفتاوى التي كانت تأتيه من حين لآخر وذلك في 1267هـ/ فيفري1851م عن عمر ناهز سبع وسبعين سنة أفناها في خدمة العلم ودفاعا عن بلده ومناهضا للاحتلال الفرنسي وسياساته الاستعمارية التي انتهجتها السلطة الفرنسية، توفي في الإسكندرية بمصر وهي المدينة التي اختارها لمنفاه وقد أرخ وفاته الشاعر محمد عاقل بقوله: "اليوم رُمس مفتي الاسكندرية"[6].

وبالرغم من رحيله إلا أن ذكراه الطيبة ومؤلفاته تأبى الاندثار مادامت كتبه وأفكاره تدارسها الأجيال، ويحضرنا قول الجاحظ "يذهب الحكيم وتبقى كتبه ويذهب العقل ويبقى أثره..." وقول موفق الدين البغدادي "العلماء لا يموتون أبدا إنهم يخلدون في أعمالهم ومؤلفاتهم وأثارهم الباقية وعلمهم النافع"[7].

---

1 أبو قاسم سعد الله، **رائد التجديد الإسلامي محمد ابن العنابي، المرجع سابق**، ص 33.
2 عمر بن قينة، **مرجع سابق**، ص 51.
3 عبد الرحمن بن محمد الجيلاني، **تاريخ الجزائر العام**، ج4، دار الأمة الجزائرية، 2014، ص 359.
4 أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 36.
5 أبو القاسم سعد الله، **رائد التجديد الاسلامي**، ص 34.
6 أبو القاسم سعد الله، **رائد التجديد الاسلامي**، ص 127.
7 علي عبد الفتاح، **أعلام المبدعين من علماء العرب والمسلمين**، ج1، دار ابن حزم، بيروت 2010، ص 81.

**ثانيا: بن الكبابطي**

- **وظائفه ومسؤولياته:**

**أ/ القضاء:** هو الآخر من الشخصيات التي تولت وظائف إدارية ابتداء من سنة 1243هـ، حيث نجده تولى القضاء على المذهب المالكي بتعيين من الداي "حسين باشا"[1] ولم يكن هذا المنصب سهلا، لأنه كان في فترة حساسة وخطيرة وهي فترة الحصار والتمهيد لاحتلال الجزائر، ولكن رغم تغيير الظروف استطاع أن يبقى في منصبه محافظا عليه[2].

إلاَّ أنه وبعد عام من تولي الكبابطي منصبه في القضاء في ظل الحكم الفرنسي طلب الإعفاء نظرا لصعوبة التوفيق بين تعاليم الدين الإسلامي والفصل في القضايا وفق الأسس والتعاليم الإسلامية وبين تنفيذ رغبات السلطة الاستعمارية اعفاءه من هذا المنصب غير أن الفرنسيين رفضوا طلبه وأجبروه على البقاء في وظيفته إلى غاية وجود البديل، وعليه فإن الكبابطي بقي في منصبه إلى أن عُزل وتم نفيه من الجزائر سنة 1843م[3].

**ب/ الإفتاء:** تولى بن الكبابطي منصب الفتوى (مفتي)[4]، على المنصب المالكي بالجزائر في سنة 1259هـ الموافق لـ 1843م[5]، وقد مارس سلطته في الفترة الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر 1831-1841م وكان مسؤولا على الشؤون الدينية، بما في ذلك الأوقاف والمساجد والأضرحة والتعليم وموظفي هذه المؤسسات على اختلاف مستوياتهم، وكان لا يقبل بكل مقترحات السلطة الاستعمارية إلا في حالة أنها لا تمس القيم المتوارثة وتعاليم الدين الإسلامي ومصالح المسلمين[6].

- **وفاته:**

توفي الكبابطي سنة 1277هـ الموافق لـ 1860م ودفن في مقبرة أبي العباس أحمد مرسي في الإسكندرية بعد أن تم نفيه من قبل السلطات الفرنسية[7]، ولقد أدى هذا الرجل دورا أساسيا واضحا بحيث استطاع أن يحول دون تخريب عقول الجزائريين ومحو شخصيتهم وتخليصهم من هويتهم.

---

[1] حسين باشا، آخر داي تركي ينتمي إلى أسرة كريمة يتمتع بثقافة واسعة خدم إيالة الجزائر أكثر من 30 سنة أصله تركي من قرية جنوب أزمير، أصبح داي بوصية منذ مارس 1818.

[2] أبو قاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في التاريخ الجزائر**، ج2، المرجع السابق، ص 17.

[3] أسماء شلغوم، **المرجع نفسه**، ص 541.

[4] المفتي، هو المخبر بحكم الله تعالى وقيل هو المتمكن من معرفة أحكام الوقائع شرعا بالدليل.

[5] أبو قاسم الحفناوي، **تعريف الخلق برجال السلف**، مطبعة بيير فونتانة الشرقية، الجزائر، د.س، ص 475.

[6] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج1، المرجع السابق، ص 18.

[7] أبو قاسم سعد الله، **قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا سنة 1843 موقف المفتي الكبابطي من الأوقاف واللغة**، المرجع السابق، ص262.

# الفصل الثالث

## موقفهما من قضايا عصرهما (الهوية الوطنية)

**المبحث 1**: موقف ابن العنابي من مصادرة الأوقاف

**المبحث 2**: موقف بن الكبابطي من مصادرة الأوقاف وقضية اللغة

**المبحث 3**: موقف بن الكبابطي من إدراج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي

## الفصل الثالث: موقفهما من قضايا عصرهما (الهوية الوطنية)

### المبحث الأول: موقف ابن العنابي من مصادرة الأوقاف

لم يمض شهران على عملية الاحتلال للعاصمة حتى أمر الجنرال "كلونيل" في 08 سبتمبر 1830م بوضع يده على أملاك الدولة وممتلكات الداي وأملاك الآبايات والأتراك بما فيها الأملاك الخاصة بالأماكن المقدسة مكة والمدينة وكان عملية الاستيلاء على هذه الأملاك الخاصة المقدسة قد أثارت احتجاجات كثيرة وخاصة على لسان المفتيين والعلماء وكان في طليعتهم ابن العنابي وبن الكبابطي[1].

في العهد الأول للجنيرال "كلوزيل" الذي تولى قيادة الإدارة الفرنسية في الجزائر مرتين الأول 1830-1831م والثانية 1835-1836م ظهر اسم ابن العنابي الذي كانت العلاقات بينهما متوترة[2]، وكان المفتي سيدي محمد العنابي رجل نزيها وفاضلا[3]مخلصا لأمته[4].

ذنبه الوحيد أنه كان يكتب دائما إلى الجنرال "كلوزيل" يلومه على تصرفاته التي كانت تبدو له مخالفة لوثيقة الاستسلام ولحقوق الإنسان[5]، وأخذت وظيفة المفتي تتعرض إلى تقلبات خلال السنة الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر وقد أضحى ابن العنابي موضع شبهة [6]، السلطات الفرنسية منذ دخولها وكانت العلاقات متوترة بينهما وتأزم الموقف بين الطرفين حينما أجبر "كلوزيل" المفتي ابن العنابي على تسليم بعض المساجد في المدينة لجعلها مستشفيات للجيش متعمدًا له استعمالها مدة شهرين فقط.

وتروي المصادر الفرنسية أن المخبرين قد وشوشوا في أذن "كلوزيل" بأن المفتي الحنفي لمدينة الجزائر رجل خطير على الوجود الفرنسي وأن له تأثير قوي على أهل البلاد وهذا ما ادعاه لنفسه ويعلق "ديريتو" على ذلك بأن المفتي لم يكن له ذلك التأثير المشار إليه أما "حمدان خوجة الجزائري" فيفصل في الحادثة حسبما رواها له المفتي نفسه[7].

اتسمت لهجة ابن العنابي بالنقد للسلطات الفرنسية [8] على خرقها لاتفاق الموقع بين "حسين باشا" و"الكونت دي بورمون" وكانت التهمة الموجهة له هي تدبير مؤامرة ضد الوجود الفرنسي وإعادة الحكم الإسلامي العثماني للجزائر[9]، وبعد القرار الصادر في 23 مارس 1843م والذي أمضاه المارشال "دوف دي مالتي" وزير الحربية ومستشار الدولة والأمين العام "مارثينو"، يشمل هذا القرار جعل كل الأموال المخصصة للمؤسسات الدينية في خدمة الميزانية[10].

---

[1] حميدي أبو بكر، **مصير الأوقاف الجزائرية في ظل الاحتلال الفرنسي أثناء القرن التاسع عشر**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 20، قسم التاريخ جامعة المسيلة، 2019، ص 142.

[2] أبو قاسم سعد الله، **رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي**، المرجع السابق، ص 40.

[3] حمدان بن عثمان خوجة، **المرجع السابق**، ص 659.

[4] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص 259.

[5] حمدان بن عثمان خوجة، **المرجع نفسه**، ص 259.

[6] عبد المجيد بن نعيمة وآخرون، **المرجع السابق**، ص 491.

[7] أبو القاسم سعد الله، **رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي**، المرجع السابق، ص 40-41

[8] أجقو علي، **المرجع السابق**، ص 19.

[9] أبو قاسم سعد الله: **رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي**، المرجع السابق، ص 33.

[10] جمال عطابي وآخرون، **موقف الجزائريين من السياسة الاستعمارية اتجاه المصادرة الأوقاف**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الطبعة 11، عدد 2، جامعة سيدي بلعباس، 2021، ص 585.

عارضت الطبقة المثقفة بشدة مصادرة الأوقاف الإسلامية وخاصة ابن العنابي الذي أقلق الجنرال "كلوزيل" بكتاباته[1]، حيث كان موقفه نتيجة مصادرة "كلوزيل" للأملاك والأوقاف الإسلامية موقفا شجاعًا وصارما اتجاه العدو حيث رفض له أي تنازل[2].

ضاق "كلوزيل" ذرعًا بجرأة المفتي ابن العنابي فقرر وضع حد له فقد ألقى عليه رجال الدرك القبض وقادوه إلى السجن وتعرضت أسرته خلال ذلك إلى المهانة وكانت التهمة التي وجهت إليه هي تدبير مؤامرة ضد الوجود الفرنسي وإعادة الحكم الإسلامي العثماني إلى الجزائر[3].

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن سلطات الاحتلال الفرنسي في عهد المفتي ابن العنابي كانت تجس نبض الجزائريين في قراراتها المتعلقة بالأوقاف الإسلامية لتدخل حيز التنفيذ الفعلي في عهد الكبابطي[4].

[1] أسماء شلغوم، **المرجع السابق**، ص 545.
[2] أبو قاسم سعد الله، **المرجع نفسه**، ص15.
[3] عبد النور خيثرو آخرون، **المرجع السابق**، ص 198
[4] أسماء شلغوم، **المرجع السابق**، ص 545-546.

## المبحث الثاني: موقف بن الكبابطي من مصادرة الأوقاف وقضية اللغة

قبل التطرق إلى معرفة موقف الكبابطي من قضية الدفاع عن الأوقاف الإسلامية باعتبارها مؤسسة دينية اجتماعية، يجدر الإشارة أولا إلى أهم الأحداث التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة أي ما بين 1842-1843م وقد حددها أبو القاسم سعد الله في[1] تولي الجنرال "بيجو" الولاية العامة في الجزائر وافتتاحه لعهدة جديدة لسياسة الاستعمارية من خلال تثبيت قواعد السيادة الفرنسية، وقد شملت السيطرة على الشؤون الدينية والإسلامية على مصدرها المالي الرئيسي وهو الأوقاف، إضافة إلى ظهور مقاومات شرسة ضد المستعمر الفرنسي فكانت في الغرب والوسط على أشدها، وكذا عدم اعتراف الباب العالي بعد بالسيادة الفرنسية على الجزائر ومحاولة "حمدان خوجة" من استرجاع الحكم الاسلامي إلى الجزائر[2].

### أولا: موقفه من مصادرة الأوقاف:

لقد لعبت الأوقاف دورا معتبرا في العهد العثماني حيث أن خمس أعشار الأراضي الزراعية في الجزائر كانت أوقافا وأن فرنسا حينما صادرت هذه الأوقاف بسطت يدها على الدين الاسلامي ولا شك أن تصفية الأملاك في وقت مبكر من الاستعمار الفرنسي في الجزائر دليل واضح على روح التعصب الديني الذي كان يحمله القادة الفرنسيون ضد الاسلام والمسلمين ودليل على أن السلطات الفرنسية خططت مسبقا على الاعتداء على الديانة الاسلامية بالجزائر[3]، وفي سنة 1843م تأزمت العلاقة بين الكبابطي والفرنسيين بشكل خطير وكان وراء تفجيره قضية ضم الاوقاف[4] بموجب القرار الصادر في 23 مارس 1843م والذي أمضاه المارشال "دوق دي مالي" وزير الحربية ومستشار الدولة والأمين العام "مارتينو"، يشمل هذا القرار جعل كل الأموال المخصصة للمؤسسات الدينية في خدمة ميزانية الاستعمار الفرنسي، وبما انه لكل فعل ردة فعل فقد ظهرت مقاومة قادتها طبقة مثقفة عارضت بشدة مصادرة الأوقاف الإسلامية نذكر منها المفتي بن الكبابطي الذي وقف بالمرصاد تجاه سياسة مصادرة الأوقاف[5]، لأنه يعتبر رمز لهذه المقاومة والمتحدث باسم الجزائريين في هذه القضية الهامة فهو الذي كان الواسطة بين الفرنسيين والأهالي إذا كان الفرنسيون يبلغونه بأوامرهم وهو يبلغها الأهالي ثم يقوم هو بتبليغ رأي الأهالي إلى الفرنسيين مع إبداء رأيه طبعا أمام هؤلاء ورأيه هو ليس رأيا بسيطا ولكنه رأي يمثل وجهة نظر الدين في جميع القضايا المعروضة فما رآه متماشيا مع التعاليم الدينية قبله وحاول اقناع غيره بقوله وما رآه مخالفا للتعاليم الدينية رفضه وحاول اقناع غيره برفضه[6].

---

[1] أسماء شلغوم، **المرجع السابق**، ص 543.
[2] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث واراء في تاريخ الجزائر**، ج2، **مرجع سابق**، ص 19.
[3] علي غنابزية وآخرون، **المرجع السابق**، ص 679.
[4] عبد المجيد بن نعيمة وآخرون، **المرجع السابق**، ص 495.
[5] أسماء شلغوم، **المرجع السابق**، ص 545.
[6] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث واراء في تاريخ الجزائر**، ج2، المرجع السابق، ص13-14.

وفي 04 جوان 1843م قرر "بوجو" مصادرة جميع الأملاك المحبوسة على المسجد الأعظم[1]، حيث تعد مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم هي الثانية بعد مؤسسة الحرمين وقد كان تلعب دورًا اجتماعيا واقتصاديا ودينيا، وقدرت عدد الأملاك الموقوفة فيها ب550 وقف، وكان المفتي المالكي من له حق التصرف فيها وتسيير شؤونها والذي يقوم بمساعدته وكيلان[2]، حيث نص القرار الاستثنائي على أن البنايات التي يعود دخلها إلى الجامع الكبير وموظفيها مهما كان نوعها واسمها تبقى تحت أملاك الدولة الفرنسية وأن كل المداخيل تكون ملحقة بالميزانية الاستعمارية[3] ويقول السيد "أوميرا" أن بن الكبابطي عارض قرار "بيجو" بضم مؤسسات الوقف إلى أملاك الدولة وهذا القرار إنما يعتبر تحدي لإدارة المفتي وإدارة من يمثلهم (الأهالي) حتى تثبت عنه تهمه المقاومة للوجود الفرنسي وتصبح القضية سياسية بكل وضوح ويقول السيد "ديفوكس" أن المفتي بن الكبابطي كان متهم بالمقاومة المكشوفة ضد السلطات الفرنسية كما يذكر في نفس السياق أن الإدارة الفرنسية بالجزائر اغتنمت هذه الفرصة وأخضعت الأوقاف والموظفين بالجامع الكبير إلى التنظيمات العامة الفرنسية[4].

هذا أن "بيجو" في الأساس جاء لخدمة هدفين أولهما اقتصادي وهو الزيادة في رصيد الميزانية الفرنسية، وثانيهما سياسي تمثل في السيطرة على أصحاب الرأي المخالف للوجود الاستعماري الفرنسي بالجزائر[5].

**ثانيا: موقفه من اللغة:**

تعتبر اللغة العربية وعاء تراثي روحي وفكري ثقافي وهي الركيزة الأساسية لوحدة المسلمين ومقوم أساسي للهوية الجزائرية، فشهدت من طرف الاستعمار الفرنسي غطرسة استعمارية توحي باجتثاث الأصالة من جذورها وذلك بتحطيم اللغة العربية وتهميشها لدى الجزائريين[6] واعتبار اللغة العربية لغة اجنبية في الجزائر واعتبروا لغتهم الفرنسية هي اللغة الرسمية ولغة السيادة[7]، فقد كانت السياسة الثقافية الاستعمارية تسعى للقضاء على مقومات الشعب الجزائري والحاقه أبديا بفرنسا من خلال التركيز على محاربة اللغة العربية والعقيدة الاسلامية باعتبارهما ركيزتي استمرار وتلاحم المجتمع الجزائري كما التزم الاستعمار خلال وجوده الطويل بخطة محددة ومتواصلة وطويلة الأمد هدفها تدمير البنية الجزائرية المتمثلة في العقيدة الاسلامية و اللغة العربية[8]، وقد قاوم الجزائريون هذه السياسة الاستعمارية بكل ما أوتوا من قوة وبكل ما توفر لديهم من إمكانيات وقد كان رمز هذه المقاومة والمتحدث باسم الجزائريين في هذه القضية الثقافية الهامة هو بن الكبابطي مفتي المالكية عندئذ فهو الذي كان الواسطة بين

---

1 أسماء شلغوم، **المرجع السابق**، ص 546.

2 محمد الأمين بوحلوفة وآخرون، **انتهاكات الاستعمار الفرنسي للمؤسسات الوقفية في الجزائر**، قراءة تاريخية، مجلد الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، المجلد 1، العدد1، جامعة الجزائر،2019، ص 77.

3 أسماء شلغوم، **المرجع السابق**، ص 540.

4 أبو قاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، المجلد 1-2، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005، ص 20-21.

5 أسماء شلغوم، **المرجع السابق**، ص 546.

6 خيرة المهدي هجالة، **المرجع السابق**، ص 753.

7 أبو القاسم سعد الله، **أبحاث واراء في تاريخ الجزائر**، المجلد 1-2، المرجع السابق، ص 140.

8 ناصر الدين سعيدوني، **المسالة الثقافية في الجزائر: النخب- الهوية- اللغة (دراسة نقدية تاريخية)**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات، ط 1، 2001، ص 68-69.

الفرنسيين والأهالي إذا تصدى مصطفى بن الكبابطي لقرار ثان لا يقل خطورة وهو اجبارية تعليم اللغة الفرنسية في المدارس القرآنية إذ كان موقفه من اللغة الفرنسية يعود إلى أواخر 1842م عكس موقفه من الأوقاف الذي كان مع بداية الاحتلال[1].

ونقل إلى الوزير الفرنسي أن الآباء لا يرغبون في تعليم أطفالهم سوى القرآن الكريم الذي لا يتماشى تعليمه مع أي تعليم آخر واقترح عليه فتح مدارس فرنسية إذا شاء ومن رغب من المسلمين إرسال أولاده إليها فلا مانع من ذلك وظل متشبثا برأيه القائم على المعارضة التامة لأي إجراء يشغل أطفال المسلمين عن تعلم القرآن ورفض أي تعليم غير التعليم العربي[2]، وأخبر بن الكبابطي مؤدبي الصبيان بأن الفرنسيين أخبروه بأن هدفهم هو تعليم الأطفال اللغة الفرنسية وليس الديانة المسيحية وفي هذه الحالة يمكن لمعلمي اللغة الفرنسية أن يتوجهوا إلى المدارس القرآنية لتعليم الأطفال المسلمين حصة معلومة كل يوم، لكن الصبيان لا يملكون حولا ولا قوة في ذلك فاقترح عليهم بن الكبابطي حيلة بأن يسمحوا للمعلمين الفرنسيين بالقدوم إلى الكتاتيب ويأمرون الأولاد بالمغادرة دون إشعار المعلمين غير أن الفرنسيين علموا بهذا التحايل فألقوا القبض على المفتي[3]، واقترح المفتي ضمنيا أن يفتح الفرنسيون المدارس إذا شاءوا وتعليم لغتهم فمن شاء من المسلمين إرسال أولاده إليها فلا مانع في ذلك وأخبروه أن المفتي لا يستطيع أن يجبر أحدا على تعليم أبناءه الفرنسية أما رأيه الشخصي فهو المعارضة الكاملة لأي تعليم غير التعليم القرآني[4]، كما يقول الآباء أن الفرنسية مضرة وغير نافعة لأبنائهم لأن أغلب ومعظم الذين تعلموا الفرنسية يكونون مخمورين ولا يؤدون الصلاة المفروضة عليهم أو الصيام[5].

وهذا العصيان يجب أن يقابل بردع شديد ورد فعل شديد اللهجة لأنه لو بقى صاحبه هكذا بدون عقوبة لترتب وانجر على ذلك عواقب وخيمة لا يحمد عقباها فبعد أن أشار التقرير إلى أن معارضة المفتي الكبابطي للقرار الوزاري تجبر الولاية العامة في الجزائر إما على التخلي تماما عن تنفيذ أوامره وإما على تأجيلها إلى أجل غير مسمى وفي كلتا الحالتين التراجع لا يليق بكرامة السلطة الحاكمة، طلب من الوزير الموافقة على المقترحات المقدمة اليه بردع المفتي وتلقين غيره لأن ترك هذه المعارضة للقرار الوزاري بدون عقوبة سوف يترتب عليها نتائج وخيمة وأن الظروف التي أحاطت بعصيان المفتي وأتباعه تجعل من الضروري اتخاذ ردع فوري ضده لأنه كان دائما يصر على رفض المحاولات المقدمة له[6]، فبعد هذا القرار أجبرت الولاية العامة في الجزائر إما التراجع عن هذا القرار أو تأجيله إلى وقت لاحق مع أخذ قرار ردعي فوري للمفتي وكذا معلم اللغة العربية الذي أهان معلم اللغة الفرنسية وقد أبدى بن

---

[1] بن نعيمة عبد المجيد واخرون، **المرجع السابق**، ص 496.

[2] بن نعيمة عبد المجيد واخرون، **المرجع نفسه**، ص 496.

[3] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث واراء في تاريخ الجزائر**، المجلد2،1، المرجع نفسه، ص 23.

[4] أسماء شلغوم وآخرون، **المرجع السابق**، ص 548.

[5] عائشة الحسيني، **الإدارة الفرنسية ومواقفها من قضايا الدين والمجتمع بعد احتلال الجزائر**، مجلة معارف، عدد 19، 2015، ص 195.

[6] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث واراء في تاريخ الجزائر**، المجلد 2،1، المرجع السابق، ص 25.

الكبابطي رفضه للقرار لمدير الداخلية وكتب قرار قدمه مكتوب بخط يده فأرسلوه إليه كما هو بدون زيادة ولا نقصان ولهذا إقترح الوزير السماح للحاكم العام في الجزائر بإصدار العزل ولتفادي الشغب وسط المسلمين طلب إفتعال مشكل يجعل المفتي بن الكبابطي يغادر الجزائر من تلقاء نفسه[1]، ولذلك اقترح التقرير على الوزير برأي الجنرال "دي بار" الذي أيده المجلس الاداري في الجزائر بالإجماع وهو الاقتراح الذي يقضي بعزل المفتي المالكي بن الكبابطي من منصبه[2].

ثم إن مواصلة هذا المفتي الاقامة في الجزائر بعد عزله من طبيعتها أن تثير شغبا لدى المسلمين ضد الفرنسيين ومن الأحسن أن تفادي ذلك والظاهر أن أصحاب التقرير أرادوا أن يلصقوا ببن الكبابطي تهمة ما يحيكون خيوطها وقد يحضرونه للمحاكمة[3]، وقد جاء في نص الوثيقة الصادرة عن الحكومة العامة والموجهة إلى الجزائريين لإعلامهم بنفي المفتي ما يلي: أعلم أن الشيخ المفتي المالكية بمدينة الجزائر قد أنعزل من وظيفته بأمر الحاكم ومنفي بجزيرة يقال لها "سانت مارغريت" وهي من بلد فرنسا وبغرب مدينة طولون[4]، خوفا من أن بقاءه في الجزائر معزولا يثير الاضطراب[5] خاصة وأن سجن ابن أخيه داس على قيمته بين الناس[6] كما أن السلطات الفرنسية كانت تشتبه في اتصالاته بالأمير عبد القادر وهو ما أدلت به التقارير الفرنسية بالإسكندرية[7]، وفي نفس الوثيقة تم الحديث عن نفس مدرس الجامع الكبير وقد ورد عن هذا الشيخ أنه "وكذلك انعزل وانتفا الشيخ المسيد أطاع الجامع الكبير بحيث أن كمثل الشيخ المفتي المذكور عصى عن أمر سعادة وزير الحرب وأما البايلك لا يريد إلا الحسنة والمنفعة لدين الإسلام فلأجل ذلك الحاكم ينظرون بالبحث في رجل واحد طالب علم ليتسمى في منصب مفتي سادات المالكية ويعينوا له شهرية تكون مناسبة مع الفصل وتكريم الوظيفة[8].

---

1 أسماء شلغوم واخرون، **المرجع السابق**، ص 549.
2 عائشة الحسيني، **المرجع السابق**، ص 196.
3 أبو القاسم سعد الله، **أبحاث واراء في تاريخ الجزائر**، المجلد1،2، المرجع السابق، ص 26.
4 عائشة الحسيني، **المرجع السابق**، ص 196.
5 أسماء شلغوم واخرون، **المرجع السابق**، ص ص 549-550.
6 عائشة الحسيني، **المرجع نفسه**، ص 196.
7 أسماء شلغوم واخرون، **المرجع نفسه**، ص ص 549-550.
8 عائشة الحسيني، **المرجع نفسه**، ص 196.

**المبحث الثالث: موقف بن الكبابطي من إدماج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي:**

لقد كان القضاء الإسلامي قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر يعالج القضايا الاجتماعية والدينية المتعلقة مباشرة بحياة المجتمع الجزائري في كل مجالاته، حيث أن القضاة المشرفين عليه كانوا على قدر كبير من المعرفة والنزاهة والعلم والاستقامة والاحترام لدرجة أنهم أصبحوا يملكون منزلة عند الفرد الجزائري[1]، كما كان القضاء يستمد قوانينه من الشريعة الإسلامية[2]، ويعتبر من أبرز مقومات الشعب الجزائري ويقول عنه الأستاذ جمال قنان ما يلي: "القضاء الإسلامي عنصرًا بارزًا في النضال الوطني لكونه يوفر العدل والضمان للمواطنين الجزائريين وأحد مقومات هذه الشخصية المتميزة"[3]، لهذا كان من المفروض على السلطات الفرنسية القضاء عليه وهذا ما جعل الجنرال "بوجو" يصرح علانية "أنه لا يمكن إخضاع المنتصرين إلى تشريع المنهزمين"، وقد تم تنفيذ سياسة تقليص فاعلية القضاء الإسلامي بالتدرج باللجوء إلى وسائل عديدة كان أهمها إصدار القرارات والمراسيم بحيث تمكنت سلطات الاحتلال الفرنسي في فترة وجيزة التدخل في شؤون القضاء الإسلامي فأصبحت هي التي تعين القضاة[4].

وأمام كثرت الدعاوي والقضايا المعقدة التي ظهرت مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر والظلم والجور والتعسف الذي ساد البلاد ومغادرة العديد من رجال العلم والمعرفة والدين مدينة الجزائر فرارا وهروبا بدينهم، كل هذا دفع بن الكبابطي إلى طلب الإعفاء من منصب القضاء حتى لا يكون أداة ووسيلة لتنفيذ رغبة المستعمر الفرنسي ولكن الإدارة الاستعمارية قابلت طلبه بالرفض وألزمته وأجبرته على البقاء في وظيفته حتى يدلهم على بديل يخلفه في مهامه فاقترح عليهم الشيخ عبد العزيز أحد علماء الوقف بالجزائر فقبلوا اقتراحه وكان ذلك سنه 1831م، بينما ولي بن الكبابطي نفسه منصبا أعلى وأخطر وهو منصب الإفتاء الذي استمر فيه حتى تاريخ عزله ونفيه 1843م[5]، وفي سنة 1834م حدث أن وقعت مشكلة التدخل في صميم القضاء الإسلامي من طرف الفرنسيين[6]، وذلك عندما هربت امرأة تدعى عائشة[7] بنت نوار اللوز[8] كان زوجها قد طلقها من بيت الزوجية ومن أسرتها وهي معتدة أي لم تنقص عدتها بعد[9] والتي جاءت إلى الجنرال "دي فوارول" تطلب منه اعتناق المسيحية فرارا من زوجها الذي كان يعاملها معاملة سيئة حيث أرسلها الجنرال "دي فوارول" إلى محافظة شرطة البلدة وأمرهم أن يقدموا لها الحماية اللازمة من أذى أهلها من بعد التنصير فعملت على الحماية اللازمة وشرعت في تعلم المبادئ الدينية المسيحية ريثما تحصل على تعميدها.

---

[1] بوعزة بوضرساية، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1930/1830 وانعكاساتها على المغرب العربي**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص 141.
[2] محمد زاهي، **مصير القضاة الإسلامي بداية احتلال الفرنسي للجزائر على ضوء وثائق الأرشيف الفرنسي 1870/1830**، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 09، العدد 01، جامعة تيارت، 2020، ص 96.
[3] بوعزة بوضرساية، **المرجع نفسه**، ص 141.
[4] محمد زاهي، **المرجع نفسه**، ص 96.
[5] بن نعيمة وآخرون، **المرجع السابق**، ص 492.
[6] عائشة حسيبي، **المرجع السابق**، ص 193.
[7] بن نعيمة وأخرو، **المرجع نفسه**، ص 494.
[8] محمد الصالح الصديق، **أعلام من المغرب العربي**، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص 34.
[9] بن نعيمة وآخرون، **المرجع نفسه**، ص 494.

حيث اعتنقت المسيحية وتزوجت بأحد العسكريين الفرنسيين وتولى العسكريون ورجال الدين الفرنسيون إدخالها إلى المسيحية وتهريبها من بلدها الجزائر إلى فرنسا[1]، وقد اشتكى أهلها إلى القاضي الذي استنكر هذا العمل وذهب ليحتج لدى الجنرال ولكن انطلاقا من مبدأ حرية المعتقد في القانون الفرنسي رد عليه بأنه لا يمكنه إجبارها بأي حال من الأحوال على إختيار ديانة معينة ولما حاول أن يقنعها وإعادتها إلى بيتها أرسل "فوارول" ببعض حراسه لتقديم الحماية لها بعد ذلك هربت المرأة إلى فرنسا تاركة وراءها أهلها وزوجها في حيرة من أمرهم[2]، فاحتج المفتي المالكي بن الكبابطي والقاضي عبد العزيز الذي كان قد خلفه وقدما استقالتهما[3]، ولما أرادت الدولة الفرنسية أن تخلع القاضي امتنع كل من له كفاءة رغم شدة الحاجة إلى هذا المنصب المرموق ولما سمعت الدولة بباريس بالحادثة أمرت سرا بأن تبحث لهما عن سبب مقنع للعزل ومع أن الحكم لم يتنفذ، فوجدوا سببا للشيخ بن الكبابطي وهو أنه أراد ثورة ضد السلطات الفرنسية يقوم به من مال الأوقاف فقامت بنفيه إلى مصر سنة 1843م وهناك قابله محمد علي بالحفاوة والترحيب والتبجيل وسماه مفتيا بالإسكندرية وظل بها إلى أن توفي[4].

[1] بن نعيمة وآخرون، **المرجع السابق**، ص 494.
[2] عائشة الحشيني، **المرجع السابق**، ص 193.
[3] بن نعيمة وآخرون، **المرجع نفسه**، ص 494.
[4] محمد الصالح الصديق، **المرجع السابق**، ص 34.

# الفصل الرابع

## المواقف وردود الأفعال الاستعمارية على موقف الشخصيتين

**المبحث 1**: النفي والإبعاد

**المبحث 2**: إنشاء المدارس الشرعية

# الفصل الرابع: المواقف وردود الأفعال الاستعمارية والمحلية على موقف الشخصيتين

## المبحث 01: النفي والإبعاد

- **النفي لغة:** جاء في كتاب "معجم مقاييس اللغة" لابن فارس نفي: النون والفاء وهو تغيريه شيء من شيء وابعاده منه.[1]

ويقول الزمخشري في كتابه " أساس البلاغة " نفي: نفيته من المكان، نحيته عنه، فانتفى ونفى فلان من البلاد أي أخرج وسير[2].

قال الله تعالى " أو ينفوا من الأرض"[3].

ويقول ابن منظور في كتابه لسان العرب: نفي، نفيا، تنحى يقال، نفيت الرجل وغيره أنفيه نفيا إذا طردته، وفي الحديث قال رسول الله صلى عليه وسلم "إنما المدينة كالكبير، تنفي جنتها ويصنع طيبها" أي تخرجه عنها.

ومن خلال هذه التعريفات اللغوية يمكن الخروج بحصيلة مفادها أن المعاني اللغوية التي أفادتها لفظة النفي تعني: الإبعاد، التغريب، التنحي، الإخراج، الطرد.

- **اصطلاحا:** يمثل النفي اصطلاحا وقانونا أحد أشكال العقوبات القضائية والإجراءات الإدارية الاحترازية ذات الطابع السياسي في الغالب التي تصدر عن السلطة القضائية أو الأمنية أو السياسية لبلد معين بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي للعالم[4]

ويعد النفي أو الإبعاد من أبرز السياسات الاستعمارية التي اعتمدتها الإدارة الفرنسية ضد الجزائريين خاصة المشكلين خطرا على بقائها في الجزائر ويثيرون تهديدا لاستقرارها داخل الأراضي الجزائرية، منذ السنوات الأولى الاحتلال حيث يقول عبد الرحمان محمد الجيلاني في هذا المجال: "وهي سياسة تقوم على إبعاد جميع العناصر الخطرة ذات النفوذ، أو التي يمكن أن تلعب دورا اجتماعيا وسياسيا بين المواطنين حتى يخلو الجو للسلطات الجديدة"[5].

ومن بين أهم مظاهر هذه السياسة الاستعمارية ما تعرض له المفتيتين الحنفي ابن العنابي والمالكي بن الكبابطي من خلال نفيهما ومحاولة إبعادهما عن الجزائر.

---

[1] ابن زكريا أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، ج5، دار المفكر، 1979، ص 456.

[2] أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، **أساس البلاغة: تحقيق محمد باسل عيون السود**، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1998، ص296.

[3] **سورة المائدة** الآية 33.

[4] عبد اللطيف حناشي، **المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسية الإبعاد السياسي نموذجا 1881-1955**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، تونس، ط1، 2003، ص31.

[5] عبد الرحمان محمد الجيلاني، **تاريخ الجزائر العام**، ج4، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص355.

- ويصف أيضا أوليفي لوكور غرانميزون في كتابه **" الاستعمار الإبادة"** تطبيق سياسة النفي بقوله وبلا شك (يقصد النفي) وسيلة لإثارة الخوف والحفاظ عليه بين السكان الأصليين.

- ويقول الجنيرال بوجو: **"** سياسة تقوم على إبعاد جميع العناصر الخطرة ذات النفوذ أو التي يمكن أن تلعب دورا اجتماعيا وسياسيا بين المواطنين".

**أولا: نفي الجنيرال كلوزيل لابن العنابي:**

كان ابن العنابي من أشد الرافضين للسياسة الاستعمارية في الجزائر عشية الاحتلال وعلى رأسها مسألة التماس بمقدسات الدين الإسلامي وخرقها لمعاهدة الاستسلام من خلال العديد من الرسائل التي وجهها للجنرال "كلوزيل" الأمر الذي جعل هذا الأخير يضيق به ذرعا لجرأته، فقرر وضع حد له بإلصاق تهمة تغرق ابن العنابي في أصابع الاتهام وهي أنه يقوم بتدبير مؤامرة ضد الوجود الفرنسي وإعادة الحكم العثماني في الجزائر وهذا بتحريض واثارة القبائل ضدهم.

على هذا الأساس طبقت عقوبة النفي فبعد نشاطه السياسي والفكري المتنامي ضد الاحتلال قرر "كلوزيل" وضع حد له من خلال نفيه خارج البلاد وتروي بعض المصادر أن المخبرين قد وشوا إلى "كلوزيل" بأن ابن العنابي رجل خطير على الوجود الفرنسي وأن له تأثير قويا على أهل البلاد فحاك له مؤامرة واستدرجه بالكلام حتي يلفق له تهمة تدينه بالسجن وقد ذكر حمدان خوجة الحادثة بالنوع من التفصيل أن ابن العنابي جاءه ترجمان الجيش وأخبره أن الجنرال "كلوزيل" ينوي إخلاء مدينة الجزائر وقال له "إنه يريد أن يسلمك الحكم فهل باستطاعتك أن تنظم جيشا وقوة كافية لتهدئة البلاد والدفاع عن نفسك".

– فأجابه المفتي بأن قال: "عندما يحين الأوان سأبذل كل ما في وسعي للقيام بإعادة التنظيم".

– ثم سأله الترجمان: "هل ستحصلون على الجنود من الداخل أو لكم كفاية في مدينة الجزائر؟"

– فأجابه المفتي: "في المدن وفي كل أنحاء الإيالة وعندما يقتضي الأمر فإنني أستطيع الحصول على ثلاثين ألف جندي يكونون تحت تصرفي"[1].

بعد هذه الحادثة ألقى جنود الاحتلال الفرنسي القبض عليه في بيته وقادوه إلى السجن، كما تعرضت أسرته من خلال هذه العملية إلى جميع أنواع الإهانات[2].

وقد عارض حمدان بن عثمان خوجة قرار وأمر "كلوزيل" باعتقال ابن العنابي، بل وساهم في تحريض الأهالي للاحتجاج على سجن مفتي الحنفية، فكان ذلك أحد الأسباب التي دفعت "كلوزيل" بعدها إلى عزل وإبعاد خوجة عن وظائفه[3].

كما تذكر العديد من المراجع أن حمدان خوجة تدخل وطلب من "كلوزيل" أن يمهل المفتي بعض الوقت حتى يبيع أملاكه وينهي التزاماته فهو صاحب أسرة وأملاك وديون وغيرها، مما يتطلب الأمر منحه مهلة معقولة لتصفية هذه الأمور قبل مغادرة البلاد، ولم يحصل له على مهلة عشرين يوم إلا بصعوبة كبيرة وبتقديم ضمانات شخصية.

---

[1] الزبير بن بردي وزقب عثمان، **نفي الاحتلال الفرنسي لمحمد بن محمود ابن العنابي**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية المجلد 8، العدد 4، أكتوبر2023، ص81.

[2] حمدان بن عثمان خوجة، **المرجع السابق**، ص197.

[3] الزبير بن بردي وعثمان زقب، **نفي الاحتلال الفرنسي لمحمد بن محمود العنابي**، المرجع السابق، ص 47-48.

وبهذا القرار الجائر قد جعل الأهالي كلهم يرتابون وخاصة نخبة الأعيان في مدينة الجزائر، فلم يعد أحد منهم يجرؤ على مقاومة الوجود الفرنسي.

ورغم أن تاريخ رحيله غير معروف بالضبط ولم تشر إليه المصادر إلا أن الزبير بن بردي ذهب إلى أن الأرجح هو رجب 1246هـ/ أكتوبر 1830م.

وبذلك أسدل الستار على حياته ونشاطه في الجزائر فقد توجه بأسرته إلى مصر التي اختارها منفى له، حيث أقام بقية حياته في مدينة الإسكندرية متصدرا للإفتاء ومدرسا بها بالجامع مع الأزهر[1].

**ثانيا: نفي بن الكبابطي**

كانت الإدارة الفرنسية تبحث عن أعذار للتخلص من الأعيان والنخب التي تشكل خطرا على تواجدها في الجزائر، فكما تطرقنا في الدراسة سابقا على تفاصيل نفي المفتي الحنفي، جاء الدور على المفتي المالكي بن الكبابطي، من خلال توكيله لمهام معارضة لتوجه هذا الأخير، كتعليم التلاميذ المسلمين اللغة الفرنسية في مدارسهم خلال ساعة التي اعتبرها مضرة لأبناء الجزائر خاصة في هذا الوقت بالتحديد[2]، لأن أغلب الأحيان يكون الذين يعرفون الفرنسية مخمورين، ولا يؤدون الصلاة أو الصيام.

كما رفض ابن العنابي قبول تعليم آخر للجزائريين غير التعليم الإسلامي العربي، وعلى هذا الأساس راسل مدير الداخلية وزير الحربية في الموضوع، وأبلغه بسوء تصرف المفتي وعدم انصياعه للقرارات الفرنسية[3]، وبذلك اقترح عليه نفي المفتي من الجزائر وفعلا اقترح وزير الحربية للحاكم العام في الجزائر بإصدار قرار عزل المفتي لتفادي الشغب وسط المسلمين وطلب افتعال ذريعة ومشكل لإخراج المفتي من الجزائر، أو إصدار أمر صريح بنفيه مع معلم اللغة إلى جزيرة "سانت مارغريت"، ولم يبدي الوزير معارضة في مسألة النفي بل كان مصادقا عليها[4].

وقد جاء في نص الوثيقة الصادرة عن الحكومة العامة والموجهة إلى الجزائريين لإعلامهم بنفي المفتي ما يلي: "أعلم بأن الشيخ المفتي المالكية بمدينة الجزائر قد انعزل من وظيفته، ومنفي بأمر من الحاكم بجزيرة يقال لها "سانت مارغريت" وهي من بلد فرنسا وبغرب مدينة طولون[5]، سبب ذلك القضية هو أن الشيخ المفتي المذكور قد عصى عن الأمر الذي أعطاه له سعادة وزير الحرب، وهذا الأمر ما كان إلا منفعة لسائر المسلمين[6]، وعلى أثر ذلك أمر بنفيه وولده وابن أخيه إلى الجزيرة سالفة الذكر، فنقلوا إلى مارسيليا تمهيدا لنقلهم إلى منفاهم وذلك في

[1] الزبير بردي وعثمان زقب، **المرجع نفسه**، ص-ص 82-83.

[2] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر الحديث**، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص44.

[3] عائشة حسني، **الإدارة الفرنسية ومواقفها من قضايا الدين والمجتمع بعد احتلال الجزائر**، دراسة من خلال وثائق أرشيفية، جامعة البويرة، العدد19، ديسمبر 2015، ص194.

[4] أبو قاسم سعد الله، **المرجع نفسه**، ص44.

[5] سانت مارغريت، **تقع جنوب فرنسا قبالة ساحل مدينة كان، لا تبعد كثيرا عن مدينة نيس**، وتبعد أيضا بحوالي 250 كلم عن مرسيليا، كانت في ذلك الوقت جزيرة غير مأهولة، بها مقابر للمسلمين الجزائريين الذين شاركوا مع فرنسا في حرب القرم.

[6] عائشة حسني، **الإدارة الفرنسية وموقفها من قضايا الدين والمجتمع**، المرجع السابق، ص196.

شهر ماي 1843م، ولكن سلطات باريس سمحت له بناءا على طلب المفتي بالتوجه إلى بلاد إسلامية كمصر، تونس، ليبيا، ليتم نقله وبطلب منه بالتوجه إلى الإسكندرية التي حضر إليها في سنة 1259هـ/1843م[1].

والنتيجة أن السلطات الاستعمارية اتخذت سياسة النفي والإبعاد ضد مشايخ العلم ومنابر العلم في الجزائر لإزالة هذه العقبات أمامها وبذلك إحكام السيطرة وتسيير أمور الجزائر المحتلة وفق ما يخدم مصالحها بعيدا عن كل أشكال الرفض والمقاومة التي قادها هؤلاء النخبة.

[1] عادل نويهض، **معجم أعلام الجزائر**، المرجع السابق، ص183.

## المبحث الثاني: إنشاء المدارس الشرعية:

واجهت السلطات الاستعمارية منذ السنوات الأولى من احتلالها للجزائر صعوبات عديدة خاصة تلك التي تتعلق بالتعامل مع الجزائريين وتعتبر مسألة التعليم الأهلي من أصعب القضايا التي واجهت المستعمر، حيث تميزت أغلب المحاولات التي قام بها من أجل نشر سياسته التعليمية في السنوات الأولى بالفشل ويعود ذلك لعدة أسباب منها مسألة انعدام الثقة بين المجتمع المحلي المسلم والسلطات الاستعمارية[1].

وتؤكد العديد من الشهادات أن الجزائر عرفت مدارس عديدة قبل 1830م وأن المساجد الكبرى كانت تشرف على مدارس تتولى ما يقابل في عصرنا التعليمين الثانوي والعالي ويذكر أبو القاسم سعد الله أن الفرنسيين وجدو في تلمسان عند احتلالها مدرستين هما مدرسة الجامع الكبير ومدرسة الامام كما وجدو 07 مدارس في قسنطينة والأمر نفسه يقال عن مدينة الجزائر وقد استولى الفرنسيون على العديد من هذه المدارس وحولوها إلى مخازن للجيش أو استعملوها لأغراض أخرى[2]، وفي سنة 1850م أنشأ الفرنسيون ثلاث مدارس[3] بالعاصمة وقسنطينة وتلمسان[4] وكانت بإدارة جزائريين ولا تدرس إلا العلوم العربية والدينية وكانت تهدف إلى تخريج عدد من القضاة والمترجمين ممن تحتاج إليهم الإدارة الفرنسية[5]، كما يتمثل دورها بالتبعية في تكوين رجال الدين، الإفتاء والإمامة[6] فكان عدد تلاميذها محدودا بحوالي خمسة عشر طالبا في كل مدرسة[7].

ولكي تحضر الإدارة بالفرنسية المسلمين نفسيا وتجعلهم لا ينفرون منها أسستها بمحاذات المساجد العتيقة بهذه المدن فكانت حسب "بولارد" ملاحق للمساجد الاصلية مع بعض الميزات الخاصة كما أن اختيار هذه المدن كان مدروسا من قبل الإدارة الاستعمارية الفرنسية حيث شمل العمالات الثلاث[8]، وتسمية هذه المدارس خضعت لعدة اعتبارات فمن حيث الإشراف عليها هي مدارس حكومية رسمية ولذلك في أغلب الأحيان كانت تسمى بالمدارس الحكومية الرسمية، أما من حيث الأهداف والبرامج فقد كانت المدارس الثلاث تسمى بالفقهية وهذا من إطلاقات جريدة (المبشر) الرسمية ذلك أن برنامج المدارس تضمن تدريسه الفقه والمواد الدينية الاسلامية[9]، وتهدف إلى تكوين موظفين أهلة كالعدول والقضاة ومعلمي اللغة العربية لأن الإدارة الاستعمارية تأكدت بأنه لا يمكن التأثير على أكثر من أربع ملايين مسلم ففي نظرها أن خريجي "المدارس الشرعية" من رجال الدين والقضاة هم القادرين

---

1 عبد الوهاب حيمر، **إدارة وتنظيم المدارس الشرعية 1850-1876**، المجلد06، العدد02، مجلة عبد الحميد مهري قسنطينة 02 ديسمبر 2020، ص 262.

2 احمد صاري، **المدارس الرسمية الثلاث في الجزائر التوجه والاهداف والتطور 1850-1951**، مجلة سطور، العدد 20 فبراير 2024، ص 20.

3 أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، المجلد 1و2، المرجع السابق، ص 199.

4 عثمان سعيدي، **المرجع السابق**، ص 633.

5 أبو القاسم سعد الله، **المرجع نفسه**، ص 199.

6 علي تابليت، **المرجع السابق**، ص 206.

7 أبو القاسم سعد الله، **المرجع نفسه**، ص 199.

8 مولود قرين، **إشكاليات ومقاربات في التاريخ الثقافي الجزائري أواخر القرن 19 ومطلع القرن20**، مركز الدراسات الحضارية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022، ص 68.

9 أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج3، المرجع السابق، ص 367.

على القضاء على نفوذ الزعماء الروحيين للمجتمع المسلم وإرغامه على تعلم لغتنا وقضائنا وعاداتنا وتقاليدنا وكذلك اتباع الديني الفلسفي[1].

إن المحافظة على النسق التقليدي للمدارس في بداياتها لم يمس البرامج والمعلمين والتسمية فحسب بل حتى البنايات[2]، أما فيما يخص مدرسة قسنطينة كان مقرها الأول في المدرسة الكتانية التي أسسها "صالح باي" سنة 1775م، واشتهرت بهذا الاسم نسبة إلى الولي الصالح "سيدي عبد الله بن هادي" المعروف بسيدي الكتاني، أما مدرسة تلمسان فقد تغير مقرها ستة مرات بين سنتي 1905-1850م، حيث كان مقرها في البلدية في مدرسة العباد سيدي بومدين التي أسسها السلطان المريني أبو الحسن ثم تغير مقرها سنة 1852م إلى منزل الآغا بن عبد الله بحي أولاد الامام وبقي مقرها بهذا المنزل إلى غاية سنة 1876م، لينتقل بعد ذلك إلى بيت أوسع بحي الجامع الكبير[3]، وعند إنشائها كان وضعها فوضويا لا حدود فيها لسن الداخل إليها ولا شروط في مستوى تعليمه فقد يدخلها من سبق له التعلم ومن لم يسبق له ويدخلها صغير السن والمتقدم في السن[4]، فدخلها حتى من هو في سن الأربعين من عمره[5]، كما كان لكل مدرسة ثلاث معلمين مسلمين أحدهم مدير المدرسة وكانوا يتوزعون على مواد النحو والأدب والفقه وأصول الدين والتوحيد، وكان التعليم مجانيا وليس هناك امتحان دخول إليها في البداية وكان على الطالب أن يتقدم فقط بطلب إلى المكتب العربي بالناحية على أن يوافق عليه الحاكم العسكري وبعد تقدم السنوات أضيق شرط وهو امتحان دخول لمعرفة ما إذا كان التلاميذ يعرفون القراءة والكتابة بالعربية[6]، كان الاشراف العام على المدارس الثلاث في السنوات الأولى من إنشائها من صلاحيات السلطة العسكرية رغم أن إدارتها كانت بالعربية ومعلميها من العرب فهي مدارس كانت تحت إشراف الحاكم العام وتحت مراقبة الضباط الحاكمين في كل مقاطعة من المقاطعات الثلاث[7].

وأثناء تأسيس هذه المدارس كان تعيين مديري المدارس والأساتذة يجري حسب المادة 06 من مرسوم 1850م من جانب وزير الحربية بعد اقتراح من الحاكم العام للجزائر وكان المدرسون يتقاضون في بداية الأمر 1500 فرنك و2100 فرنك للمدير الذي يكلف إضافة إلى إدارة المدرسة يدرس من الدروس الثلاثة، ويتقاضى الوقاف أو ناظر المدرسة 600 فرنك، وقد زاد تعداد الأساتذة ونظار المدارس بمرور الوقت وتطورت رواتبهم وشملت أيضا راتب مفتش المدارس•.

وقد جاء في أحد التقارير أن المدارس الشرعية صبغة سياسية لأنها كانت تخضع لرقابة السلطات الحاكمة والعسكرية بالخصوص وأن مادة التوحيد قد أزيلت من برامجها وأثبتت التقارير أنه بعد حوالي خمس سنوات من

---

[1] مولود قرين، **المرجع السابق**، ص 69.
[2] عبد الوهاب حيمر، **المرجع السابق**، ص 265.
[3] عبد الوهاب حيمر، **المرجع نفسه**، ص 265.
[4] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع السابق، ص 368.
[5] مختاري الطيب، **السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر خلال القرن 19**، مجلة الباحث، جامعة مستغانم، ص 13.
[6] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع السابق، ص 371.
[7] عبد الوهاب حيمر، **المرجع السابق**، ص 266.
• **الملحق رقم (05)**

إنشائها أصبح بالإمكان توظيف خريجيها وإدخال المواد الفرنسية على برنامجها وقد أثبتت التقارير أن عدد التلاميذ الاجمالي هو 66 تلميذا كانوا موزعين على 26 في مدرسة البليدة، 26 في مدرسة قسنطينة، و14 في مدرسة تلمسان، أما الميزانية السنوية فبلغ عددها 23000 فرنك وهي تخرج من ميزانية الدولة[1].

لقد أثمرت الجهود فأخذ الفرنسيون يعينون منذ منتصف الخمسينات من خريجي المدارس والتي أنشأوها وكما حل آغاوات فرنسا محل خلفاء الأمير عبد القادر وحل كذلك قضاة فرنسا محل قضاة الأمير[2].

ولكن ليس كل خريجي المدارس الشرعية الفرنسية كانوا يجدون الوظائف مفتوحة أمامهم إنها وظائف قبل كل شيء محدودة بأعيانها وهي القضاء والديانة لذلك كان العدد يتحدد مسبقا[3].

كما أن العربية الفصحى عاشت في المدارس الرسمية الثلاث التي بدأت تعمل سنة 1850م ومرت بمراحل من حيث البرمجة: مرحلة التعريب الكامل، ومرحلة الفرنسة الجزئية 1876م ثم مرحلة ازدواجية البرامج (العربي الفرنسي)، وكانت الدراسة بالفرنسية في المواد الفرنسية كما أن الإدارة وطرق التعليم كانت فرنسية لذلك كانت اللغة العربية غريبة في المدارس الرسمية في المرحلتين الأخيرتين فهي تدرس كلغة اجنبية وكانت وسيلة تعليمها هي اللغة الفرنسية طبعا[4].

[1] عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900**، المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص 373.
[2] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، **المرجع السابق**، ص 374.
[3] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، **المرجع السابق**، ص 375.
[4] سعيد بوخاوش، **المرجع السابق**، ص 23.

# خاتمة

من خلال دراستنا للموضوع خلصنا إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي:

✓ الهوية الوطنية الجزائرية ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ لما تمتاز به من مقومات وأسس وركائز ومحددات الشخصية وهو ما حال دون نجاح السياسة الاستعمارية في إذابة هذا الكيان المتأصل والمتشبع بالثقافة العربية الإسلامية وإحباط كل أساليب الإلحاق والإدماج، بفضل تمسك الأمة وجهود رواد الفكر والثقافة الجزائرية بمكونات هويتها.

✓ المؤسسات الدينية في الجزائر كالمساجد والزوايا والكتاتيب القرآنية عملت ومنذ ظهورها على الحفاظ على الهوية والشخصية الحضارية للجزائر وتعليم القرآن وتربية الأجيال تربية دينية وفق نظام تعليمي يخضع لموروث تقليدي يغلب عليه الطابع الذاتي الحر، بعيدا عن وجود نظام تعليمي رسمي قائم بذاته.

✓ المؤسسات الدينية قائمة على تسيير الشؤون الدينية والدنياوية من خلال انتشارها الواسع والعناية وحسن التسيير لها ماديا ومعنويا ورسم موروث حضاري كان حائلا دون القضاء عليه من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي.

✓ رغم كل الجهود التي قامت بها الإدارة الاستعمارية في سبيل تنصير الجزائريين لم تنل من عزم الجزائريين الذين قاوموا هذه السياسة ولم يتحولوا عن دينهم.

✓ صحيح أن الفرنسيين قاموا بمصادرة الأوقاف وتهديم المساجد وتحويلها إلى كنائس وأديرة إلا أنهم فشلوا في فرض سياستهم وهذا ما أكده (غوستو قلوبون) عالم الاجتماع الفرنسي الذي قال " فأما ما يختص بالعرب فقد استشهدت بقصته أربعة ألاف يتيم الذين تولى أمرهم الكاردينال (لافيجري) فعلى رغم تربية هؤلاء تربية نصرانية بعيدة عن كل تأثير عربي رجع أكثرهم إلى الاسلام بعد أن بلغوا سن الرشد "

✓ نتيجة هذه السياسة الاستعمارية الهدامة تراجعت حركة التعليم حيث صرح أحد مسؤولي القطاع في مدينة سطيف سنة1857م بأن حالة التعليم في وضع مزري حيث أنه من بين400 طفل يوجد منهم 20 يحسنون القراءة أما التعليم في منطقة القبائل فكان شبه منعدم، وقد ترتب عن هذا استفحال ظاهرة الأمية حيث ارتفعت نسبة الأمية بشكل مهول ووصلت إلى نحو 95% خلال العقود الأخيرة من القرن19 بعدما كانت لا تتجاوز 10%في بداية الاحتلال.

✓ نرى إذن أن سياسة التجهيل طبقت من قبل الفرنسيين بطريقة ممنهجة لأنهم كانوا يعلمون جيدا أن سياسة التجهيل هو الشرط الاساسي لإنجاح المشروع الكولونيالي برمته، ورغم اعتبار الفرنسيين اللغة العربية لغة اجنبية في الجزائر إلا أنهم فهموا أن حاجتهم الإدارية الاجتماعية لا يمكن أن تنجز إلا باستعمال اللغة العربية من جهة قاموا بإهمال تدريس العربية الفصحى في المدارس القديمة ومن جهة بتدريس العربية الدارجة لضباط الجيش

الراغبين في العمل الإداري من المدنيين الفرنسيين بينما تركوا المسلمين يحفظون القرآن وحده بدون دراسة العلوم المساعدة على فهمه وتفسيره.

✓ هدف ربط المنظومة القضائية الجزائرية الاسلامية بمنظومة جديدة فرنسية مسيحية هو إدماج المجتمع الجزائري في مجتمع جديد مسيحي الديانة والتوجه من خلال سلسلة القوانين والمراسيم التي تعزز التحكم المدني الوضعي والذي يتعارض مع خصوصية الشعب الجزائري المسلم ومع احواله الشخصية.

✓ المفتي محمد بن محمود ابن العنابي من العلماء والفقهاء على المذهب الحنفي، ومن أبرز رجالات الاصلاح والفكر في الجزائر والعالم العربي الذين نادوا بالضرورة الإصلاح عامة وفي الجانب العسكري والسياسي خاصة الذي امتاز بفقهه وثقافته الواسعة التي اتخذ من أسرته العلمية اللبنة الأولى في تأسيسها لتشمل فيما بعد تقلده لمناصب عليا في الدولة ساهمت في ظهور نضاله الذي أربك سلطات الاستعمارية عشية الاحتلال مما أدى إلى نفيه وإبعاده لاتقاء فكره الإصلاحي.

✓ لقد حاولت الادارة الفرنسية من خلال مناهج وبرامج هذه المدارس المتمثلة في النحو وغيرها ان تقضي على الثقافة الوطنية وتخلق اشباه مثقفين لا طموح لهم سوى الولاء المستعمر والارتماء في احضان الادارة والحصول على المناصب والاوسمة والنياشين وهذا ما عبر عنه بصراحة الحاكم العام "راندون" بقوله "من هذه المدارس يتخرج الموظفون الاداريون والقضاة وبكلمة اعم الشخصيات والعناصر التي لها تأثير على السكان حتى لا يفلتوا من قبضتنا".

✓ المفتي المالكي مصطفى بن الكبابطي يُعد من أوائل شخصيات الفكر والعلم والدين التي دافعت عن الهوية والشخصية الوطنية الجزائرية ومن المعارضين للسياسة الاستعمارية عشية الاحتلال.

✓ بالرغم من اختلاف التوجه المذهبي بين بن الكبابطي مفتي المذهب المالكي وابن العنابي مفتي الحنفية إلاَّ أنهما اشتركا في قضية الحفاظ على مكونات ومحددات الهوية الجزائرية والدفاع عنها والوقوف في وجه الاحتلال وسياسته الاستعمارية.

✓ يستحق ابن العنابي وبن الكبابطي اهتماما أكبر ودراسات أشمل من طرف الباحثين وتسليط الضوء على حياتهما وأدوارهما قبل النفي وبعده وآثارهما ومواقفهما من مختلف الجوانب والأبعاد.

# المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع:

### المصادر باللغة العربية:

1-**القرآن الكريم رواية ورش**

2-ابن منظور، لسان العرب، المجلد 6، دار المعارف، القاهرة، 2016.

3-بن عبد القادر الأمير محمد الجزائري، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج1، ط1، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

4-بن عثمان خوخة حمدان، المرأة، تق- تع- تح- محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 2006.

5-بن عمر بن أحمد الزمخشري محمود جار الله أبي القاسم، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1998.

6-بن محمود بن محمد الحنفي الجزائري أبي عبد الله محمد، امعان البيان في مسألة الإجازة على تعليم القرآن، دار الكتاب العلمية، 1971.

7-الجرجاني محمد، معجم التعريفات، دار الفضيلة، القاهرة، 2010.

8-محمد عبد الله الزركشي، تحقيق أبو الوفا مصطفى المراغي، إعلام المساجد بأحكام المساجد، القاهرة، ط1، 1996.

### المصادر باللغة الفرنسية:

1/ Devoul Albert: les edifosmeligieuxde l'ancien Algerin mevue Africainevol.1862.

### المراجع باللغة الفرنسية:

1. Nourreddine Louhal. La concurrence déloyale fait rage dans les marchés couverts d'Alger. Les camelots gangrènent l'activité commerciale. 2019.

### المراجع باللغة العربية:

**الكتب:**

1-أبو الحسن العسكري، كتاب التصحيف والتحريف، ج1، القاهرة، 1808.

2-أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، الجزء 02، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1992.

3-أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر الحديث، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

4-أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ج2، عالم المعرفة الجزائر، 2015.

5-أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، المجلد 1-2، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005.

6-أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الغرب الاسلامي، لبنان ط4، 2005.

7-أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)، المجلد1-2، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 2005.

8- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج 4، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

9-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1898 .

10- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1898.

11-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار الغرب، الجزائر، 2007.

12-بركات أنيسة، محاضرات ودراسات تاريخية وادبية حول الجزائر طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

13-البشير الإبراهيمي أحمد، آثار البشير الإبراهيمي، ج1، تقديم أحمد طالب الإبراهيمي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997.

14-بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830.1871، منشورات دار دحلب، الجزائر، 2007.

15- بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1989، الجزء 01، دار المعرفة، 2006.

16-بن علي سعد بن وهف القحطاني، مساجد في ضوء الكتاب والسنة، سلسلة صلاة المؤمن، مؤسسة الجريسي للتوزيع والاعلان، الرياض، 2011.

17- بن فارس ابن زكريا أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، ج5، دار الفكر، د.م.ط، 1979.

18-بن قينة عمر، الرؤية الفكرية في المحاكم والرعية لدى ابن المقفع وابن العنابي الجزائري، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن 2000م.

19-بن قينة عمر، صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث، (أعلام، وقضايا، ومواقف) ديوان المطبوعات الجامعية، معهد الأدب العربي، جامعة الجزائر، 1999.

20-بن نبي مالك: شروط النهضة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1986.

21-بوخاوش سعيد، الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة، دار تفليت للنشر، الجزائر، 2014.

22-بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

23-بوعزيز يحيى، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954 عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

24- بوعزيز يحيي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019.

25-بوكحيل ليلى، مبدأ الإسلام دين الدولة وفق الدستور الجزائري الأطر والحدود، مجلة المعيار، مجلد 26 عدد 4، كلية الحقوق، جامعة باجي المختار، عنابة، سنة 2022.

26-تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن بادسي رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط5، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.

27-تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن بادسي رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط5، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع الجزائر 2001.

28-التيجاني بن أحمد عبد الرحمان، الكتاتيب القرآنية بندرومة من 1900 إلى 1977، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

29-تيران إيفون، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة، المدارس والممارسات الطبية والدين 1830- 1880، تر: عبد الكريم أوزغلة مراجعة وإشراف مصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، 2007.

30-الجيلاني عبد الرحمان محمد، تاريخ الجزائر العام، ج4، دار الأمة، الجزائر، 2014.

31-الحفناوي أبو قاسم، تعريف الخلق برجال السلف، مطبعة بيير فونتانة الشرقية، الجزائر، 2009.

32-حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

33-حناشي عبد اللطيف، المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسية الإبعاد السياسي نموذجا 1881-1955م، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، تونس، ط1، 2003.

34-حنفي حسن، الهوية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2012.

35-خيثر عبد النور، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، المطبعة الرسمية بئر مراد رايس، 2007.

36-رزيق محمد، الجرائم الفرنسية شهادات واعترافات أكبر قادة ضباط فرنسا وخبرائها العاملين في الجزائر خلال الفترة 1830-1871، دار طليطلة للنشر والتوزيع، ج2، 2012.

37-زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر، الجزائر، 2009.

38-السرحاني راغب، الحضارة سبق وريادة وتجديد، مكتبة بغداد، 2010.

39-سعد الله أبو القاسم، رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2010.
40-سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، ط 1، دار هومة، الجزائر، 2013.
41-سعيدوني ناصر الدين، المسالة الثقافية في الجزائر: النخب- الهوية- اللغة (دراسة نقدية تاريخية)، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات، ط 1، 2001.
42- سعيدوني ناصر الدين، في الهوية والانتماء الحضاري، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
43- شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا 1919/1871 تر: محمد حاج مسعود أبكلي ج1، دار الرائد للكتاب، 2007 .
44-شاوشي حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830- 1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.
45-الشهبي عبد العزيز، الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2006.
46-صاري الجيلالي وآخرون، المقاومة السياسية 1900-1954 الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
47-الصديق محمد الصالح، الجزائر بلد التحدي والصمود، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.
48-الصلابي علي محمد، المواطنة والوطن في الدولة الحديثة المسلمة، ط1، د.م.ط، 2014.
49-طرشون نادية وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، دار هومة، الجزائر، 2007.
50-عبد الفتاح علي، أعلام المبدعين من علماء العرب والمسلمين، ج1، دار ابن حزم بيروت، 2010م.
51-عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2013 .
52-عمارة محمد، معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، ط2، نهضة مصر، 2004.
53- عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الرياحة للنشر والتوزيع، 2002.
54-عويمر مولود، مسألة التاريخ عند الدكتور أبو القاسم سعد الله، جامعة الجزائر2، 19 ماي 2019.
55-غربي الغالي: العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والابعاد ص 214، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954 دار هومة للنشر الجزائر 2007.
56-فركوس صالح، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ الى نهاية الاحتلال البزنطي- دار العلوم للنشر والتوزيع.، الجزائر، 2005.
57-قداش محفوظ، جزائر الجزائريين 1830- 1954، تر: المعراجي، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 2008.
58-قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، رويبة، الجزائر، 1994.

59- لوصيف فوزية، الزوايا في الجزائر بين ارث التاريخ الاستعماري وصورة الإصلاح والتجديد، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 28، العدد01، قسنطينة، 2014.

60- محمد الطاهر واعلي، التعليم التبشيري في الجزائر 1830-1909، منشورات دحلب، الجزائر، 1997.

61-محمد الطيب عقاب، لمحات عن العمارة والفنون الإسلامية بالجزائر، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة 01، القاهرة. مصر، 2002.

62-محمود باشا محمد، الاستيلاء على ايالة الجزائر او ذريعة المروحة، ط2، تر عزيز نعمان، دار الامل للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.

63-المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، المجلد 8، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

64-المدني احمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، 2008.

65-مذكور إبراهيم، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1983.

66-مراد بوعباش، مفهوم الوطن والوطنية في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، د.س.

67- مزيان سعيدي، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر وأساليب المواجهة الجزائرية له 1867-1892، ط3، الجزء1، دار سيدي الخير للكتاب 2022.

68-معجم مشاهير المغاربة، اعداد فرقة البحث العلمي، جامعة الجزائر، تقرير ناصر الدين سعيدوني، دار النشر مؤسسة صونيام، ط2، 2013م.

69-مناصرية يوسف، دراسات وابحاث في المقاومة الوطنية والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1962 دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

70-منور أحمد، الأدب الجزائري باللسان الفرنسي، نشأته وتطوره، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

1- مولود قاسم نايت بلقاسم، آنية وأصالة، ط2، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، 2007.

71- ميكشللي أليكس: الهوية، تر: علي وطفة، الطبعة 01، دمشق، 1993.

72-الميلي محمد، عبد الحميد بن باديس وعروبة الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.

73-نويهض عادل، أعلام الجزائر من صدر الاسلام حتى العصر الحاضر، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت لبنان، 1980.

**المجلات:**

1-بلحسين رحوي آسيا، وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي دراسة نفسية تربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية، عدد7، جامعة معمري بتيزي وزو، ديسمبر 2011 .

2-بن بردي الزبير وزقب عثمان، نفي الاحتلال الفرنسي لمحمد بن محمود ابن العنابي، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد الثامن، العدد 4، أكتوبر 2023.

3-بن حيدة يوسف، مؤسسة الزوايا في التواصل الصوفي ببلاد المغرب خلال الفترة العثمانية، جامعة أم البواقي، مجلة آفاق فكرية، جانفي 2014.

4- بن رحال يمينة، اهتمامات جريدة وادي ميزاب اليقظانية بقضية التبشير وسياسة التنصير في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 27، عدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2013.

5-بوحلوفة محمد الأمين وآخرون، انتهاكات الاستعمار الفرنسي للمؤسسات الوقفية في الجزائر، قراءة تاريخية، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، المجلد 1، العدد1، جامعة الجزائر،2019.

6- بوخاوش سعيد: من مظاهر سياسة الفرنسية ومحاربة اللغة العربية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي، مجلة اللغة العربية وأدبها العدد 2 ذو القعدة 1434هـ الموافق ل سبتمبر 2013، جامعة البليدة02.

7-بوزرينة سعيد، محمد موشموش، المساجد أثناء الاحتلال الفرنسي لمدينة الجزائر بين الهدم والطمس والتحويل، مجلة الإنسان والمجال، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، جوان 2021.

8-بوزيدي إسماعيل، تعليم اللغة العربية ابان الاحتلال الفرنسي في الجزائر بين سياسات الامحاء والتغريب وإرادة التمكين والتعريب، مجلة الباحث، المجلد 14، المدرسة العليا للجزائر بوزريعة، 2022.

9-بوعزيز يحيى، أوضاع المؤسسات الدخيلة للجزائر خلال القرنين 19 و20، مجلة الثقافة، ع63، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981.

10-تركي رابح: الشيخ بن باديس والشخصية الجزائرية – مجلة الأصالة – عدد 2، وزارة التعليم العالي والشؤون الدينية، الجزائر، ماي 1971.

11-تركي رابح، التربية والشخصية الجزائرية، مجلة الأصالة، عدد 04 وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، جانفي 1972.

12-حاجي فريد، الاستعمار الفرنسي والاهتمام باللهجات العامية العربية خلال القرنين 19 و20، مجلة الدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2013.

13-حاجي فريد، محمد بن محمود وموقفه من حضارة الغرب في القرن 19، قسم التاريخ، مجلة الدراسات التاريخية جامعة الجزائر 2، 2013.

14-حسني عائشة، الإدارة الفرنسية ومواقفها من قضايا الدين والمجتمع بعد احتلال الجزائر، دراسة من خلال وثائق أرشيفية، مجلة المعارف، العدد19، جامعة البويرة، ديسمبر 2015.

15-الحسيني عائشة، الإدارة الفرنسية ومواقفها من قضايا الدين والمجتمع بعد احتلال الجزائر، مجلة معارف، عدد 19، 2015.

16-حميدي أبو بكر، مصير الأوقاف الجزائرية في ظل الاحتلال الفرنسي أثناء القرن التاسع عشر- مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية- العدد 20، قسم التاريخ جامعة المسيلة، 2019.

17-حيمر عبد الوهاب، إدارة وتنظيم المدارس الشرعية 1850-1876، المجلد06، العدد02، مجلة عبد الحميد مهري قسنطينة02، ديسمبر 2020.

18-خالدي خديجة: دور المؤسسات الوقفية في تحقيق التكافل الاجتماعي، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، 2006.

19- خليفي عبد القادر: سياسة التنصير في الجزائر، مجلة المصادر العدد جامعة وهران،2004.

20- دباب زهية، برويس وردة: السياسة التعليمية في الجزائر في العهد العثماني قراءة سيوسيو تاريخية، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 01، 08 جوان 2021.

21-رأفة محمد، وضعية تعليمية اللغة العربية ابان الاحتلال الفرنسي من خلال كتاب التعليم للأهالي في الجزائر لموريس بولار 1910م، مجلة الشعب، مجلد 04 العدد 04، ديسمبر 2018

22- زاهي محمد، مصير القضاة الإسلامي بداية احتلال الفرنسي للجزائر على ضوء وثائق الأرشيف الفرنسي 1870/1830، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 09، العدد 01، جامعة تيارت، 2020.

23-زرهي محمد، وضعية المؤسسات الدينية خلال الفترة الاستعمارية 1870-1830، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية 12، ع1، يناير 2019.

24-زقاوة أحمد، الهوية الوطنية المدركة لدى عينة من طلاب الجامعة، مجلة التنمية البشرية، المركز الجامعي، غيليزان، العدد 11 نوفمبر 2018.

25-سعد الله ابو القاسم، المفتي الجزائري- المصري وكتابه السعي المحمود في نظام الجنود، مجلة الأصالة الجزائرية عدد31، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، مارس، 1976م.

26-شرقي رحيمة، الهوية الثقافية وتحديات العولمة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصري مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.

27-شلغوم أسماء، القاضي ومفتي المالكية مصطفى بن الكبابطي، وموقفه من بعض قضايا عصره 1775-1860، مجلة البحوث العلمية، المجلد 06 العدد 2، جامعة الجلفة، 2022.

28- صاري احمد، المدارس الرسمية الثلاث في الجزائر التوجه والاهداف والتطور (1850-1951)، مجلة سطور، العدد 20 فبراير 2024.

29- صالح حيمر، هشام مزوجي، مضمون ونتائج قراري 8 سبتمبر و7 ديسمبر 1830 اتجاه الأوقاف في الجزائر، مجلة افاق علمية، المجلد 14، عدد 03، مخبر الدراسات الإنسانية جامعة تبسة، الجزائر، 2022.

30-صالح محمد طالب، دور الوقف في الحركة الثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وموقف الاحتلال الفرنسي منه، مجلة العبر للدراسات التاريخية، المجلد 3، العدد2 سبتمبر 2020.

31- الطيب جاب الله، دور الطرق الصوفية والزوايا في المجتمع الجزائري، مجلة المعارف، عدد 14، جامعة البويرة، أكتوبر 2013.

32-الطيب مختاري، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر خلال القرن 19، مجلة الباحث، المجلد 08، العدد 02، جامعة مستغانم، 2015.

33-عطابي جمال وآخرون، موقف الجزائريين من السياسة الاستعمارية اتجاه المصادرة الأوقاف، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية مجلة 11، ع2، جامعة سيدي بلعباس، 2021.

34-علوان جمال الدين، السياسة الدينية الفرنسية في الجزائر ودور الكتاتيب في التصدي لها 1830-1954، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، المجلد04، العدد 01، جانفي 2013.

35-عليوان أسعيد، أوقاف الجزائر في العهد العثماني ومساهمتها الاجتماعية والثقافية، مجلة الأحياء، العدد 11، قسنطينة، 2007.

36-غنابزية علي واخرون، استراتيجية السياسة الفرنسية في محاربة المقومات الثقافية وهدم المؤسسات الثقافية والدينية في الجزائر (1830-1870)، مجلة الاحياء المجلد 21 العدد 29، أكتوبر 2001.

37- فلافي محمد القاسم، اللغة وعلاقتها بالتواصل اللساني، مجلة المخبر لأبحاث في اللغة والأدب الجزائري، المجلد17، العدد 01، 2021.

38-قبوج الجمعي وبوزيرة خليفة، الإسلام السياسي في الجزائر من الفكر إلى الممارسة في ظل التغيرات الداخلية والخارجية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جامعة الجزائر 02، 2020.

39-قشاشي علي، مؤسسة القضاء الإسلامي خلال الفترة الاستعمارية، أضواء على أساليب التفكيك والتصفية، مجلة الونشريس للدراسات التاريخية، العدد 2، المجلد 1، الجزائر، 2022.

40-القضاء إبان الثورة التحريرية، أعمال الملتقى الوطني المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، 16-17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

41-كليل صالح، النظام القضائي الاستعماري في الجزائر بين الإدماج والردع 1830-1888، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 13، جانفي 2020.
42-محمد الأمين عطلي، الهوية الوطنية الجزائرية، المرجعيات، الأبعاد، التحديات، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد5، العدد 12 ديسمبر 2017.
43-محمد قن وآخرون، من معالم التحول الديني في مدينة الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1850، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد3، العدد2، ديسمبر 2019.
44-مرتاض عبد المالك، أصالة الشخصية الجزائرية، مجلة الأصالة عدد 8، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، ماي-جوان 1972.
45-معطية نوفل، سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر 1830-1844 الجانب الديني أنموذجا جامعة تشرين للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 43، عدد 05، 2024.
46- مياد رشيد، السياسية التعليمية الفرنسية في الجزائرية ورد فعل الجزائريين تجاهها 1830-1954، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية، المجلد 14، عدد1، جانفي 2022.
47-هجالة خيرة المهدي، سياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1962، مجلة الاحياء العدد 29، أكتوبر 2021.
48-وادي احمد: السياسة الاستعمارية وانعكاساتها، مجلة الناقد للدراسات السياسية، عدد 2، جامعة الجزائر03، أفريل 2018.

**الأطروحات والمذكرات:**

1- تاحي اسماعيل، مولود قاسم نايت بلقاسم، نضاله السياسي ونظرته للهوية الوطنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ تخصص الحركة الوطنية - قسم تاريخ والآثار-، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007.
2- عومري عبد الحميد، الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر 1880/1914، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة، جامعة جيلالي الياس سيدي بلعباس، 2017.

**أوراق العمل المؤتمرات والندوات العلمية:**

1-أجقو علي، المفتي الحنفي الجزائري ابن العنابي واسهاماته في مجال الثقافة السياسية والاصلاح والمقاومة، تجسيد الابحاث والدراسات متعددة التخصصات- جامعة باتنة- مجلد 1، عدد 1، باتنة، 2021.
2-بن بوزيان عبد الرحمن، التنصير في الحواضر الجزائرية الكبرى 1830- 1954 واستراتيجيات المجابهة حاضرة تلمسان أنموذجا، التنصير في الجزائر، الواقع التاريخي وأساليب المجابهة الحضارية، أشغال الملتقى الوطني

الثاني المنعقد بالمدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة- الجزائر أيام 12-13 ماي 2015، جمع وتقديم سعيدي مزيان، دار أمجد للطباعة، 2015.

3-شلوف حسين، التعدد اللغوي في التخطيط التربوي الجزائري الواقع والافاق اعمال الملتقى الوطني حول التخطيط اللغوي 3-4-5 ديسمبر ج 2.

# الملاحق

## الملحق رقم (01)

زوايا الوسط الجزائري

أ – زوايا الوسط الجزائري [1]

| الزاوية | مقرها | الولاية | مؤسسها | التأسيس | وضعيتها |
|---|---|---|---|---|---|
| أولاد بومرداس | تيحلايين | بومرداس | بومرداس | ق/ 7هـ/13م | دمرت أثناء الثورة التحريرية |
| سيدي عمر والشريف | سيدي داود ( دلس) | بومرداس | سيدي عمر والشريف | ق/11هـ/ 17م | أغلقت عام 1954 ثم أعيدت |
| سيدي محمد السعدي | أعفير ( دلس ) | بومرداس | ..... | ..... | خربت أثناء الثورة ثم أعيدت |
| الرابطة | بني عمران | البويرة | ابن منصور بن يحي | ق/ 8هـ/14م | حرقها الاستعمار |
| سيدي بوعبد الله الحمامي | الحمام ( الأخضرية ) | البويرة | عبد القادر بن عمر الحمامي | ق/13هـ /19م | استمرت أثناء الثورة |
| الشيخ ابن حمام | القادرية | البويرة | ..... | ..... | استمرت أثناء الثورة |
| بوخامة | العساورة ( تابلاط) | المدية | سيدي محمد بن عبد الله | ق.9هـ /15 م | استمرت أثناء الثورة |
| أولاد سيدي العمري | تليموب ( تابلاط) | المدية | سيدي العمري | ق/11هـ/17 م | استمرت أثناء الثورة |
| شلالي | القلب الكبير ( تابلاط) | المدية | سيدي أحمد شلالي | ق/12هـ/ 18م | استمرت أثناء الثورة |
| أحمد بودربالة | القادرية | البويرة | ..... | ..... | ..... |

[1] محمد لمين . المرجع السابق ، ص 217 – 226 .

**المصدر**: عبد العزيز شهبي، **الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر**، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2006، ص73

**الملحق رقم (02)**

جامع كتشاوة" عام 1900 في بطاقة بريدية كتب عليها "الكاتدرائية وقصر الحكومة الشتوي(Getty) "

**المصدر**: محمد الطيب عقاب، **لمحات عن العمارة والفنون الإسلامية بالجزائر**، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة 01، القاهرة. مصر، 2002، ص 15 .

**الملحق رقم (03)**

**مسجد ابن فارس** كما أنه يُعرف باسم **جامع اليهود**

**المصدر:**

Nourreddine Louhal, **La concurrence déloyale fait rage dans les marchés couverts d'Alger : Les camelots gangrènent l'activité commerciale**. Archivé : 23-03-2019. أطلع عليه بتاريخ 20-04-2024

## الملحق رقم (04)

نماذج أمامية وخلفية من صور المخطوطة لابن العنابي

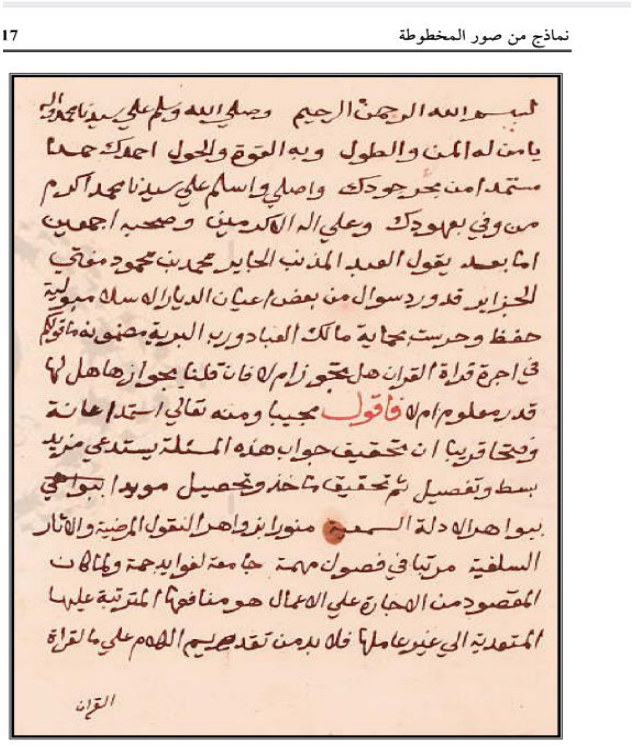


صورة أوّل الكتاب من المخطوطة.

## نماذج من صور المخطوطة

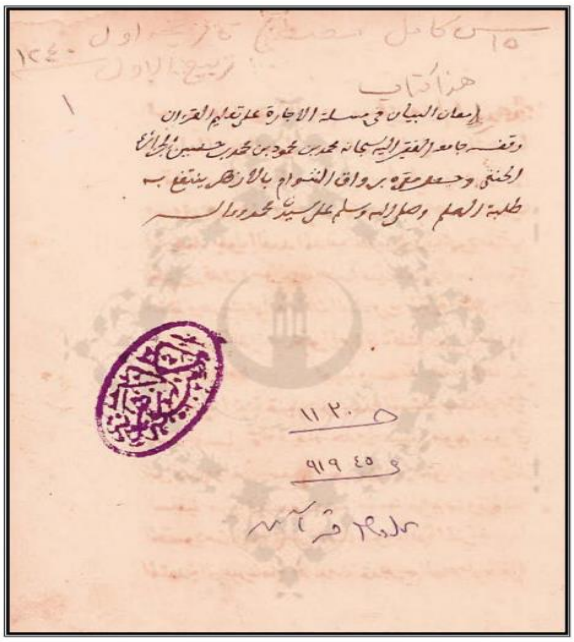


صورة صفحة العنوان من المخطوطة.

– 16 –

**المصدر**: بن أبي عبد الله محمد بن محمود بن محمد الحنفي الجزائري الشهير بابن العنابي، **إمعان البيان في مسألة الإجارة وتعليم القرآن**، دار الكتب العلمية، الجزائر، 1850، ص 16–17.

## الملحق رقم (05)

التنظيمات الخاصة برواتب موظفي المدارس( بالفرنك)

| التنظيمات/ هيئة التدريس | المديرون | الأساتذة | الوقّاف/ النظّار | المفتش |
|---|---|---|---|---|
| مرسوم 1850 | 2100 | 1500 | 600 | لم يُحدَّد |
| قرار16 شباط/ فبراير 1876 | درجة 1: 3000<br>درجة 2: 2700<br>درجة 3: 2400 | درجة 1: 1800<br>درجة 2: 1500<br>درجة 3: 1200 | درجة 1: 1000<br>درجة 2: 800<br>درجة 3: 600 | 1000 + 8000 لمصاريف الزيارات |
| قرار 1 آب/ أغسطس 1895 | علاوة شهرية 500 لمديري قسنطينة وتلمسان، 2000 لمدير مدرسة الجزائر | الأساتذة المرسمون- القسم الأسفل: 3000، 2600، 2200، 1800، 1500<br>القسم الأعلى لمدرسة الجزائر: 4000، 3500، 3000، 2500 | 1200، 1000، 900 | علاوة سنوية 4500 للموظف المكلّف بالتفتيش العام |
| تعليمة 18 آذار/ مارس 1905 | علاوة شهرية 1000 لمديري قسنطينة وتلمسان، 2000 لمدير مدرسة الجزائر | درجة 1: 5000<br>درجة 2: 4500<br>درجة 3: 4000<br>درجة 4: 3500<br>درجة 5: 3000<br>درجة 6: 2500 | وقّاف أو أكثر لكلّ مدرسة: رواتبهم 1000 و1100 و1200 | علاوة سنوية 4500 للموظف المكلف بالتفتيش العام |

المصدر: معلومات مأخوذة من دراسات ومصادر متفرقة عديدة (نصوص رسمية: مراسيم - قرارات - تعليمات).

47 Gouvernement général de l'Algérie, *Arrêté du 11 juin 1913*.

17

**المصدر**: أحمد صاري، **المدارس الرسمية الثلاث في الجزائر التوجه والاهداف والتطور 1850-1951**، مجلة سطور، العدد 20 فبراير 2024، ص 17.

# فهرس المحتويات:


شكر وعرفان .....

إهداء .....

مقدمة عامة ..... أ - ج

**الفصل التمهيدي:** مكونات الهوية الوطنية الجزائرية والوضع الثقافي للجزائر قبيل الاحتلال

**الفصل الأول:** إستراتيجية السياسة الاستعمارية في محاربة الهوية الوطنية

المبحث 1: سياسة التنصير والتمسيح..... 25

المبحث 2: سياسة الفرنسة والتجهيل ..... 32

المبحث 3: سياسة إدماج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي..... 36

**الفصل الثاني:** ترجمة للشخصيتين ابن العنابي وبن الكبابطي

المبحث 1: مولدهما ونشأتهما ..... 41

المبحث 2: تدريسهما ..... 43

المبحث 3: الوظائف والمسؤوليات التي تقلدها الشخصيتان ..... 46

**الفصل الثالث:** موقفهما من قضايا عصرهما (الهوية الوطنية)

المبحث 1: موقف ابن العنابي من مصادرة الأوقاف ..... 49

المبحث 2: موقف بن الكبابطي من مصادرة الأوقاف وقضية اللغة..... 51

المبحث 3: موقف بن الكبابطي من إدراج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي ..... 55

**الفصل الرابع:** المواقف وردود الأفعال الاستعمارية على موقف الشخصيتين

المبحث 1: النفي والإبعاد ..... 58

المبحث 2: إنشاء المدارس الشرعية ..... 62

خاتمة عامة ..... 66

قامة المصادر والمراجع ..... 69

الملاحق ..... 80

فهرس المحتويات ..... 85

قائمة الملاحق المختصرات ..... 86

الملخص ..... 87

# قائمة الملاحق:

قائمة الملاحق:


| الرقم | عنوان الملحق |
|---|---|
| 01 | زوايا الوسط الجزائري |
| 02 | جامع كتشاوة" عام 1900 في بطاقة بريدية كتب عليها "الكاتدرائية وقصر الحكومة الشتوي " (Getty) |
| 03 | مسجد ابن فارس كما أنه يُعرف باسم جامع اليهود |
| 04 | نماذج أمامية وخلفية من صور المخطوطة لابن العنابي |
| 05 | التنظيمات الخاصة برواتب موظفي المدارس( بالفرنك) |

# قائمة المختصرات:

قائمة المختصرات:

| الرمز | المعنى |
|---|---|
| د.ط | دون طبعة |
| د.د.ن | دون دار النشر |
| د.م.ط | دون مكان الطبع |
| د. س | دون سنة |
| ج | جزء |
| ط | طبعة |
| تر | ترجمة |
| تح | تحقيق |
| تق | تقديم |
| مج | مجلد |
| ع | عدد |
| ص | صفحة |
| ص ص | صفحتان متتالية |
| هـ | هجري |
| م | ميلادي |

**الملخص:**

**ملخص:**

يعتبر موضوع دراستنا الموسوم بابن العنابي وبن الكبابطي وموقفهما من قضايا الهوية الوطنية ( 1830-1848)، موضوع جد هام في تاريخ الجزائر، حاولنا خلال دراستنا الأكاديمية لهذا الموضوع أن نبين استراتيجية السياسة الاستعمارية في محاربة الهوية الوطنية، من خلال تفكيك الحظيرة الوقفية ومصادرة أملاكها وطمس معالمها بترسانة من القوانين، وكذا تدمير المساجد والزوايا والكتاتيب القرآنية وتحويل البعض منها إلى كنائس وملاهي ومخازن واسطبلات باسم القانون والمصلحة العامة إضافة إلى تحويل القضاء الإسلامي من خلال مجموعة من القرارات والقوانين التي أصدرتها الإدارة الاستعمارية، والتي تعزز التحكيم المدني الوضعي والذي يتعارض مع خصوصية الشعب الجزائري، وظهور مقاومات قادتها طبقة مثقفة عارضت بشدة هذه السياسة، وعلى رأسهم ابن العنابي المفتي الحنفي الذي أقلق الجنرال "كلوزيل" بكتاباته ومراسلاته التي إنتقد فيها خرق فرنسا لبنود معاهدة الاستسلام، وهو نفس المنهج الذي سار عليه المفتي الكبابطي الذي وقف هو الآخر بالمرصاد تجاه السياسة الاستعمارية، هذا ما جعل من السلطات الفرنسية تلفق لهما التهم والافتراءات الكاذبة ليسهل عليها عزلهما ونفيهما، وكذا تأسيس المدارس الشرعية سنة 1850م لتكوين رجال الدين الرسميين خدمة للمصالح الفرنسية.

The subject of our study is Ibn al-Annabi and Ibn al-Kababti and their position among the issues of national identity (1830-1848), a very important topic in the history of Algeria during our academic study of this topic, we tried to clarify the strategy of colonial policy in combating national identity, by dismantling the endowment barn, confiscating its properties, obliterating its features with an arsenal of laws, as well as destroying mosques, zawiyas, and Quranic scriptures, and some of them were converted into churches, amusement parks, warehouses, and stables in the name of the law and the public interest, in addition to transforming the Islamic judiciary through a set of decisions and laws issued by the colonial administration that promote positive civil arbitration, which conflicts with the privacy of the Algerian people, the emergence of resistance led by an educated class that strongly opposed this policy, led by Ibn al-Annabi, the Hanafi mufti, which worried general Clausel through his writings and correspondence in which he criticized France’s violation of the terms of the surrender treaty, which was the same approach followed by the Kababti Mufti, who also stood guard against colonial policy, this is what made the French authorities fabricate false charges and slander against them to make it easier for them to isolate and exile them, as well as establishing Sharia schools in 1850 AD to train official clergy to serve French interests.